

OLIN

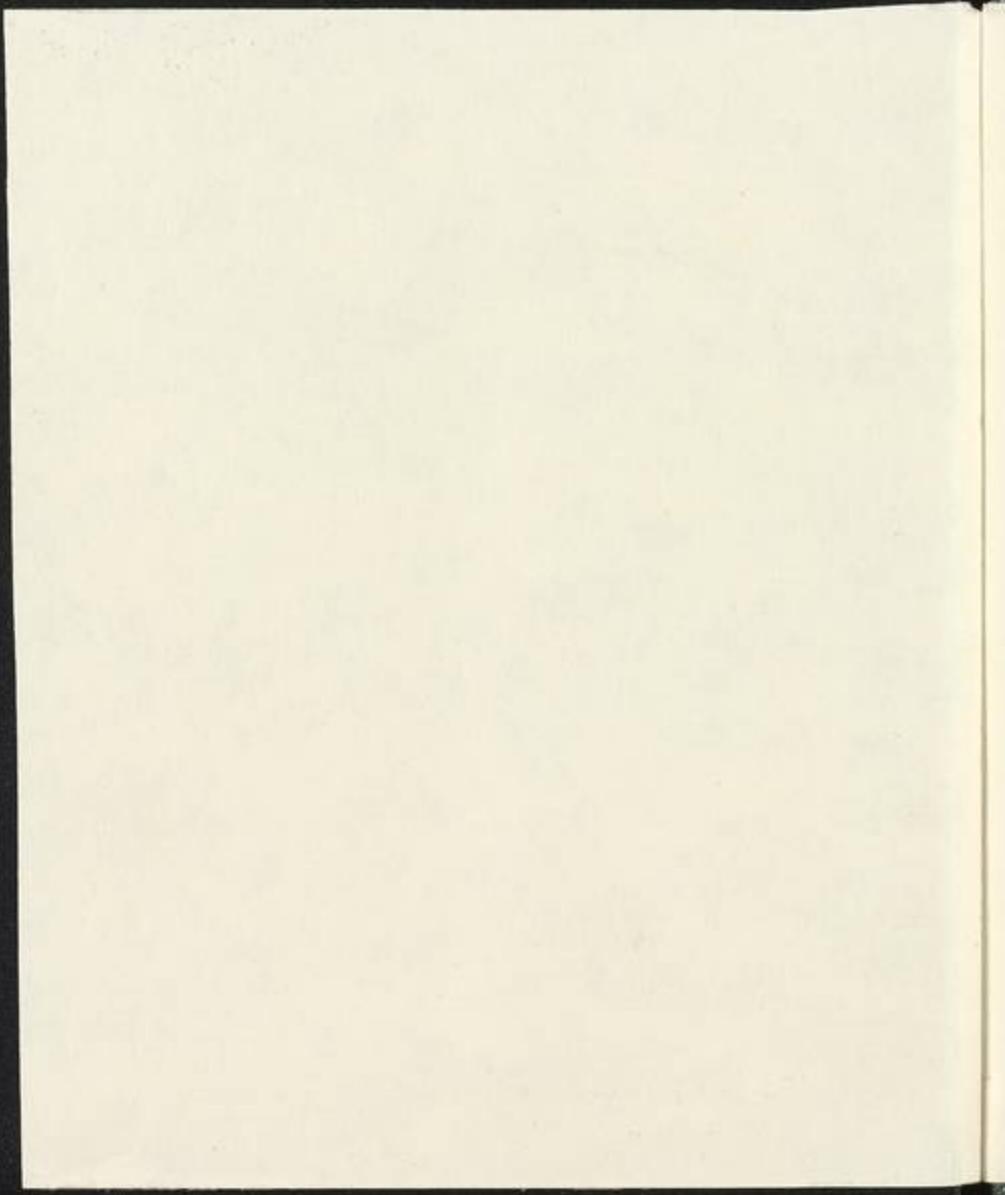
DT

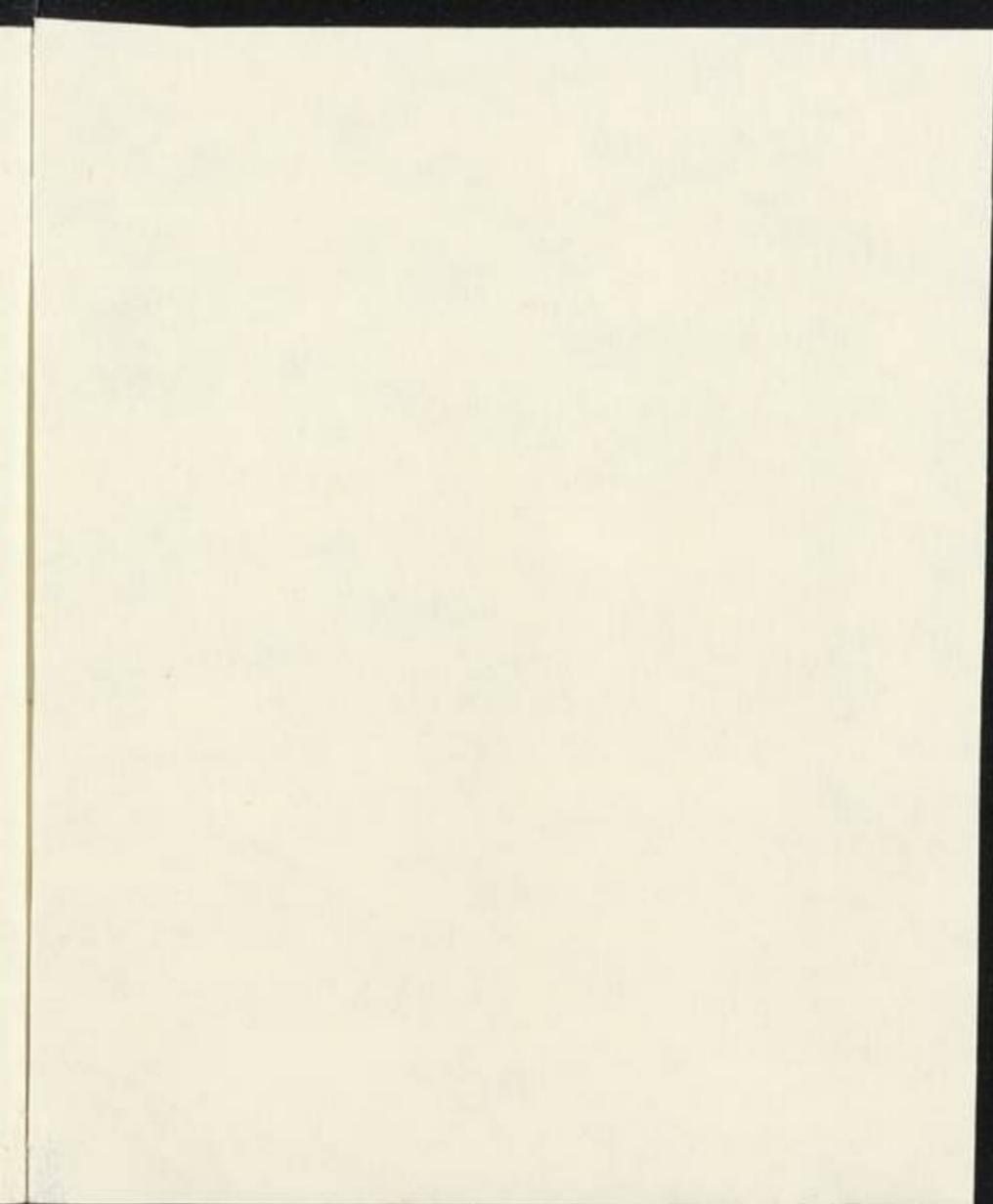
107

.4

R13

1952a

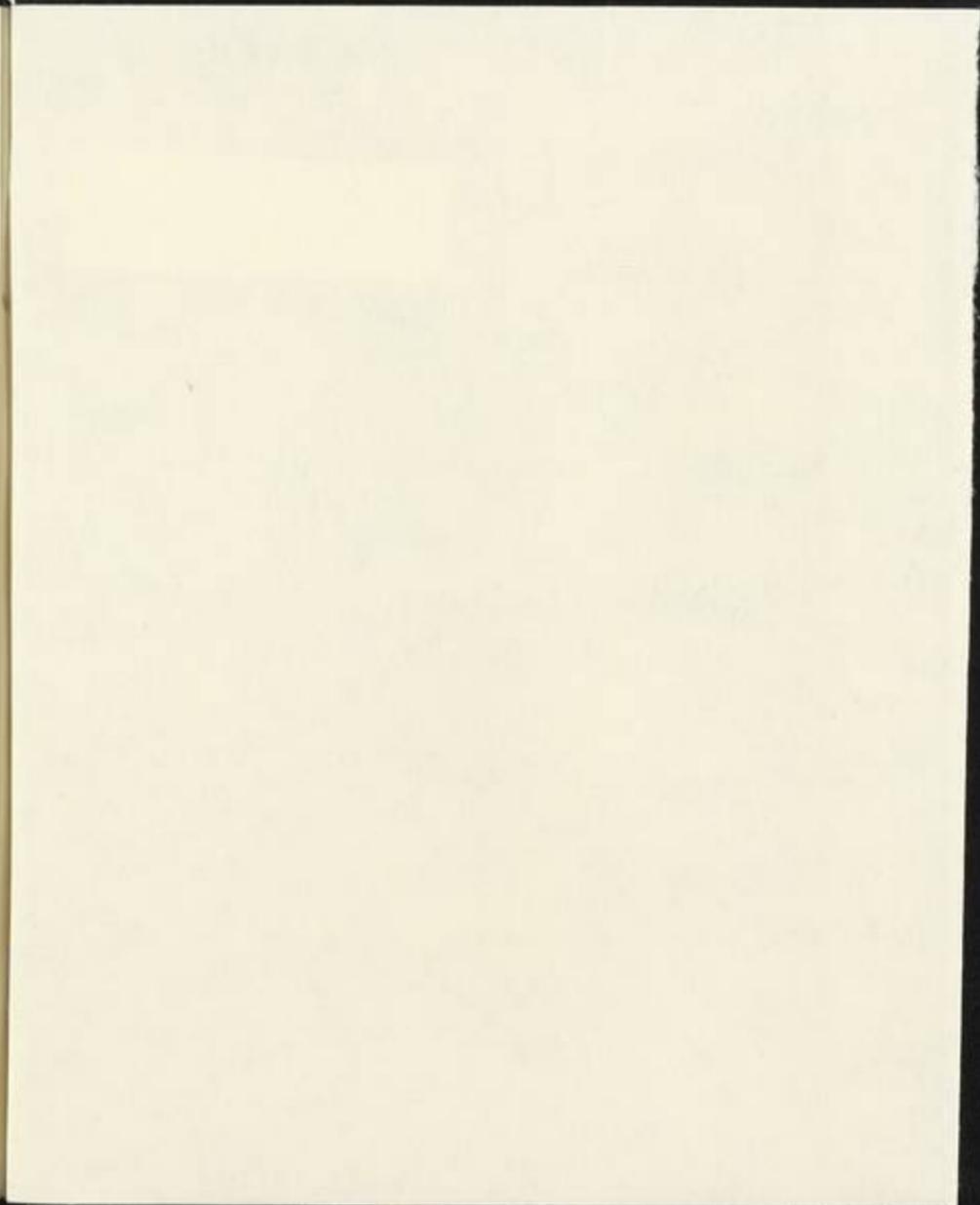




CORNELL UNIVERSITY LIBRARY



3 1924 074 300 603



In compliance with current
copyright law, Cornell University
Library produced this
replacement volume on paper
that meets the ANSI Standard
Z39.48-1984 to replace the
irreparably deteriorated original.

1993





كتاب الهلال

الزعيم
احمد عربى

تأليف

عبد الرحمن الرافعى بك

سلسلة شهرية
تصدر عن دار الهلال



كتاب الهلال

KITAB AL-HILAL

سلسلة شهرية تصدر عن « دار الهلال »
شركة مساهمة مصرية

رئيسا تحريرها : اميل زيدان وشكري زيدان
مدير التحرير : طاهر الطناحي

العدد ١٠ - مارس ١٩٥٢ - جماد آخر ١٣٧١

No. 10 - March 1952

مركز الادارة

دار الهلال ١٦ شارع محمد عز العرب بك
(المتديان سابقا) القاهرة

المكاتب

كتاب الهلال - بوسنة مصر العمومية - مصر
التليفون : ٧٩٨١٠ (تسعة خطوط)

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوي (١٢ عددا) - مصر والسودان
٨٥ قرشا صاغا - سوريا ولبنان ١١ ليرة سورية
او لبنانية - الحجاز والعراق والاردن ١١٠ قروش
صاغ - في الامريكتين ٥ دولارات - في سائر
انحاء العالم ١٥٠ قرشا صاغا او ٣٠/٩ شلنا

عرايى
الزعميم الشائر

تأليف
عبدالرحمن الراجحى بك

دار الهمول بمصر



مقدمة

ان سيرة أحمد عرابي - زعيم الثورة العرابية - قد اختلف فيها الرواة والمؤرخون ، والكتاب والمؤلفون ، بين قاذح ومادح ، وأنصار وخصوم ، وقد عرضت لها في كتاب « الثورة العرابية والاحتلال الانجليزي » ، ولكنها متناثرة بين فصوله وأبحاثه ، فرأيت أن أضع كتابا خاصا عن هذه السيرة ، وهو الذي أقدمه اليوم

والمنهج الذي اتبعته في الترجمة لعرابي هو أن أذكر ماله وما عليه ، لأن تاريخه ليس كله محاسن ، ولا كله مآخذ ، بل تجتمع فيه المحاسن والأضداد ، وخير التراجم ما يتناول شخصية المترجم من نواحيها المختلفة ، والمتباينة أحيانا

تولى عرابي زعامة الجيش وزعامة الأمة في فترة من أهم فترات التاريخ المصري الحديث ، فهو جدير بأن يوفى حقه من الدراسة والتدوين

وعندي أن لسيرته منذ تولى الزعامة مرحلتين ، فالأولى هي المرحلة الموقفة في تاريخ الثورة العرابية ، اذ ظفرت فيها الأمة بالنظام الدستوري وتقرير حقوقها السياسية ، وكان لعرابي الفضل الأول في هذا الظفر القومي ، وتبدأ

المرحلة الثانية من تنحية شريف باشا عن رئاسة الوزارة
في فبراير سنة ١٨٨٢ ، فأخذت الثورة تتعثر في خطاها ،
ولو أن عرابي أبقى على وزارة شريف باشا لكان من المرجح
أن تستمر الثورة على صراطها المستقيم ، وتتغلب على
ما اعترضها من العقبات والعراقيل ، ولكن الجد العاشر سار
بها في طريق محفوف بالأشواك والعثرات

لقد تحررت الحقائق في تدوين هذه السيرة، بحيث أرجو
أن تكون في جملتها صورة حية صادقة للزعيم أحمد عرابي

عبد الرحمن الراجحي

يناير سنة ١٩٥٢





احمد عرابى باشا وزير الحرية

WILLIAMSON
LEFT - CENTER
CHAPIN

نشأة الشائير وأسباب الثورة

العصر الذى ظهر فيه عرابى

نحن الآن فى منتصف القرن التاسع عشر ، وقد تولى سعيد باشا أريكة مصر سنة ١٨٥٤ ، وظل يتولاها الى سنة ١٨٦٣ ، وامتاز عهده بنهضة وطنية ترجع الى شخصيته ونفسيته ، فلقد كان يميل بجوارحه الى خير المصريين ورفاهيتهم ، ويعمل على تحريرهم من نير المظالم التى كانوا يعانونها ، ويشجعهم على تقلد المناصب العالية فى الجيش والادارة ، بعد أن كان معظمها وقفا على الترك والشراكسة فى هذا العصر بدأت شخصية أحمد عرابى فى الظهور ، اذ نال رتبة ملازم فى الجيش سنة ١٨٥٨ ، ومن يومئذ أخذ يرتقى فى الرتب العسكرية فمن هو ذلك الضابط الذى بلغ مرتبة القيادة وعقد له الجيش بل عقدت له الامة لواء الزعامة سنة ١٨٨١ ؟

نشأته الاولى

ولد أحمد عرابى فى ٣١ مارس سنة ١٨٤١ فى « هرية رزنه » وهى احدى قرى مديرية الشرقية على مقربة من الزقازيق ، وكان أبوه شيخ البلد ، وهو من عائلة بدوية استوطنت تلك القرية فى عهد جد عرابى ، ولما شب وترعرع ، علمه أبوه مبادئ القراءة والكتابة ، وعهد الى رجل يدعى ميخائيل غطاس كان صرافا فى البلد تدريبه على الكتابة والأعمال الحسابية ، ومكث يتمرن على يديه نحو خمس

سنوات ، ثم أرسله والده الى الجامع الأزهر سنة ١٨٤٩
لطلب العلم ، فمكث فيه أربع سنوات ، أتم في خلالها
استظهار القرآن الكريم وتلقى شيئا من اللغة والفقه
والتفسير

وبعد أن عاد الى بلده ، دون أن يتم دراسته في الأزهر ،
التحق بالمشيخة العسكرية في ٦ ديسمبر سنة ١٨٥٤ جنديا بسيطا
« نفرا » تنفيذًا لما قرره سعيد باشا من تجنيد أولاد العمدة
والمشايع ، ولإجادة القراءة والكتابة والحساب عين كاتبًا
بدرجة « بلوك أمين » بالأورطة الرابعة من ألى المشاة
الأول

وفي سنة ١٨٥٨ رقي الى مرتبة الضباط ، وذلك حين
اعتزم سعيد باشا ترقية المصريين في الجيش ، فنال في
تلك السنة رتبة ملازم من تحت السلاح ، وهو بعد في
السابعة عشرة ، ثم رتبة يوزباشى سنة ١٨٥٩ ، ثم رتبة
صاغ سنة ١٨٥٩ ، ثم رتبة بكباشى سنة ١٨٦٠ ، ثم
صار قائم مقام في سبتمبر سنة ١٨٦٠ ، وقد حظى برضا
سعيد باشا ورافقه في زيارته للمدينة المنورة ياورا له سنة
١٨٦٠ ، وكان لهذه الزيارة أثر كبير في نفسه ، إذ آنس
من سعيد عطفًا كبيرًا على طبقة الفلاحين ، ثم بدا لسعيد
أن ينقص عدد الجيش ، فألغى بعض الفرق وفصل ضباطها
من الخدمة ، ومنهم أحمد عرابي ، ثم أمر بإعادتهم قبيل
وفاته ، وعاد عرابي الى سابق رتبته

من هذا البيان يتضح أن ليس في نشأة عرابي شيء
يستوقف النظر ، بل هي نشأة عادية لرجل عادي ، لم
يتميز في ماضيه بالبطولة ، ولم يخض غمار المعارك
والحروب ، كان ضابطًا من تحت السلاح ، ونال مرتبة
الضباط لأن سعيد باشا وضع قاعدة إمكان ترقية الضباط
من بين أفراد الجند رغبة منه في اكثار عددهم . ولا غبار

على هذه النشأة فى شىء ، وليس ثمة ما يمنع صاحبها من أن يقوم بدور هام فى حياة البلاد السياسية والقومية

متى وكيف بدأت دعوته الوطنية ؟

يبدو من التأمل فى حياة عرابى أن دعوته الوطنية قد بدأت تخالجه فى عهد سعيد باشا ، فقد سمعه يلقي خطبة فى « قصر النيل » مقر وزارة الحربية وقتئذ ، قال فيها مخاطبا الحاضرين من العلماء والرؤساء الروحانيين وأفراد الأسرة الحاكمة وكبار رجال الحكومة الملكيين والعسكريين : « أيها الاخوان .. انى نظرت فى أحوال هذا الشعب المصرى من حيث التاريخ فوجدته مظلوما مستعبدا لغيره من أمم الأرض ، فقد توالى عليه دول ظالمة له كثيرا ... » وحيث انى اعتبر نفسى مصريا فوجب على أن أربى أبناء هذا الشعب وأهذبه تهذيبا ، حتى أجعله صالحا لأن يخدم بلاده خدمة صحيحة نافعة ، ويستغنى بنفسه عن الأجنب ، وقد وطدت نفسى على إبراز هذا الرأى من الفكر الى العمل »

يقول عرابى تعليقا على هذه الخطبة انه لما انتهى سعيد باشا من القاها خرج المدعوون من الأمراء والعظماء غاضبين حنقين ، مدهوشين مما سمعوا ، وأما المصريون فخرجوا ووجوههم تتهلل فرحا واستبشارا ، ويقول انه اعتبر هذه الخطبة أول حجر فى أساس مبدأ « مصر للمصريين »

ولا شك أن خطبة سعيد باشا لم تصادف فى نفس عرابى موضع الاقتناع والغبطة الا لأن روحه كانت وطنية ، فهى تقبل ما يوافق ميولها واتجاهاتها

على أن دعوته الوطنية لم تنضج الا فى عهد الحديو اسماعيل ، ذلك أنه حين خلف سعيد باشا فى ولاية الحكم فقد عرابى عطف ولى الأمر الجديد ، إذ لم يكن اسماعيل

ياخذ بسنة سلفه في العطف على الضباط الوطنيين، فعادت
الخطوة في الجيش الى الضباط الشراكسة ، فكان ذلك من
اسباب تدمير عرابي واتجاه أفكاره الى المطالبة بحقوق
الضباط الوطنيين

ووقع له حادث في أوائل عهد اسماعيل كان له أثر كبير
في اتجاه أفكاره وتكوين دعوته الوطنية، فقد وقعت خصومة
بينه وبين اللواء خسرو باشا الشركسى أدت الى تقديمه الى
مجلس عسكري والحكم عليه بالسجن واحدا وعشرين يوما،
فاستأنف عرابي هذا الحكم أمام المجلس العسكري الأعلى ،
فقضى بإلغاء الحكم الابتدائي ، وحدث خلاف بسبب هذا
الحكم بين وزير الحربية وقتئذ - اسماعيل سليم باشا -
ورئيس المجلس الأعلى ، لأن الوزير كان يرغب في تأييد
الحكم الابتدائي ، فسعى لدى الحديو اسماعيل في فصل
عرابي من الجيش ، فتم له ما أراد ، فأورثته هذه الحادثة
بغضا شديدا للشراكسة

ورفع ظلامته من هذا القرار الى الحديو اسماعيل ، وظلت
بين النظر والاهمال ثلاث سنوات ، وقد توسط له بعض
الخبرين فالتحق بوظيفة في دائرة الحلمية ، وفي أثناء قيامه
بهذه الوظيفة تزوج من كريمة مرضعة الأمير الهامى باشا
وهي أخت حرم الحديو توفيق من الرضاعة ، وتوصل بذلك
الى استصدار أمر من الحديو اسماعيل بالعفو عنه واعادته
الى الجيش برتبته العسكرية ، ولكنه حرم مرتبه مدة فصله،
فتأصلت في نفسه روح الكره لرؤساء الجيش من الشراكسة
والترك الذين كانوا سببا في تأخير ترقية الضباط المصريين،
ومنهم عرابي ذاته، فقد ظل تسعة عشر عاما برتبة قائم مقام،
وهي الرتبة التي نالها في عهد سعيد باشا ، وشهد عرابي
مخاباة الرؤساء لصغار الضباط الذين هم من أصل شركسى ،
من هم دونه مرتبة ، حتى فاقوه في الرتب العسكرية

لا لسبب سوى أنهم من ممالك أو أبناء ممالك العائلة
الحدوية

من ذلك الحين أخذ عرابي يبث في نفوس الضباط
الوطنيين فكرة الاتحاد والمطالبة بحقوقهم ، ورفع الحيف
عنهم ، وكان للباقتة وفصاحته في الكلام ، واستناده الى
بعض الأحاديث الشريفة النبوية والحكم الماثورة ، تأثير
كبير في نفوس الضباط اجتذبتهم اليه ومال بهم الى تلبية
ندائه والاستماع لنصائحه والاقتناع بدعوته ، ذكر محمود
فهى باشا احد زعماء الثورة العرابية في هذا الصدد ،
أن عرابي دخل سنة ١٨٧٥ أحد الالايات المرابطة بناحية
رشيد ، فأخذ من ذلك الوقت في تأليف قلوب الضباط
الوطنيين « أولاد العرب » على حد تعبيره وجمع كلمتهم على
ولائه واطهار الاسف لحرمانهم من الترقية في حين أن
الضباط الترك والشراكسة مغمورون بها

فيمكن اعتبار سنة ١٨٧٥ بدء دعوة عرابي الوطنية ،
وكان ذلك في عهد الحديو اسماعيل

ولما تولى توفيق باشا مسند الحدوية رقى عرابي الى
رتبة أمير الای في يونيه سنة ١٨٧٩ ، وأصدر الحديو أمره
بذلك وهو في الاسكندرية ، فتوجه عرابي الى سراي رأس
التين وقدم للحديو شكره مقرونا بعبارات الاخلاص والولاء ،
فشملة الحديو برعايته ، وجعله ضمن ياورانه ، وعينه
أمير الای لا لای المشاة الرابع الذي كان مركزه بالقاهرة ،
ويعرف بالای العباسية ، وظل يشغل هذا المنصب حتى
شباب الثورة سنة ١٨٨١

أسباب الثورة

توصف ثورة عرابي بأنها ثورة عسكرية ، وهذا صحيح
لا مراء فيه اذا لاحظنا أن زعيمها والقائمين بها هم من ضباط

الجيش ، وأنها قامت وتحركت وفازت وقتا ما بقوة الجيش ،
ثم انتهت بهزيمته

ولكن مما لا ريب فيه كذلك أنها ليست ثورة عسكرية
فحسب ، بل هي أيضا ثورة قومية ، اشتركت فيها طبقات
الإمة كافة ، وإذا أردنا أن نستقصى أسبابها وجدناها على
نوعين : أسباب خاصة أو مباشرة ، وهي المرتبطة بطبقة
الضباط والجنود وموقفهم من الحكومة ، وموقف الحكومة
منهم . وأسباب عامة ، وهي التي تتصل بحالة الشعب
والعوامل التي دفعتة الى مناصرة الثورة وتأييدها . واذ
كانت الأسباب الخاصة أقوى أثرا في ظهورها وتطورها ،
فلنبدا بالكلام عنها . . .

الأسباب المباشرة

ترجع هذه الأسباب الى تدمير الضباط الوطنيين من سوء
معاملة رؤسائهم ، وخاصة عثمان رفقي باشا وزير الحربية
في عهد وزارة رياض باشا ، التي شبت الثورة في عهدها
كان عثمان باشا رفقي قائدا شركسيا متعصبا لجنسه
يتحيز للضباط الذين هم من اصل شركسي أو تركي أو
أرناؤودي ، ويعمل على جمع زمام السلطة في أيديهم ،
ويؤثرهم في الترقيات والتعيينات على الوطنيين الذين كان
ينظر اليهم بعين الزرابة والبغض

وكان عثمان رفقي من ناحية الكفاية جاهلا ، قليل
الادراك والذكاء ، عديم المواهب ، قليل النظر في العواقب ،
يمثل طبقة الرؤساء العسكريين المنحدرين من سلالة الترك
والشراكسة الذين كانت لهم رياسة الجيش في عهد اسماعيل
وأوائل عهد توفيق . ولم يكن الضباط الوطنيين يجدون
منهم في الجملة انصافا ، ولا مساواة ، ولا معاملة حسنة ،
ولو أن اسماعيل درج على سنة سعيد في تشجيعه المصريين

وترقيتهم في المناصب العسكرية ، لسادت روح المساواة في الجيش . ولما هياً أمثال عثمان رفقى السبيل الى الفتنة ولا مرأى فى أن اسماعيل كان يميز الضباط والرؤساء الشراكسة والترك على الوطنيين فى المعاملة ، برغم ما بدا منهم من العجز والجهل وعدم الكفاية ، مما ظهر أثره جلياً فى الهزائم التى حاقت بالجيش سنة ١٨٧٥ - ١٨٧٦ فى حرب الحبشة . وعلى ما كان لهذه الهزائم من أسوأ الأثر فان اسماعيل لم يحاسب أولئك القواد والضباط على ما وقع منهم من الإهمال والتقصير ، وقيل انه اعتزم محاكمة راتب باشا قائد هذه الحملة ، ولكنه ما لبث أن رجع عن ذلك . . فقربه اليه وجعله من خاصة بطانته

وهذا يدل على شديد ميله الى تلك الفئة . . فكانت لها الحظوة لديه ، ثم لدى الحديو توفيق . ولو ظلت روح المساواة التى بثها سعيد فى الجيش سائدة فى عهد اسماعيل وتوفيق ، لما قامت الثورة العراقية ، لأن عرابي وصحبه لم يثوروا الا حين طفق الكيل من محاباة أمثال عثمان باشا رفقى للترك والشراكسة ، واضطهادهم للضباط الوطنيين . فعرابي وصحبه كانوا على حق فى المرحلة الأولى من الثورة ، لأن الطبيعة البشرية مفطورة على كراهية الظلم والاضطهاد . ومن صفات النفس الانسانية الثورة على المظالم . ولم تكن المظالم التى يشكو منها الضباط الوطنيون مقصورة على حرمانهم حقوقهم فى الترقى ، بل كانوا كذلك هدفا لأشد ضروب العنت والارهاق ، اذ كان يكفى أن تلتصق بأحد منهم تهمة ما ، ولو لم تكن صحيحة ، ليكون جزاؤه أن تنزع منه درجته أو يقضى عن منصبه ، أو ينفى الى أقاصى السودان ، وتصيب حياته عرضة للخطر لأوهى الأسباب

فالثورة العراقية كانت ثورة دفاع عن الحق ، ودفاع عن الحياة . وليس من ينكر ما كان عليه معظم الرؤساء

الشراكسة والترك والارناؤود من الغلظة والغطرسة ،
والزهو والخيلاء ، والزراية بالوطنيين .. فان هذه النزعات
كانت فاشية فيهم ، لا في مصر وحدها ، بل في سائر بلاد
السلطنة العثمانية القديمة ، اذ كان العرب يعانون سوء
معاملة الترك لهم واضطهادهم ايهم ، وكانت هذه المعاملة
من اسباب قيام الفتن والثورات في السلطنة العثمانية ،
حتى نهاية الحرب العالمية الاولى

وما دمنا في صدد الاسباب المباشرة للثورة ، فلا جدال
في أن ظهور أحمد عرابي كان في مقدمة هاتيك الاسباب ،
فهو الذي بث في نفوس الضباط روح التضامن والاتحاد
للمطالبة بحقوقهم المهضومة ، وتقدم الصفوف لعرض
مطالبهم جهارا على ولاة الامور ، وكانت هذه المطالب فاتحة
الثورة ، فهذه الجراءة كان لها اثر كبير في ظهور الثورة ،
ولو لم يظهر عرابي ، ولم تكن له تلك الشخصية التي
اجتذبت اليه صفوف الضباط وبثت فيهم روح التضامن
والاقدام ، لكان محتملا ألا تظهر الثورة العرابية ، أو
لظهرت في زمن آخر ، وفي ظروف وملابسات أخرى ، غير
التي ظهرت فيها

وهناك سبب من الاسباب المباشرة ، يرجع الى شخصية
الحديو توفيق ، فقد كان من اخص صفاته التردد والضعف ،
فلم يعالج الثورة في مهدها بالحزم والشدة ، أو بالعدل ورفع
المظالم التي شكوا منها الضباط ، بل كان موقفه منها موقف
التردد والتناقض ، لا يستقر على رأى واحد ، ولا على خطة
واحدة .. بل كان يقابل حركة الضباط تارة باللين وآونة
بالشدة ، ثم ينجح الى التراخي والضعف ، ثم الى الشدة
بعد الضعف . ولم يكن صريحاً في سياسته ولا في
تصرفاته ، وكان له عدا ذلك من ظروفه العائلية ما يشجع
عوامل التحريض على الثورة ، فان اسماعيل كان لا يفتأ

يسعى فى العودة إلى الحكم ، ولا يرضيه أن يستقر ابنه على العرش

ومن هنا جاء الظن بأن لاسماعيل ضلعا فى مؤامرة الضباط الشراكسة التى أوججت نار الخلاف بين الحديو والعرايين ، كما سنذكره فى موضعه . وكذلك كان له من الأمير محمد عبد الحليم بن محمد على الكبير منافس قوى فى التطلع إلى مسند الحديوية . وكان وجود عبد الحليم فى الاستانة - مهبط الفتن والدسائس - واتصاله برجال المابين ، عاملا قويا لتهيئة الأفكار لتوقع خلع توفيق ، كما خلع أبوه من قبل . هذا إلى أن الأمير عبد الحليم كان بحسب نظام الوراثة القديم أحق بالعرش من توفيق لأنه أكبر أفراد الأسرة الحاكمة سنا

ولم يتبدل هذا النظام إلا فى عهد اسماعيل إذ جعل العرش فى ذريته - فرمان ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ - فكان توفيق أول من أفاد من النظام الجديد ، ولم يكن قبل صدور هذا الفرمان يتطلع إلى العرش ، ولا كان معترفا له بالزعامة من أمراء آل بيته ، وبخاصة الإمارات ، إذ كن ينعين على والدته أنها قيئة من جوارى اسماعيل . فهذا المركز القلق من شأنه أن يحرض على الثورة ، أضف إلى ذلك أن أعضاء وزارة رياض باشا كانوا مختلفي الراى والنزعات فى مواجهة الثورة ، فكان هذا الموقف وما ينطوى عليه من الاضطراب والتنافس من العوامل التى أعانت على ظهور الثورة ونجاحها

وثمة أسباب عامة يشترك فيها الشعب بجميع طبقاته ، منها أسباب سياسية ، وأخرى اقتصادية ، وثالثة اجتماعية

الأسباب السياسية

فالأسباب السياسية ترجع إلى تدمير المصريين عامة من

سوء نظام الحكم القائم ، ورغبتهم فى التخلص منه ، فقد كان قوام هذا النظام استبداد الحكام واضطهادهم الأهلين لم يكن ثمة عدل ولا قانون ، ولا قضاء ينتصف للمظلوم ويعطى كل ذى حق حقه ، ولا حرية ، ولا مساواة ، ولا ضمانات قانونية تكفل للناس حقوقهم وحياتهم . وكان الضرب بالكرباج شائعا يتخذه الحكام وسيلة لتحصيل الأموال ، أو أداة للقسوة والتعذيب . . . حقا ان رياض باشا أمر بإبطاله ، ولكن أوامره فى هذا الصدد لم تنفذ تنفيذا تاما ، وبقي الكرباج فى كثير من النواحي أداة للحكم ، وكانت السخرة مضروبة على البلاد ، ولم تكن مقصورة على المنافع والأعمال العامة ، بل كانت تستخدم لاستصلاح أطيان ذوى السلطة والجأه من الحكام والأمرأه . وكان النفى الى أقاصى السودان عقوبة يعانيتها الكثيرون لمجرد الشبهة أو النكايه . ذكرت جريدة « المونيتور اجبسيان » - الجريدة الرسمية الفرنسية للحكومة - أنه لما ألف شريف باشا وزارته بعد قيام الثورة العراقية تقدمت له عرائض كثيرة من المحكوم عليهم بالنفى الى السودان يطلبون رفع الظلم عنهم ، وبلغ عددهم ٩١٢ منقيا ، وهو عدد كبير يدل على كثرة المظالم التى كان الناس يعانونها قبل الثورة ، وقد تبين من تحقيق هذه الشكايات أن كثيرين من المنفيين كان يتقرر نفهم لمجرد محضر موقع عليه من بعض الأفراد باتهام أى شخص بأنه خطر ، أو لمجرد خطاب من أية سلطة محلية بهذا الاتهام . ولم تكن المظالم مقصورة على طبقة دون أخرى . بل كانت عامة ، يعانيتها العامة والخاصة ، ولم يكن ينجو من شرها الا من كانت تشملهم رعاية أولى الأمر ، على أن هذه الرعاية لم تكن مضمونة البقاء ، بل كثيرا ما تنقلب غدرا لغير ما سبب سوى أهواء الطغاة وتقلباتهم فالمصريون كانوا اذن يتطلعون الى التخلص من نظام

الحكم القائم ، وقد أدركت الطبقة الممتازة من الأمة أن اصلاح هذا النظام انما يكون بقيام الدستور وانشاء مجلس نيابى يوطد مبادئ العدل والحرية ، ويتحقق فيه معنى الرقابة على الحكام ، ويحول دون ارتكاب المظالم . فإمن الناس على حقوقهم وعلى حياتهم ، ومن هنا اتحدت الطبقة المثقفة من الأمة مع الضباط الوطنيين فى الشعور والميول ، واجمع الكل على المطالبة بالمجلس النيابى . فالثورة العرابية كانت من هذه الوجهة ثورة على المظالم ، وثورة على الحكم الاستبدادى

وليس يخفى أن البلاد عرفت شيئاً من النظام الدستورى من قبل ، اذ أنشئ مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦ على عهد اسماعيل . ولكنه كان مجلساً لا سلطة له ، فلم يكن له أى أثر فى رفع المظالم عن الأهلىن ، وقد بدأت روح الحياة والمعارضة تظهر بين أعضائه فى أواخر عهد اسماعيل ، وتطلعت أفكار الخاصة من النواب والأعيان الى اصلاح نظامه وتوسيع اختصاصه ، وحقق شريف باشا هذه الآمال بوضع دستور على أحدث المبادئ العصرية سنة ١٨٧٩ ، ولكن الأزيمة التى انتهت بخلع الخديو اسماعيل حالت دون اصداره والعمل به

وبينما كانت الطبقة المثقفة ترتقب اعلان الدستور على يد الخديو توفيق ، اذا بهم يرون شريف باشا يستقبل لمعارضة الخديو اياه فى تشكيل مجلس النواب ، واصراره على الحكم المطلق . وراوا الخديو يؤلف وزارة برياسته ، مما ينم عن ميوله الاستبدادية ، ثم يكلف رياض باشا تأليف وزارة كان من مبادئها الاساسية حكم البلاد حكماً مطلقاً ، وحرمانها أى نظام دستورى . حتى مجلس شورى النواب القديم على ما كان عليه من ضعف السلطة ، فقد ظل معطلا زهاء سنتين ، طوال عهد وزارة رياض باشا .

ولم ينس الناس ما كان لهذا المجلس من بعض المواقف الطيبة في أواخر عهد اسماعيل، وأنه عطل في عهد توفيق، فكان لزاما أن يستأنفوا الجهاد للدستور. وكان طبيعيا اذا دعاهم داع الى الثورة أن يلبوا نداءه طائعين مستبشرين * * ويتبين لك من هذه الناحية أن الثورة العربية هي استمرار للحركة الوطنية التي ظهرت في أواخر عهد اسماعيل وامتداد لها

وكانت سياسة رياض باشا من أسباب ظهور الثورة ، فقد استهدف لحركة مقاومة قوية لما بدا منه من المعارضة في انشاء مجلس النواب ، وانحيازه للنفوذ الأوربي ، ولما عرف عنه من الاستخفاف بميول الشعب وعدم اكتراثه لآراء الخاصة من الكبراء والأعيان ، واصراره على قمع كل معارضة بالشدّة ، واضطهاده للمعارضين * ومن أمثلة هذا الاضطهاد تجريدته الفريق شاهين باشا كنج وزير الحربية السابق من رتبة والقباه لاتصاله بالحزب الوطني ، وتقديم السيد حسن موسى العقاد للمحاكمة ، ونفيه الى اقاصى السودان لاعتراضه على الغاء قانون المقابلة ، ثم اضطهاده للصحف المعارضة لوزارته

استهدفت الصحف المعارضة للاضطهاد في عهد وزارة توفيق باشا ، ثم في عهد وزارة رياض ، واستخدمت الحكومة اللائحة القديمة المسماة لائحة أو (نظامنامه) المطبوعات لانذار الصحف أو تعطيلها ، ففي عهد الوزارة التي رأسها توفيق باشا عطلت الحكومة جريدة « مرآة الشرق » لمدة شهر * وأنذرت جريدة « التجارة » ، ثم عطلت جريدة « مرآة الشرق » لمدة خمسة أشهر « لأنها اعتادت الدخول فيما لا يعنيهها ، ونشرت مقالات سخيفة مخترة من تلقاء نفسها خرجت فيها عن حدود وظائفها » * وفي عهد وزارة رياض باشا أنذرت جريدتا « مصر »

و « التجارة » لنشرهما مقالات عدتها الحكومة غير معتدلة
تخدش الأذهان ، ثم عطلتا تعطيلاً نهائياً لاصرارهما على
خطة المعارضين

كانت جريدتا « مصر » و « التجارة » من أقوى صحف
المعارضة ، تجلت فيهما روح السيد جمال الدين ، ولا غرو
فصاحبها ومنشئها هو أديب اسحق من خاصة تلاميذ
الحكيم الأفغاني ، أنشئت الأولى سنة ١٨٧٧ والثانية سنة
١٨٧٨ في أواخر عهد اسماعيل ، وكانتا في عهد توفيق
لا تفتأ كل منهما تنشر المقالات الحماسية وتنتقد سياسة
الحكومة وتندد بتفريطها في حقوق البلاد ، فلم تطق وزارة
رياض باشا صبرا على مسلكهما وأصدرت قرارها بتعطيلهما
تعطيلاً نهائياً

وأنذرت جريدة « مصر الفتاة » لظعنهما على الحكومة
لمناسبة توسيع اختصاصات الرقيبين الماليين ثم عطلت
تعطيلاً نهائياً لنشرهما مقالات وأخبارا عدتها الحكومة مهيجة
للخواطر والأفكار ، ومنعت جرائد « النحلة » و « أبو نضارة »
ثم « أبو صفارة » و « القاهرة » و « الشرق » من دخول
القطر المصري ، وأنذرت جريدة « الاسكندرية » ثم عطلتها
شهرًا ، وعطلت جريدة « المحروسة » لمدة خمسة عشر يوماً .
ولم يقتصر الاضطهاد على الصحف العربية ، بل تناول
الصحف الأوروبية ، فعطلت جريدة « الريفورم » تعطيلاً
نهائياً وأغلقت مطبعتها بحجة أنها تنشر مقالات مثيرة
للأفكار ، وأنذرت جريدة « الفارد الكسندي »

فالصحف المعارضة ، وما كانت تبثه في الأفكار من
روح التبرم بنظام الحكم والتطلع الى الحرية والدستور ،
وما لقيته من الاضطهاد . كل ذلك كان من الأسباب المهمة
للثورة والمحرضة عليها

وقد اشتد ساعد الحركة بتأليف جمعية من الناقمين

من سياسة رياض باشا، عرفوا بالحزب الوطنى «القديم» ،
وقد نشروا فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٧٩ أول بيان سياسى
لهم ، وطبعوا منه عشرين ألف نسخة . وسعى رياض فى
معرفة ناشريه لاقصائهم الى السودان فلم يستطع الى ذلك
سبيلا . ويقول المسيو جون نينيه الذى عاصر حوادث
الثورة العربية : « ان اخفاق رياض فى تعقب ناشرى هذا
البيان شجع خصومه على متابعة العمل لاسقاطه ، وان
منهم الحديو توفيق ذاته . ومن بينهم الباشوات الاربعة
شريف باشا ، واسماعيل راغب باشا ، وعمر لطفى باشا ،
وسلطان باشا - وانهم أوفدوا الى باريس أديب اسحق
لانشاء جريدة القاهرة - وقد رحل فعلا الى أوربا بعد
الغاء جريدته « مصر » و « التجارة » . وأصدر بباريس
جريدة معارضة لوزارة رياض ، وكانت من أشد الصحف
لهجة ضدها ، فكانت من أقوى العوامل فى اثاره الأفكار
على رياض ووزارته . وتعقبها رياض لمنع تداولها فى مصر ،
ولكن الباشوات الاربعة كانوا يوزعونها فى أنحاء البلاد .
وتعدت الاجتماعات السرية فى منزل سلطان باشا لتنظيم
الحزب الوطنى ، وقويت الروابط بين منظميه . . وكان فى
مقدمتهم سلطان باشا وأحمد عرابى بك وصاحباه عبد
العال حلمى وعلى فهمى ، ومحمود سامى البارودى باشا
وسليمان أباطة باشا - مدير الشرقية - وحسن الشريعى
باشا - مدير المنيا - ومحمود فهمى باشا

ويقول المسيو « جون نينيه » : ان الفرض من ضم
المديرين الى الحزب هو نشر الدعاية له فى الاقاليم ، وان
سلطان باشا بوجاهته وراثته - اذ كان يمتلك نحو ثلاثة
عشر ألف فدان من أجود الاطيان - كان يطمع فى رئاسة
الحزب رغم ضعف أخلاقه ودخيلة نفسه ، ولم يكن يتطلع

الى الوزارة لانه لم يكن كفؤا لها ، بل كان يرنو الى رياسة
مجلس النواب

ويقول عرابى فى مذكراته عن تأسيس الحزب الوطنى :
انه تالف من لغير من العظماء والكبراء والعلماء والنبهاء ،
ويرجع تاليفه الى التذمر من تغفل النفوذ الأوربى فى
الحكومة - فالف أولئك الكبراء هذا الحزب ، وجعلوا مركزه
مدينة « حلوان » ونشروا عدة منشورات فى الصحف
الفرنسية نصحوا فيها للحكومة بمراعاة مصالح البلاد
وأعلنوا عن وجود الحزب الوطنى ، وبينوا واجباته وحقوقه ،
ثم اعترضوا على « الدين الممتاز » واختصاصه بالضمان
وطلبوا المطالب الآتية :

أولا - تعاد الى الحكومة المصرية جميع الأملاك المسماة
بالحدوية

ثانيا - يلغى النص القاضى بتخصيص السكة الحديدية
للقرض الممتاز - فى قانون التصفية - فان لم يرض بذلك
الدائنون من الانجليز تعين عليهم قبول ذلك الدخل كما
هو من غير أن تؤخذ بقية الفائدة المخصصة لهم من الدخل
العام

ثالثا - أن تكون الديون الممتازة والسائرة والمنظمة
دينا واحدا مضمونا بمال الأمة والبلاد بفائدة مقدارها
٤ ٪ فى المائة

رابعا - أن تقام ادارة مراقبة وطنية خاصة مؤقتة يكون
فيها ثلاثة من الأجانب تعينهم الدول وتقرهم الحكومة المصرية



فرواية عرابى عن تأسيس الحزب الوطنى لا تختلف فى
جوهرها عن رواية نبيه . ويقول عرابى انه لما علمت
الحكومة بوجود هذا الحزب شددت الرقابة على زعمائه

وهددتهم واضطهدتهم . وكان الفريق شاهين كنج باشا وزير الحربية السابق من زعماء هذا الحزب ، فاحتفى بالحماية الإيطالية وغادر مصر الى ايطاليا فصدر أمر الحديو فى ١٤ يونية سنة ١٨٨٠ بتجريدته من رتبه وألقابه ومحو اسمه من دفاتر ضباط الجيش . وبنى الأمر على أنه دخل فى حماية دولة أجنبية دون أن يعطى له اذن بذلك ، وأنه سافر من مصر بدون جواز سفر مستعينا بجواز سفر حصل عليه من حكومة أجنبية دون أن تعترف به الحكومة المصرية

يتبين مما تقدم أن الحزب الوطنى كان له أثر كبير فى ظهور الثورة العربية ، وكانت بالاسكندرية جمعية أخرى عرفت بجمعية « مصر الفتاة » رفعت عريضة الى الحديو بمطالب الحرية وأنشأت جريدة « مصر الفتاة » للدعوة الى الحرية وهى الجريدة التى عطلتها الحكومة كما تقدم

وثمة عامل آخر ، يتصل بالأسباب السياسية ، كان له أثره فى التحريض على الثورة ، ويعد من مقدماتها ، وهو حدوث سابقة للثورة العربية . . . ونعنى بها ثورة الضباط على وزارة نوبار باشا أواخر عهد اسماعيل فى فبراير سنة ١٨٧٩ ، فان تلك الثورة هى صورة مصغرة للثورة العربية ، اذ قامت على اكتاف الضباط ، وكان الباعث عليها شكواهم من تأخير مرتباتهم واحالة ٢٥٠٠ منهم الى الاستبداع ، فذهب نحو ستمائة ضابط منهم يتبعهم لفييف من طلبة المدرسة الحربية ونحو ألفين من الجنود الى وزارة المالية بحجة رفع ظلامتهم الى نوبار باشا والسير ريفرس ويلسن وزير المالية وقتئذ ، فهجموا على نوبار باشا واعتدوا عليه بالضرب ، وكذلك اعتدوا على السير ريفرس ويلسن ، واقتحموا أبواب الوزارة واحتلوا غرفها وقاعاتها وحبسوا نوبار باشا ، ورياض باشا - وكان وزيراً للداخلية - والسير ريفرس ويلسن فى احدى غرف الدور

الأعلى • وكانت نتيجة تلك الثورة سقوط وزارة نوبار .
فهذا الفوز الذي أحرزه الضباط سنة ١٨٧٩ قد أغرى
عرابي وصحبه بالثورة سنة ١٨٨١

الأسباب الاقتصادية

لم تكن الحالة الاقتصادية خيرا من الحالة السياسية ،
بل كانت أدعى منها الى الثورة • فالديون التي اقترضها
الحديو اسماعيل ألقت على البلاد عبئا جسيما من الأثقال
الفادحة ، واضطرت الحكومة الى تخصيص نصف موارد
الميزانية لسداد فوائد الديون • فكان ذلك سببا لتذمر
الأهلين خاصتهم وعامتهم ، لأن تخصيص هذا المبلغ
الضخم ، الذي يجبي كل عام من عرق الفلاح وكده ، معناه
حرمان الأهلين ثمرة جهودهم ومتاعبهم ، واضاعتها لحساب
الدائنين • هذا فضلا عن فداحة الضرائب في مجموعها ،
وعدم توزيعها توزيعا عادلا ، واقتضائها بوسائل القهر
والإرهاق • فانضم الأهلون الى الثورة وشايعوها آملين أن
تخفف عنهم أعباء الضرائب • وكان استفحال نفوذ الأجانب
عامة ، واستحواذهم على مرافق البلاد الاقتصادية ، مما دعا الى
تبرم الأهلين بنظام الحكم • فان الامتيازات التي كانوا
يتمتعون بها والمزايا التي نالها التجار والمرابون منهم قد
أكسبتهم الأموال الطائلة فأثروا على حساب الخزانة
المصرية وعلى حساب الأهلين

وزاد في تذمر المثقفين والأعيان استسلام الحكومة في
عهد وزارة رياض باشا لمطالب الدائنين وحكوماتهم ، فقد
أقرت نظام الرقابة الثنائية كما أملاه القنصلان الانجليزي
والفرنسي ، وخولت الرقيبين الاوربيين سلطة واسعة المدى
في شؤون الحكومة المالية ، واتسع النفوذ الاوربي داخل
الحكومة بواسطة الرقيبين وخارج الحكومة لاستجابتها

لمطالب المالىين الاوربيين ، والترخيص لهم باستثمار موارد البلاد ومرافقها الاقتصادية ، فأنشئت في عهد وزارة رياض باشا عدة مؤسسات مالية واقتصادية زادت في طغيان النفوذ الاوربى فى حياة مصر الاقتصادية ، كالبنك العقارى - وقد تأسس فى ١٥ فبراير سنة ١٨٨٠ - وشركة تكرير السكر، والشركة العمومية لاجراء الأشغال بالديار المصرية، وشركة المقاولات وغيرها ، وكلها شركات أجنبية برؤوس أموال أوربية ، وأعضاؤها من الأوربيين ، وعقود تأسيسها التى صدرت بها الأوامر العالية لم تراعى فيها مصالح الأهلىن فى شىء . . فهذا الاسراف فى رعاية المصالح ورؤوس الاموال الأوربية ، وتمكينها من التغلغل فى كيان البلاد المالى والاقتصادى ، كل ذلك كان له أثره فى تبرم الناس بالوزارة ، فضلا عن أنه كان فى ذاته عملا غير صالح ولا يتفق والروح القومية

وزاد الاعيان سخطا على الوزارة الفأؤها « قانون المقابلة » ، فانضموا الى صفوف المعارضة ، ذلك أن ابطال ما كان يقضى به هذا القانون من اعفائهم من نصف المربوط على أطيانهم من الضرائب ، فيه ضياع أموالهم التى أدوها للحكومة مقابل هذا الاعفاء . وقد كان أكثر الاعيان اعتراضا على هذا الالغاء السيد حسن موسى العقاد ، فقدم بذلك مظلمة الى لجنة التصفية نشرها فى جريدة «الريفورم» ووصف فيها هذا العمل بأنه استبداد ، وأبان أن قانون المقابلة وما احتواه من المزايا لدافعى الضرائب مقدما هو عقد لا يجوز نقضه من جانب الحكومة وحدها ، وأن الأهالى قد احتملوا شدائد كثيرة فى أداء المقابلة ، وباعوا فى هذا السبيل مصوغاتهم وأملكهم ، واستدانوا الديون الفاحدة فكان لزاما على الحكومة أن ترد جميع ما آداه المالكون الى أصحابه، بحيث لا يسرى مرسوم الالغاء إلا بعد رد ما أخذته

الحكومة • فرأى رياض باشا أن في تقديم هذه المظلمة الى لجنة التصفية ونشرها في جريدة « الريفورم » معنى التشهير بالحكومة واثارة الافكار عليها ، وبخاصة لان العقاد دعا الاهالى الى توقيع عرائض بهذا المعنى ، فأمر بالقبض عليه وقدمه للمحاكمة ، فحكم عليه مجلس مصر الابتدائي بالحبس سنتين . وشدد المجلس الاستئنافية هذا الحكم ، فزاده الى خمس سنوات • ولم تكتف الحكومة بذلك ، بل قضى « مجلس الاحكام » بنفيه الى فازوغلى بأقاصى السودان ، ونفذ فيه الحكم وسبق الى فازوغلى • ولم يفرج عنه الا فى عهد وزارة شريف باشا بعد انشاء مجلس النواب • يضاف الى ذلك صدور قانون التصفية - يوليه سنة ١٨٨٠ - فقد ظهر فيه من التحيز للدائنين الأجانب والاححاف بالأهليين ، ما زاد الناس كرها لوزارة رياض باشا ، وزاد الاعيان والملاك سخطا عليها لما فرضته عليهم من زيادة ضريبة العشر على أطيانهم

ومن مظاهر سياسة الحكومة الاقتصادية انقاص عدد الجيش توفيراً للنفقات • وهذا النقص كان له سبب آخر يتصل بالحالة السياسية ، وهو صدور فرمان السلطان لتوفيق باشا مشتملا على انقاص عدد الجيش العامل الى ١٨ ألف جندى • ولكن السبب الاقتصادي كان له أكبر الأثر فى هذا النقص ، لأن عدد الجيش نقص الى اثنى عشر ألفا أى الى أقل مما حدده فرمان السلطانى ، وقد استتبع هذا النقص احالة كثير من الضباط الى الاستيداع ووقوعهم فى الضيق المالى • ولم تعن الحكومة بتدبير وظائف لهم تعوضهم عما نقص من رواتبهم ، فانضموا بطبيعة الحال الى الناقمين وشارك الموظفون ضباط الجيش فى شعورهم ، اذ رأوا من مظاهر اتساع سلطة الرقيبين الأوربيين ما يثير فى نفوسهم روح السخط والتبرم ، وأهم هذه المظاهر ازدياد

نفوذ الموظفين الأوربيين في دور الحكومة ، وزيادة عددهم ،
وتمييزهم بالمرتبات الضخمة ٠٠ فاستاء لذلك الموظفون
الوطنيون

وخلاصة ما تقدم أن الثورة العراقية هي من الوجهة
السياسية ثورة على الاستبداد والمظالم ، ومن الوجهة
الاقتصادية ثورة على التدخل الأوربي في شؤون مصر
المالية وعلى النظم الاقتصادية التي كانت تعانيها البلاد
قبل الثورة

الأسباب الاجتماعية

ان حالة المجتمع المصري كانت تؤهله بلا مراء - عند
أول دعوة - لتلبية نداء الحرية والثورة ٠٠ وذلك بفضل
انتشار التعليم من عهد محمد علي الكبير ، فالمدارس التي
أسسها ، والبعثات العلمية التي أوفدها الى الخارج ، قد
خرجت طبقة مثقفة نالت حظا موفورا من العلوم ، وليس
يخفى أن العلم من شأنه أن يهذب النفوس وينير البصائر ،
وينهض بالعقول والافكار ، ويسمو بها الى التماس الرقي
والتقدم ، ويعرفها معاني الحرية والمساواة والحقوق
الانسانية ، ويهيئ بها الى محاكاة الأمم الحرة في الثورة
على الاستبداد . فالنهضة العلمية كان لها فضل لا ينكر في
توجيه أنظار المثقفين الى التبرم بالاستبداد والتطلع الى
الحرية والدستور

واقترنت النهضة العلمية بنهضة في الأدب ، قوامها
الشعراء والكتاب من أدياء ذلك العصر ، والأدب بما يطبع
في نفس الأديب من التطلع الى المثل العليا يمهد للنهضات
الوطنية ويغذيها ، ويحدد الأمم الى الاستمساك بالحرية
والكرامة الانسانية ، والنفور من الذل وإباء الضيم
والمهانة ٠٠٠

فالعلوم والآداب كان لها أثرها في تمهيد الأفكار لقبول الثورة ، وفي الدعاية لها . وقد كان لقصائد الشعراء ومقالات الأدباء وما كان يلقيه الخطباء في المحافل والمجتمعات أثر كبير في التحريض على الثورة

وكانت الصحافة من العوامل القوية في ترقية الأفكار بما تكتب عن الشؤون العامة في مصر والخارج ، وما تنشر من المقالات عن مختلف الأحوال السياسية والاجتماعية ، وما تحوى من التنويه بالأعمال النافعة وانتقاد الأعمال الضارة . فكان لها فضل كبير في تفتيح أذهان الناس ، وتبصيرهم بالحقائق ، وتهذيبهم وثقافتهم ، وكان لصحف المعارضة أثرها في احراج مركز الحكومة ، وتبرم الناس بها ، وقد استهدفت هذه الصحف للانذار والتعطيل كما تقدم ، فكان الاضطهاد يكسبها عطف الناس ويزيدهم تعلقا بها وتأييدا لآرائها وأفكارها الحرة

ويتصل بالأسباب الاجتماعية تأثير السيد جمال الدين الأفغانى فى المجتمع المصرى ، فقد ظهرت على يده بيئة استضاءت بأنوار العرفان ، وارتوت من ينابيع العلم والحكمة ، وتحررت عقولها من قيود الجمود والأوهام . وبفضله خطا فن الكتابة والخطابة فى مصر خطوات واسعة ، ولم تقتصر حلقات دروسه ومجلسه على طلبة العلم ، بل كان يؤمها كثير من العلماء والموظفين والأعيان . وكان يحمل بين جنبه روحا كبيرة ، ونفسا قوية ، تزينها صفات وأخلاق عالية، فأخذ يبث فى النفوس روح العزة والشهامة، ويحارب روح الذلة والاستكانة . وكان بنفسيته ودروسه وأحاديثه ومناججه فى الحياة ، مدرسة أخلاقية رفعت من مستوى النفوس ، وكانت على الزمن من العوامل الفعالة للتحويل الذى بدا على الأمة ، وانتقالها من حالة الخضوع

والاستكانة ، الى التطلع للحرية والتبرم بنظام الحكم القديم
ومساوئه ، والسخط على تدخل الدول فى شؤون البلاد
ولئن نفى جمال الدين من مصر فى أوائل حكم توفيق ،
فان روحه ومبادئه وتعاليمه تركت أثرها فى المجتمع
المصرى ، وهياته للثورة ، ولا غرو فكثير من أقطابها هم من
تلاميذه أو مريديه أو المتأثرين بتعاليمه ، ولو بقى فى مصر
حين نشوب الثورة لكان جائزا أن يمدها بأرائه الحكيمة
وتجاربه الرشيدة ، فلا يغلب عليها الحطل والشطط .
ولكن شامت الاقدار والدسائس الانجليزية أن ينفي السيد
من مصر ، وهى أحوج ما تكون الى الانتفاع بحكمته وصدق
نظره فى الامور

عرابى يتزعم الجيش

كان ضباط الجيش يتطلعون الى رجل منهم يتولى زعامتهم
وتوحيد كلمتهم للمطالبة بحقوقهم المشروعة . . فوجدوا
فى عرابى ذلك الزعيم ، ولقد كانت صفات الزعامة متوافرة
فيه بالنسبة للظروف التى عاصرها ، فقد كان ذا شخصية
قوية جذابة تؤثر فىمن حوله وتجتذبهم اليه ، وهذه أولى
صفات الزعامة ، كانت أقواله تقع من نفوس الضباط
والسامعين موقع الاقناع ، وهذا مظهر لقوة شخصيته ،
ولولا أنه ذو شخصية كبيرة قوية لما استطاع أن يجمع
الجيش وضيابطه على محبته ، والانضواء تحت لوائه ،
والانتمار بأوامره

ويمكن تحديد سنة ١٨٨١ لبدء زعامته العسكرية على
معظم ضباط الجيش . . فى هذه السنة كان عثمان رفقى
باشا يتولى وزارة الحربية ، وكان وحده من اسباب
ظهور الثورة العرابية ، وآخر ما وقع منه - مما

عجل بالثورة - أنه أصدر أمرا بنقل الأميرالاي عبد العال حلمى حشيش بك - أحد زعماء الثورة فيما بعد - قائد الأي طره الى ديوان الجهادية (وزارة الحربية) وجعله معاوننا بها ، وفى هذا تنقيص من درجته ومركزه ، وأمر بتعيين خورشيد نعمان بك بدله ، وهو من أصل شركسى . وأصدر أمرا آخر بفصل أحمد عبد الغفار بك قائمقام الأي الفرسان ، وعين بدله ضابطا شركسيا

علم عرابى بهذه الأوامر فى ١٦ يناير سنة ١٨٨١ قبل نشرها ، فثار لها ، وقال لمن أبلغه نبأ هذه الأوامر : « ان هذه لقمة كبيرة لا يقوى عثمان رفقى على هضمها » ، وذهب الى داره ساخطا محنقا ، فألقى كثيرا من الضباط ينتظرونه ليتشاوروا معه فيما يجب عمله ، اذ كانوا قد بلغهم أيضا نبأ تلك الأوامر ، فأخذوا يتداولون البحث فى الموقف ، فاتفقت كلمتهم على اختيار عرابى رئيسا لهم ، وعهدوا اليه فى العمل للتخلص من هذه الحالة ، وقرروا أنهم يتضامنون معه فى تنفيذ ما يأمر به ، وأقسموا على السيف والمصحف أنهم يقدونه ويفدون الوطن بأرواحهم ، واتفقوا على كتابة عريضة الى رياض باشا يطلبون فيها عزل وزير الحربية عثمان رفقى باشا



الثورة
في مرحلتها الأولى

فاتحة الثورة العراقية

كتب عرابي العريضة وتلاها على الحاضرين ، فوافقوا عليها ووقع عليها كما وقع معه الاميرالاي على فهمى بك والاميرالاي عبد العال حلمى بك ، ووضع المجتمعون الخطط الكفيلة بالمحافظة على النظام عند قيامهم بما اعتزموه والمحافظة على حياتهم اذا ارادت الحكومة أن تبطش بهم

يعد هذا الاجتماع فاتحة الثورة العراقية ، لأن تعاهد كبار الضباط على مقاومة تنفيذ الأوامر العسكرية ، والجهر بمناصبه وزير الجربية العداء ، والمطالبة بعزله ، واختيارهم عرابي رئيسا لهم فى هذه الحركة ، وحلفهم اليمين على التضامن وإياه ، ومفاداته ومفاداة الوطن بأرواحهم ٠٠ كل ذلك معناه التمرد والخروج على النظام وتحدى الحكومة والاستهانة بهيبتها وقوتها ، أو بعبارة أخرى هى الثورة على الحكومة

وفى غداة ذلك اليوم - أى فى ١٧ يناير سنة ١٨٨١ - ذهب الضباط الكبار الثلاثة ، أحمد عرابى بك ، وعلى فهمى بك ، وعبد العال حلمى بك الى وزارة الداخلية ، وقدموا العريضة الى خليل يكن باشا وكيل الوزارة ، وطلبوا اليه تقديمها الى رياض باشا ٠٠ فذهب اليه ثم عاد وأخبرهم بأن رياض باشا يطلب أن يقبلوه ، فلما قبلوه وعدهم بالنظر فى الأمر ٠ ولم تبد منه علامات السخط والغضب وبعد أسبوع من هذه المقابلة ذهبوا الى داره وقابلوه

ثانية وسالوه عما تم فى أمر العريضة ، فأجابهم متهددا متوعدا وقال لهم ان تقديم مثل هذه العريضة يؤدى الى الهلاك ..

فلم يتراجع عرابى وصاحبه أمام هذا التهديد ، وأصرروا على طلباتهم ، وأبان عرابى أن ما يطلبونه هو حق وعدل . وانتهى الحديث بأن أخبرهم بأنه سينظر فى الأمر ، وانصرفوا على ذلك

واقعة قصر النيل

اجتمع مجلس الوزراء يوم ٣١ يناير سنة ١٨٨١ فى سراى عابدين برئاسة الحديو ، وبحث فى أمر هذه العريضة .. فاستقر رأى على وجوب محاكمة الضباط الثلاثة والقبض عليهم لتقديمهم الى المجلس العسكرى . وأخذ عثمان باشا رفقى على عهده تنفيذ القرار وأن يكون مسئولاً اذا حصل ما يخل بالأمن . ولم يعرف الضباط الثلاثة ما قرره مجلس الوزراء فى شأنهم ، ولم يخطرهم عثمان باشا رفقى بأمر القبض عليهم .. بل نفذه بطريقة ملتوية لا تدل على شعور الحكومة بهيبتها وسلطانها ، وذلك أنه تحايل عليهم وأرسل اليهم فى مساء ذلك اليوم تذاكر يدعوهم فيها الى الحضور لديوان الوزارة - بقصر النيل - صباح اليوم التالى بحجة المداولة معهم فى ترتيب الاحتفال بزفاف الأميرة جميلة هانم شقيقة الحديو ..

فأحس عرابى ورفيقاه المكيدة المدبرة لهم ، لانه لم تجر العادة بأن يستدعى وزير الحربية ثلاثة من أمراء الأليات للمذاكرة فى مثل هذا الشأن .. فاستعدوا للدفاع عن حياتهم ، واتفقوا على أن يلبوا الدعوة وأن يذهبوا الى قصر النيل ، على أن يصحبهم بعض ضباط الأليات الاول - الأي الحرس ، وكان مقره بقشلاق عابدين - كعيون يرقبون الحالة

عن بعد ، لكى يبادروا الى ابلاغ اخوانهم بما يقع اذا أصاب الضباط الثلاثة مكروه



وصل عرابى وصاحبا الى قصر النيل ، فالفوه غاصبا بكبار الضباط الموالين للحكومة . وكان المجلس العسكرى منعقدا ، فتلا على الضباط الثلاثة الأمر القاضى باعتقالهم ومحاكمتهم ، ثم نزعت منهم سيوفهم ايذانا بانفاذ الأمر . وكان ذلك حوالى الظهر ، وسيقوا الى قاعة السجن بقصر النيل ، بين صفتين من الضباط الشراكسة . وتقاذفت عليهم ألقاب الشماتة والسباب ، ووقف عليهم الحرس وبأيديهم السيوف مسلولة . وعين عثمان باشا رفقى ثلاثة ضباط بدلهم على الأياتهم الثلاثة

فلما علم عيون الألى الاول باعتقال الضباط الثلاثة ، أسرعوا بالعودة الى مركز الألى بقشلاق عابدين ، وأنهبوا الى ضباطه ما وقع . فهاج الضباط جميعا ، واعتزموا انفاذ اخوانهم ، ونهض البكباشى محمد عبيد - بطل واقعة التل الكبير - مناديا الجند النداء العسكرى بالاحتشاد والتأهب للمسير . فاعترضه قائم مقام الألى خورشيد بك بسمى ، وسأله عن سبب هذا النداء ، فلم يجبه بكلمة . وأمر بعض الجنود باعتقاله فى احدى قاعات القشلاق . واصطف الجنود بأسلحتهم ، وساروا بقيادة محمد عبيد الى قصر النيل حيث الضباط المعتقلون .

وبينا كان الجند يستعدون للخروج من القشلاق ، علم الحديو بهذه الحركة ، وشاهدها بنفسه من سلامك السراى المقابل للقشلاق ، فأمر الفريق زاشيد باشا حسنى سر ياوره بأن يتوجه اليهم لوقف الحركة ، فلم تجد هذه الوساطة نفعا ، فاستدعى الحديو الضباط فلم يحضر أحد

سار جنود الالاي الاول من قشلاق عابدين الى قصر النيل ٠٠ فلما بلغوه وضع البكباشى محمد عبيد الحصار حوله ، وأمر بقية الجند بالهجوم على الديوان ، فهجم الجنود حاملين بنادقهم وفى أطرافها الرماح « السنكى » ، واقتحموا الديوان صائحين صاخبين ، فوقع الرعب فى نفوس القواد والضباط الموجودين بالديوان ، وفى مقدمتهم عثمان باشا رفقى - وزير الحربية - وبادروا الى الفرار . أما عثمان رفقى فقد فر من احدى النوافذ الى « ورشة » التريزية يطلب النجاة لنفسه ، وأخذ الجند يبحثون عن الضباط المعتقلين وتفرقوا لذلك فى جميع الغرف والجهات ، وكسروا الابواب والشبابيك وكل ما عاقهم عن السير ، الى أن وصلوا الى مقر الضباط الثلاثة ، ففك البكباشى محمد عبيد سراحهم

وخرج الضباط الثلاثة من قصر النيل ظافرين ، وساروا يحيط بهم الجند الى قشلاق الالاي الاول بميدان عابدين . وكان عرابى وصحبه على عهد مع ضباط الالايات الثلاثة أن يتضامنوا معهم ، ويبادروا الى نجاتهم اذا حل بهم مكروه ولم يكذ يعلم الالاي طره ، الذى كان على رأسه عبد العال حلمى ، بما حل بعرابى وصاحبيه حتى هب لنجاتهم . فلما حضر الالاي الجديد ، خورشيد بك نعمان ، ليتسلم الالاي يصحبه خورشيد باشا طاهر وأحمد بك حمدى ياور الحديوى ، بادر البكباشى خضر افندى خضر الى اعتقالهم ووضعهم تحت الحفظ فى غرفة القائم مقام فرج بك الذكر واعتقله معهم . ثم أمر بتوزيع الاسلحة والذخيرة على الجنود ، وسار بهم الى قصر النيل لانقاذ الضباط الثلاثة . وقد شعر ناظر محطة طره بهذه الحركة فأرسل تليفرا الى الحديوى ينبئها بها ، فأوفد الحديوى أحد ياورانه لمقابلة خضر واخباره بما تم من الافراج عن الضباط الثلاثة ، واقناعه بالرجوع من حيث أتى واطلاق سراح الضباط الذين سجنهم

بطره ٠٠ فلم يلق الياور اليه أذنا صاغية ، واستمر الجند
سائرين بقيادة خضر افندي خضر ، وسار بهم الى ميدان
عابدين لكي يشاهدوا الضباط الزعماء بعد الافراج عنهم .
فلما وصلوا الى ميدان عابدين ، استقبله الالاي الاول
بالتعظيم العسكري وعزف الموسيقى ، وتقدم ضباط الالاي
طره الى عرابي وصاحبيه فهنؤوهم بالسلامة ، وتعانقوا
فرحين مستبشرين ٠٠ واحتشد الناس في الميدان لمشاهدة
هذا المنظر الذي لم يألوه من قبل . وعندئذ وقف عرابي
خطيبا بأعلى صوته ، وأثنى على اخلاص الضباط والجنود
لانتقاذه وانتقاذ صاحبيه من السجن

أول انتصار لعرابي

كان احتشاد جنود الالايين بأسلحتهم في ميدان عابدين
كافيا لايقاع الاضطراب في نفس الحديو وحاشيته ، وقد
استدعى وزراءه وخاصة رجاله حين بلغه نبأ ما حدث في
قصر النيل ، وتشاوروا فيما يصح عمله ازاء هذه الحركة ٠٠
فأشار محمود سامي باشا البارودي - وكان وقتئذ وزيرا
للاوقاف - باجابة طلبات الجند ، وقال اني أراهم مطيعين
بدليل هتافهم باسم الحديو . ولم ير الحديو بدا من الاذعان ،
واتفق الرأي على أن يذهب البارودي باشا يصحبه خيري
باشا رئيس الديوان الحديوي ليقابلا عرابي وصاحبيه
ويتعرفا ما يطلبون ، فقابلاهم وعرفا منهم أنهم يطلبون عزل
عثمان باشا رفقي ، ويلتمسون العفو عنهم لان عثمان باشا
هو السبب فيما حدث . فعاد البارودي وخيري باشا الى
الحديو وعرضا عليه حديثهما مع الثلاثة الضباط ، فأمر
باستدعائهم فحضروا والتمسوا منه العفو فعفا عنهم

واستقال عثمان باشا رفقي، وأصدر الحديو أمره باسناد
وزارة الحربية الى البارودي مع بقاء وزارة الاوقاف في عهده

٠٠ فتم بهذا التعيين ثلاثة انتصارات نالها الحزب العسكري في يوم واحد : أولها اطلاق سراح الضباط الثلاثة ، وثانيها عزل عثمان باشا رفقى الذى كان خصما لهم ، ثم اسناد وزارة الحربية الى نصر لهم ، ومن هنا توطدت صلات الثقة بين البارودى والضباط ، اذ برهن على أنه كان مؤيدا لهم داخل مجلس الوزراء ، وظل عضدا لهم وموضع ثقتهم طوال عهد الثورة

عرايى والقناصل

وفيما كان عرايى على رأس هذه الحركة أرسل الى قنصل انجلترا وفرنسا كتابا يسوغ فيه عمله وييسط فيه شكواه من تصرف الحكومة . وكان البارون « دى رنج » قنصل فرنسا العام يعطف على مطالب الضباط ، وينكر على وزير الحربية تصرفاته . وقد عرف فى الجملة بالعواطف الطيبة نحو مصر ومناواته المطامع الانجليزية فيها

وقد نغم الحديو ورياض باشا من البارون « دى رنج » عطفه على الضباط الوطنيين وتأييده اياهم . فأرسل الحديو باتفاقه مع رياض الى المسيو جول جريفى رئيس جمهورية فرنسا رسالة يشكو فيها مسلك القنصل العام . وكانت نتيجة هذا المسعى استدعاء البارون « دى رنج » الى فرنسا فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٨١ ثم نقله من منصبه ، فغادر مصر على كره من الضباط الوطنيين فى أول مارس سنة ١٨٨١ ، وكان نقله انتصارا لوزارة رياض باشا . وقد اغتبط الساسة البريطانيون لهذا النقل لانهم كانوا يرون فى البارون « دى رنج » عاملا مناوئا لهم ومؤيدا للحركة الوطنية فى مصر

وعين بدله المسيو سنكفكس معتمدا وقنصلا عاما لفرنسا فى مصر ، فحضر الى القاهرة وقدم أوراق اعتماده الى الحديو

فى ٢٦ يولية سنة ١٨٨١ بسرأى رأس التين
أراد الحديو بعد انقضاء بضعة أيام على واقعة قصر النيل
أن يجتذب اليه قلوب ضباط الجيش ، ويزيل تأثير الحادثة
من نفوسهم ٠٠ فاستدعى الى سرأى عابدين يوم ١٢ فبراير
سنة ١٨٨١ ضباط الأليات العاصمية من رتبة بكباشى فما
فوقهم ، وحضر الاجتماع وزير الحربية « البارودى » وكبار
رؤساء الجيش من رتبة فريق ولواء . فلما انتظم عقدهم ،
لقى الحديو فيهم خطبة ضمنها العفو عما حدث يوم أول
فبراير ، وأكد لهم أنه لم يبق فى نفسه أثر منها ، وطلب
اليهم احترام النظام وطاعة الحكومة

فقابل الضباط هذه الخطبة باظهار الولاء للحديو والامثال
للاوامر والقوانين والنظامات العسكرية ، وانصرفوا داعين
شاكرين

وكان الظن أن مثل هذه الخطبة ترد النظام الى الجيش ،
وتدعو الضباط الى الاطمئنان الى نيات الحكومة نحوهم ٠٠
اذ لم يكن خافيا أنهم كانوا يتوجسون شرا من ناحيتها ،
ويتوقعون أن تتربص بهم الدوائر للاقتصاص منهم اذا
أمكنتها الفرصة . وبذلك تزداد هوة التنافر اتساعا بينهم
وبين الحكومة ، فأراد الحديو بهذه الخطبة أن يدخل الطمانينة
الى نفوسهم ، ويدعوهم الى الثقة بمقاصد الحكومة ، ولكن
الحوادث جاءت على خلاف ما كان يظن ويتوقع

بعد واقعة قصر النيل

لم يطمئن عرابى وصحبه على مركزهم وعلى حياتهم بعد
واقعة قصر النيل ٠٠ فبالرغم من عزل عثمان باشا رفقى ،
وتعيين وزير حربىة يعطف عليهم ويؤيدهم ، فانهم كانوا
يخشون على حياتهم أن تمتد اليها يد الاغتياال انتقاما مما
فعلوا ، وأقاموا لهم حرسا من المخلصين لاشخاصهم ،

وزادوا من عدد الحفراء لحراسة منازلهم ليلا ، واختاروا ضباطا من خاصة أوليائهم لنقل المراسلات السرية بينهم ، وصاروا اذا انتقلوا من مراكز الاياتهم الى بيوتهم اصطحب كل منهم حرسا من العساكر المسلحين للمحافظة على حياتهم يلازمونهم حتى يعودوا الى مراكزهم، واكثروا من الاجتماعات السرية ، يعقدونها ليلا فى منزل عرابي ، ويدعون اليها من يتقون باخلاصهم من الضباط للتشاور فيما يفعلون، وتنفيذ ما يستقر عليه رأيهم

وقد أسفرت هذه الاجتماعات عن تقديم عريضة من جميع الاليات بالمطالب الآتية :

أولا - صرف نقود بدل التعيينات التى تؤخذ من مخازن الجهادية وتباع للاليات ، وذلك حفظا لحقوق العساكر من التلاعب بها والخيانة التى كانت فاشية فى المأمورين ورؤسائهم ، وخصوصا فى صنف المسلى « السمن » ، فانه كان يصرف للاليات من الشحم الذى يصنع فى تريستا ، ويأتى فى براميل باسم مسلى . وكان كريبه الطعم والرائحة لا يصلح للطعام ، ولكن لم يكن أحد ليخسر على المجاهرة بالحقيقة ، لما للتجار المتعهدين بتوريده من المداخلة مع الرؤساء

ثانيا - عدم استقطاع مرتبات الضباط والعساكر فى مدة الاجازات التى تعطى لهم اذا لم تتجاوز ثلاثين يوما ، واذا تجاوزت هذه المدة يستقطع نصفها فقط

ثالثا - يؤخذ من الضباط والعساكر نصف الأجرة فى السكك الحديدية

رابعا - ابطال ورشة التريزية لما فيها من التلاعب والغبن الفاحش وصرف أثمان الملابس نقدا لتشتري من الخارج بمعرفة الاليات

خامسا - عدم جواز الترقى للعسكرية ما لم يسن لذلك

قانون خاص يجرى العمل على مقتضاه

سادسا - زيادة مرتبات جميع الضباط والعساكر بالنسبة لارتفاع أسعار الحاجات عن قيمتها من منذ ثمانين سنة ، أى حين انشاء العسكرية وترتيب تلك المرتبات الدنيئة

سابعا - سن قانون يشمل حالات الترقى والتقاعد والمكافآت والاجازات وتسوية معاش الاستيداع

ثامنا - ارجاع أحمد بك عبد الغفار قائم مقام السوآرى الذى فصله عثمان باشا رفقى من الخدمة من غير محاكمة ولا سبب يوجب ذلك

أجابت الحكومة معظم هذه الطلبات ٠٠ فعنيت وزارة الحربية باصلاح مآكل الجيش ، وصار يطبخ لهم فى معظم الوجبات اللحم وأنواع الخضر والأرز باللبن والحلوى ، بدلا من العدس والفول اللذين كانا طعامهم الدائم ، وصار يعطى للجنود السودانيين شراب « البوظة » المصنوعة من الشعير كمآلوف عادتهم، وتصرف لأولادهم ونسائهم جرايات زيادة عن جرايات الجند

وعرض محمود سامى باشا البارودى على مجلس الوزراء وجوب سن القوانين اللازمة لاصلاح حالة الجند ، وزيادة رواتب الضباط والجنود . وتألفت لجنة للنظر فيما يجب اجراؤه من التعديلات والاصلاحات فى النظم والقوانين العسكرية ، ورفع رياض باشا الى الحديو فى ٢٠ أبريل سنة ١٨٨١ تقريرا بذلك أشار فيه الى طلب ناظر الجهادية - وزير الحربية - زيادة رواتب الضباط والجند

وبناء على هذا التقرير صدر مرسومان بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٨٨١ (٢١ جمادى الاولى سنة ١٢٩٨ هـ) يقضى الاول بزيادة رواتب الضباط والجنود

ويقضى المرسوم الثانى بتأليف لجنة (قومسيون) برئاسة وزير الحربى والبحرية للنظر والبحث فى القوانين والنظم العسكرية المعمول بها وقتئذ ، وادخال كل ما ترى لزومه من التعديلات والاصلاحيات فيها وما ينبغى اجراؤه من الاصلاح فى المدارس الحربىة واعداد مشروع قانون بشروط الدخول فى سلك الضباط وتعيينهم وترقيتهم واستياداعهم ورفتهم وتقاعدهم ، وتسوية حالة الضباط المحالين الى الاستياداع

فاخذت اللجنة توالى الاجتماع لاعداد القوانين العسكرية الجديدة ، وهى القوانين التى صدرت فى عهد وزارة شريف باشا كما سيحىء بيانه

الاحتفال بزيادة الرواتب

اقام محمود سامى باشا البارودى بعد صدور هذين المرسومين حفلة فى ديوان الجهادية - وزارة الحربىة - بقصر النيل ابتهاجا بزيادة رواتب الضباط والجنود وتأليف لجنة اصلاح النظم العسكرية ، وكانما أراد أن يعلن عن اول ثمرة لتقلده وزارة الحربىة ليكسب ثقة الضباط والجنود ، ويزداد بهم نفوذا وسلطانا

استكملت هذه الحفلة مظاهر الرونق والفاخامة ، اذ اعد فيها البارودى مادبة فاخرة دعا اليها الوزراء وعلى رأسهم رياض باشا ، ثم المراقبين الاوربيين ، وضباط الجيش ٠٠ ولما تكامل جمعهم جلسوا الى موائد الطعام ، فتناولوا المآكل الفاخرة

ثم قام محمود سامى باشا البارودى ، وألقى خطبة نوه فيها بفضل الحكومة ٠ وأعرب عن فضل الحديو فيما تقرر من الاصلاحات ، ودعا الضباط الى الخضوع لآوامر الحضرة الحديوية ٠ ولعله أراد بهذه الخطبة أن يزيل من الأذهان

تأثير التمرد الذي وقع من الجيش يوم أول فبراير سنة
١٨٨١ ، وهالك نص الخطبة :

هذه ليلة أنس دعتنا الى الاجتماع فيها دواعي المحبة
والائتلاف ، تذكارا لماثر الحكومة الخديوية الجليلة التي
وجهت عزميتها الى اصلاح احوال الاهالي جميعا ، وتعميم
العدل فيهم وايصال كل الى ما يستحق ، وقد رأينا في هذا
الزمن القليل من عهد ما استلم خديونا المعظم زمام الحكومة
تغيرا مهما اذ تبدل فيه العسر باليسر ، والظلم بالعدل ،
والنقم بالنعم ، وتقدمت فيه البلاد الى نجاحها تقدا سريعا ،
وما ذلك الا من حسن مقاصد هذا الجناب وطهارة سجايه ،
خصوصا وانه اصطفى لمساعدته على مقاصده الجليلة رجلا
غيورا عالي الهمة زكى النفس ، وهو حضرة دولتو رياض
باشا . فلم يال جهدا في العمل ، ولم يقصر في تذليل
المصاعب باتحاده مع حضرات رفقاؤه الكرام حتى وصلنا
الى هذه الغاية التي لا ينكر احد حسننها . ولا ريب في أن
هذه نعم يجب علينا استبقاؤها وحفظها والاستزادة منها ،
ولن يكون ذلك الا اذا قرناها بالشكر عليها ، فقد قالوا :
الشكر سياج النعم ، وحقيقة الشكر أن يكون جيعنا مخلصا
للحكومة في خدمته قائما بواجباته لها ، معضدا لجميع
مقاصدها ، خاضعا لاوامر الحضرة الخديوية التي هي السبب
في هذا الخير العظيم ، وعلى ذلك لا بد أن ننادي جميعا :
فليحي الجناب الخديو أطال الله بقاءه «

ثم قام بعده رياض باشا وارتجل خطابا وجهه الى الضباط ،
جاء فيه :

« هذه ليلة سرور ، تجلي فيها الصندق والاخلاص ،
واجتمعت فيها القلوب على قصد أداء الشكر للجناب الخديوي ،
غير أن تذكاره محامده وماثره الجليلة يجعل الشكر موضعا
يقع موقع الفرض الشرعي

« ان محسنات العدل ووجوه الاصلاح التي امتازت بها مدة حكم الجناب الحديوي في هذه الاوطان أمر معلوم ، يعد تعدادها من قبيل تحصيل حاصل . . وأنتم معاشر الضباط تعلمون ذلك حق العلم ، فلا حاجة الى بسط الكلام فيه ، ومن أراد توضيح الحقيقة فليقارن بين الحالة الحاضرة وما قبلها بسنتين يظهر له الفرق الجلي والبون التام ما بين الحالتين وان ضباط العسكرية وهم من أشرف أعضاء الحكومة ، ممن شملتهم هذه المحسنات وعمتهم فوائد الاصلاح . ومن أهم وجوهه التي شهدناها في عصر الحديو الجليل تقرير الأمن على الارواح والاموال ، وحفظ الحقوق الشرعية وأداؤها لأربابها ، ويلزم لدوام ذلك ثبوت الطمأنينة ورسوخ قاعدة الزاحة العمومية ، ومدار ذلك وأساسه انتظام حال العسكرية

« وقد رأيتم من أنفسكم أن حقوقكم وصلت اليكم، وأنتم روح الضبط والربط ، وأنتم قوة الحاكم وألته المنفذة ، فاذ بدأ الحاكم يحسن الالتفات ونظر اليكم بعين الرأفة والرحمة، فعليكم وجوبا كما أخذتم مالكم ، أن تؤدوا ما عليكم ، وهو طاعة ولي الأمر الذي هو السبب الأعظم في جميع هيبته الخيرات التي شملتنا ، بل هو الذي أنعمش في هذا الوطن روح الحياة بعد أن أشرف على الموت والدمار ، فعليكم أن تكونوا دائما على قدم الاستعداد لتنفيذ أحكامه والمحافظة على أوامره ونواميسه العادلة ، وعلينا جميعا أن نبتهل الى الله تعالى بدوام بقاءه وتأييد عزه وأن ينادي لسان الصدق منا : فليعش الجناب الحديوي »

خطبة عرابي بك

وبعد أن جلس رياض باشا قام أحمد عرابي بك (باشا) وأجاب بتحقيق ما قاله وزير الحربية ورئيس الوزراء ، وبين

ما وصلت اليه الحكومة في ذلك العهد من التقدم ، ناسبا
جميع ذلك الى همة الجناب الحديوي واستقامة وزرائه وغيرتهم
على المصالح . . ثم قال اننا على الدوام مطيعون لاوامره
السامية ، ونحن آتاه المنفذة الحاضرة بين يديه يديرها كيف
يشاء ، وفي أى وقت أراد ، واننا بلسان واحد نسأل الله
تعالى أن يحفظه لنا ويطيل بقاءه ويعزز به رجال حكومته
ويعتد به البلاد بأحكامه العادلة أمين ، وكلنا بلسان واحد
نسأل الله سبحانه وتعالى أن يحفظ الحضرة الحديوية، ويوفق
رجال حكومته الكرام لاصلاح البلاد واسعاد العباد »

عظمت مكانة عرابي في نفوس الضباط والجند بعد
انتصاره في واقعة قصر النيل ، وزاد من التفافهم حوله أنه
تقدم بطلباته سالفة الذكر الى وزير الحربية الجديد (البارودي)
واستجاب البارودي الى طلباته

وبذل البارودي جهدا موقفا في اعادة التفاهم بين الحكومة
والضباط ، على أن هذا التفاهم لم يدم طويلا . . ولم تلبث
مظاهر الخلاف وبوادر الشقاق أن باعدت بين الفريقين، وأخذ
كل فريق يسيء الظن بالآخر ويتوجس خيفة من مقاصده
وتدابيره

استقالة البارودي

وقعت في شهر يولييه سنة ١٨٨١ حادثة بالاسكندرية
أعدت القطيعة بين الضباط والحكومة . . وذلك أن الحديوي
توفيق كان يقضى صيف سنة ١٨٨١ بالاسكندرية . وقد
حدث يوم ٢٥ يولييه أن عربة لاحد تجار الثغر يقودها سائق
أوروبي كانت تسير في الشارع المؤدى الى سراي رأس
التين ، فصدمت جنديا من فرقة المدفعية - الطوبجية -
وأصابته اصابة قاتلة ، نقل على أثرها الى المستشفى وتوفي
هناك . وكان الحديوي وقتئذ بالسراي ، فارتأى رفاق القاتل

أن يحملوه اليها ، ويلتمسوا من الحديو الاهتمام بمعاقبة الجاني

وكان هذا العمل بالغا فى الخروج على النظام ، لان مثل هذه الحادثة لا ترفع الى الحديو ، وليس من اللائق بمقامه أن يذهب الجنود الى قصره حاملين القتييل يعرضونه عليه ، ويطلبون منه معاقبة الجاني ، اذ أن السراى الحديوية ليست مخفر بوليس تحمل اليه جثث القتلى . وقد دخل الجنند السراى فى جلبه وضجة ، وصاحوا طالبين معاقبة الجاني . فغضب الحديو من الجنند ، وأمر بطردهم ، فانصرفوا . وبعد أيام صدر الأمر بتشكيل مجلس عسكري لمحاكمتهم ، فحُكِّموا وصدرت عليهم أحكام بالغة منتهى القسوة ، فقد حكم على الجنندى الذي دعا رفاقه الى حمل القتييل الى السراى بالاشغال الشاقة المؤبدة . وحكم على رفاقه وهم ثمانية بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبأن يقضوا مدة العقوبة بليمان الخرطوم ، ثم يكونوا بعد ذلك من أفراد الجيش بالاقطار السودانية . وأقر الحديو الحكم ونفذ فى المحكوم عليهم وسيقوا الى السويس ومنها الى سواكن ثم الى الخرطوم كان لهذا الحكم الشديد وقع أليم فى النفوس ، وكتب عبد العال بك حلمى تقريراً الى وزير الحربية « البارودى » يشكو فيه من قسوته ، وذكر بعض الحوادث التى تجرى فى أياه ، والدسائس التى لا تنقطع

رفع البارودى هذا التقرير الى الحديو ، فاستاء من ذلك، وعده تطاولاً على مقامه وغضب على البارودى ، واعتزم اقصاءه عن وزارة الحربية، واستدعى الوزراء بالتلغراف من القاهرة: . . فوفدوا الى الاسكندرية واجتمعوا بالحديو فى سراى رأس التين ، وتداولوا فى حادثة الجنندى القتييل ، وما فعل رفاقه . وقرر الحديو أن بقاء البارودى فى وزارة الحربية هو منشأ هذه الفوضى ، ولا سبيل الى إعادة النظام الا بعزله .-

فلم ير البارودي بدا من أن يقدم استقالته ، فقبلت في الحال ، وعين الحديو صهره داود باشا يكن بدله ، ثم أعقب ذلك صدور أمر آخر بعزل أحمد باشا الدرهملي محافظ العاصمة ، لما كان معروفا عنه من مشايعته لحركة عرابي ، وتعيين عبد القادر باشا حلمي مكانه ، وكان مكروها من العرابيين

قابل عرابي وصحبه هذا التغيير بالانزعاج والتبرم .. وتوجسوا خيفة من عواقب أبعاد البارودي الذي كانوا يطمئنون اليه ، ويركنون الى اخلاصه ، وتوقعوا شرا مستظيرا من تعيين صهر الحديو على رأس الوزارة التي تملك ناصية الجيش ، على أنهم كتموا شعورهم ، وأخذوا يتدبرون ما يجب عليهم عمله للمحافظة على حياتهم بعد هذا التغيير . وذهبوا الى داود باشا في ديوان الجهادية ، يهثونه بمنصبه الجديد ، وطلبوا اليه أن يجعل فاتحة أعماله اصدار قوانين الاصلاحات العسكرية التي وضعت في عهد البارودي ، فوعدهم بذلك ..

ولكنه لم يلبث أن أصدر منشورا أبلغه جميع الاليات نهى فيه الضباط عن اجتماعهم في المنازل أو في أحياء المدينة ، ونبه على عدم ترك مراكز الاليات ليلا أو نهارا ، وأنذرهم بأنه اذا وجد اثنان منهم أو أكثر مجتمعين معا في المدينة فسيجرى ضبطهم بيد رجال الضبطية واعتقالهم ، وأن كل من تكلم منهم مع آخر في الأمور السياسية يسجن بالقلعة ، وشدد على الضباط في اتباع هذه الأوامر وأخذ يراقب تنفيذها ، فيذهب بنفسه ليلا الى مراكز الاليات ليتحقق من تنفيذ أوامره ، وبث عبد القادر باشا حلمي محافظ العاصمة الجديد العيون والجواسيس على منازل رؤساء الحزب العسكري ، وخاصة عرابي وعبد العال وأحمد

عبد الغفار، لمنع اجتماعاتهم فارتاعوا من ذلك ولزموا آياتهم
كان الغرض من صدور هذه الأوامر تفريق اجتماعات
الضباط ، إذ كانت هذه الاجتماعات الوسيلة العملية
لتبادلهم الآراء والافكار ، وتعاهدهم على التضامن واتحاد
الكلمة واتفاقهم على الحطط التي يتبعونها لحفظ كياناتهم
وتحقيق مطالبهم . . فداود باشا يكن قد حقق بهذه الأوامر
المخاوف التي ساورت عرابي وصحبه من تعيينه وزيرا
للحربية بدلا من البارودي ، واتفق الضباط على رفض تنفيذ
هذه الأوامر



COLLECTION
1871-1872
1873-1874

عربی الزعيم القومى

الزعامة القومية

لم يكن لواقعة قصر النيل أثرها فى الجيش فحسب ، بل كان لها أثر بالغ فى الأمة . . . اذ جعلت لعرابى مكانة كبيرة فى البلاد ، وأخذت الالسنة تلهج باسمه وتمتدح شجاعته واقدامه ، والواقع أن الحادثة فى ذاتها وما تنطوى عليه من الجرأة على الحكومة ، واطلاق سراح المسجونين ، وعزل وزير الحربية عثمان باشا رفقى الذى كان موضع سخط الضباط الوطنيين ، وتعيين وزير يعطف عليهم ويؤيدهم ، ثم الاصلاحات التى قام بها البارودى ، وأخصها زيادة رواتب الضباط والجنود . كل هذه الاعمال جعلت من عرابى زعيما قوميا اتجهت اليه الانظار لتحقيق امانى الشعب ، ولم يكن الجيش يصدر عن أفكار وعواطف تخالف أفكارها ونفسيته ، فهو أول شىء طبقة من صميم الأمة ، وضباطه وجنوده متصلون بها بروابط القرابة والدم . وكانوا يمثلون الأمة من هذه الناحية ، ومن كونهم جاءوا من مختلف نواحي المديرىات

وكانت المظالم التى شكوا منها زعماء الجيش تشبه المظالم التى كانت البلاد تشكو منها ، ولم يكن الناس راضين عن الحكومة وسياستها . . . بل كانوا يتبرمون بمظالم الحكام وينقمون من الوزارة بسبب استسلامها للنفوذ الأجنبى وخضوعها لأوامر القناصل ومحاباتها الموظفين الأجانب فى

مصالح الحكومة وتمييزها اياهم بالرواتب الكبيرة والمزايا
العديدة ، فلا غرو أن اغتبط الناس بتحقيق مطالب الجيش ،
وذاق في البلاد اسم عرابي كمنقذ للأمة من المظالم ، ومحقق
للآمال ، وقد لقي عرابي عطفًا وتأييدًا من جميع الطبقات ،
وفى مقدمتها العلماء والأعيان وعمد البلاد ومشايخ
العربان ، وأخذ هو يبيت أفكاره بينهم ليكونوا عدته وحزبه ،
ويتأهب للقيام بحركة جريئة توطد نفوذه وسلطانه ،
ويطمئن بها على حياته وحياة صحبه الموالين له في الجيش
•• وهي المطالبة بتأليف المجلس النيابي مع اسقاط وزارة
رياض باشا ، أو بعبارة أخرى احداث انقلاب في نظام
الحكم ، واحلال حكم الشورى محل الحكم الاستبدادي

ولما اطمان عرابي الى أن الجيش في قبضة يده ، والأمة
تناصره ، شرع في احداث الانقلاب الذي كان يرجوه في
نظام الحكم ، أو بعبارة أخرى أخذ يتأهب لمتابعة الثورة
التي بدأها. يوم أول فبراير سنة ١٨٨١

وكانت الحكومة من ناحيتها تدفعه الى الثورة دفعا ، بما
بدا منها من الحركات العدائية التي قصدت منها تفريق
شمل زعماء الجيش وضباطه تمهيدا للتفكيك بهم •• فهي
أولا لم تصدر القوانين العسكرية الجديدة التي وضعت في
عهد البارودي ، وكان هذا اخلافا بوعدها في تحسين حالة
الضباط والجنود ، وبرهانها على سوء مقاصدها نحو الجيش ،
واشتدت هذه المقاصد ظهورا من يوم عودة الحديو من
مصيفه بالاسكندرية الى العاصمة

لم يكد الحديو يصل الى العاصمة حتى أخذ ينفذ خطته .
وقوامها تفريق وحدات الجيش ، ونقل الفرق الموالية للحزب
العسكري من العاصمة لكي يستبدل بها فرقا أخرى موالية
للخديو •• فأصدر داود باشا يكن وزير الحربية أمرا بأن
ينقل الأي الثالث من المشاة - الأي القلعة - الى

الاسكندرية بدلا من ألى الاسكندرية - الألى الخامس -
وأن يأتى هذا الى القاهرة مكانه . فلما علم ضباط الألى
الثالث بهذا الأمر اضطربوا له وأوجسوا شرا من عواقبه ،
وذهبت بهم الظنون والوساوس كل مذهب . وخشوا أن
يكون غرض الحكومة الانتقام منهم والتنكيل بهم . وسرت
بينهم اشاعة أن فى نية الحكومة اغراقهم فى كوبرى كفر
الزيات حين سفرهم بالقطار الى الاسكندرية ، وعادت الى
أذهانهم حادثة اغراق الأمير أحمد باشا رفعت ابن ابراهيم
باشا فى كفر الزيات فى عهد سعيد باشا

واتفقت كلمة ضباط الألى على رفض الاذعان لأمر وزير
الحربية الجديد ، والامتناع عن مغادرة القلعة . فلما جمع
قائد الألى ضباطه وتلا عليهم أمر الوزير أعلنوا جميعا
أنهم يرفضون الاذعان له . فكتب الى وزير الحربية يخبره
بذلك ، واعتزم عرابى وصحبه تحريك الجيش والسير به
الى سراى عابدين فى شكل مظاهرة عسكرية لاملاء ارادتهم
على الحديو لكى يضعوا حدا للحالة القلقة التى وصلت اليها
البلاد ، ولاحداث الانقلاب الذى أرادوه

مظاهرة عابدين

اتفقت كلمة زعماء الضباط على اقامة المظاهرة العسكرية
أمام سراى عابدين يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، ووضعوا
لها خطة محكمة ، وهى حضور جميع أليات الجيش المرابطة
بالقاهرة الى ميدان عابدين فى أصيل ذلك اليوم لتقديم
طلبات الأمة الى الحديو . وقوامها اسقاط الوزارة ،
وتأليف المجلس النيابى ، وزيادة عدد الجيش . فخاطب
عرابى جميع أليات المشاة والفرسان والمدفعية الموجودة
وقتنذ بالعاصمة لموافاته بميدان عابدين فى الساعة الرابعة
لعرض طلباتهم على الحديو . وأرسل الى وزير الحربية يبلغه

ان يخبر الحديو بأن جميع الايلات ستحضر الى ساحة
عابدين في الساعة المذكورة « لعرض طلبات عادلة تتعلق
باصلاح البلاد وضمان مستقبلها » وارسل ايضا الى قناصل
الدول يطمنئهم أن لا خوف على رعاياهم من هذه المظاهرة
لانها مقصورة على احوال البلاد الداخلية

احتشد الجيش في الموعد المضروب في ميدان عابدين ،
وكان أول من حضر الى الميدان الای الفرسان « السواری »
بقيادة أحمد بك عبد الغفار . ولعله بادر بالحضور لانه
كان من أول الناقمين من النظام القديم ، اذ فصله وزير
الحربية الاسبق « عثمان باشا رفقى » لغير ما سبب ، ثم
جاء عرابي ممتطيا جواده شاهرا سيفه ، يقود الای العباسية
ويصحبه الای المدفعية « الطوبجية » يقوده اسماعيل بك
صبري ، ومعه المدافع بذخيرتها . وكانت بطاريات المدافع
تتخلل أورطة المشاة أثناء السير

ولما وصل عرابي تفقد على بك فهمي فلم يجده ، وأخبره
بعض الضباط أنه وزع الای الحرس داخل السراي ، ومعه
كمية وافرة من الذخيرة ، وأنه على استعداد للدفاع عنها
اذا مست الحاجة . فبعث اليه من فوره بالملازم محمد أفندي
على ليستدعيه . فحضر على بك فهمي ، فسأله عرابي عن
سبب جعله العسكر على أبواب السراي ومنافذها من
الداخل ، ولم يكن هذا اتفاقهم من قبل . فطمأنه على بك
فهمي ، وقال له : « ان السياسة خداع » ، أي أنه لم يفعل
ذلك الا لمخادعة الحديو ، وأنه باق على عهده . فطلب اليه
عرابي أن يسحب الایه من السراي ويأخذ مكانه في الميدان ،
ففعل . وأمر بخروج الالای من السراي ، فخرج منها الجند
جميعا ، واصطفوا الى جانب اخوانهم في المكان المعين لهم من
الدائرة ، ثم تم ترتيب الای المدفعية والفرسان والمشاة على
شكل مربع . . وجاء بعد ذلك الالای الثاني من قصر النيل

يقوده بعض ضباطه وذلك لامتناع قائده وكبار ضباطه عن الاشتراك فى الحركة ، ثم جاء الالاي الثالث قادما من القلعة ، بقيادة البكباشى فوده حسن ، والالاي السودانى قادما من طره بقيادة عبد العال بك حلمى ، ثم أورطة المستحفظين يقودها القائمقام ابراهيم بك فوزى . وبذلك اكتمل الجيش فى ميدان عابدين ، اذ لم يبق اى من الالايات المرابطة بالعاصمة الا حضر الى الميدان . وبلغ عدد الجنود المحتشدين فى الميدان نحو أربعة آلاف بأسلحتهم ومدافعهم ، وغصت أطراف الميدان بالجموع الحاشدة من الناس الذين جاءوا ليشهدوا هذا المنظر ، وامتلأت نوافذ البيوت المجاورة للسراى وأسطحها بالنظارة ، وكان الموقف رهيبا ، لأن مجىء الجيش متهددا متوعدا ، واحتشاده بأسلحته وذخائره ومدافعه أمام السراى الحديوية ، يحاصرها ويسد المسالك على من فيها ، كل ذلك خليق بأن يفزع الحديو ووزراءه ، وخاصة بعد أن رأى أن حرسه الخاص قد تخلى عنه فى هذه الساعة العصيبة ، وانضم الى الجيش

الثائر

وكان الحديو قد جاء الى السراى ودخلها من البواب الشرقى وصعد الى ديوانه ، وشهد تجمع الجنود فى الميدان ، وكان الوزراء قد توافدوا على السراى ، وجاء أيضا بعض قناصل الدول والسير أوكلن كولفن المراقب المالى الانجليزى . فشهدوا هذا المنظر الذى لم يألّفوا مثله فى مصر من قبل

الحديو فى الميدان

وقد ظن الحديو أنه اذا نزل الى الميدان ، فان ما له من الهيبة التقليدية فى نفوس الرعية والجنود يصعد الجيش وضباطه عن التمرد ، فنزل من السراى الى حيث رؤسائه

الجند ، يصحبه المستر كوكسن ، فنصل انجلترا فى الاسكندرية - وكان نائباً عن القنصل العام السير ادوار مالت لغيايه بالاجازة - والسير أوكلن كولفن المراقب المالى الانجليزى ، وبعض عساكر الحرس الخاص . فلما توسط الميدان نادى عرابى ، فجاءه راكبا جواده شاهرا سيفه ، وخلفه نحو ثلاثين ضابطا شاهرين السيوف . فلما دنا من الحديو صاح به أحد رجال الحرس أن ترحل واغمد سيفك . . . ففعل ثم أقبل عليه . . .

وهنا يقول عرابى أن المستر كوكسن أشار على الحديو بأن يطلق عليه مسدسه ، ولكن الحديو لم يعمل بإشارته وقال له : « أفلا تنظر الى من حولنا من العسكر » ، أى أنه خشى مغبة العمل بنصيحة المستر كوكسن . و«لواقع أنها نصيحة لا تنم عن اخلاصه للحديو ولا حسن قصد من المستر كوكسن . . . فلو أن الحديو أمكنه أن يقتل عرابى فى هذه اللحظة لما أمن على حياته من الجند والضباط . أما ما فعله الحديو فى ذلك الحين ، فانه صاح بالضباط الذين جاءوا خلف عرابى : « اغمدوا سيوفكم وعودوا الى بلوكاتكم » . . . فلم يفعلوا ، وظلوا وقوا فى أماكنهم . . . وكانوا كحرس خاص لعرابى ، فلم يغادروه حتى انتهى الحوار بينهما

مطالب عرابى

ولما وقف عرابى أمام الحديو وحياء التحية العسكرية خاطبه الحديو قائلا : « ما هى أسباب حضورك بالجيش الى هنا ؟ »

فأجابه عرابى : « جئنا يا مولاي لنعرض عليك طلبات الجيش والامة . . . وكلها طلبات عادلة ! فقال الحديو : « وما هى هذه الطلبات ؟ »

فأجابه : « هي عزل رياض باشا ، وتشكيل مجلس النواب ، وإبلاغ عدد الجيش الى العدد المعين فى الفرمانات السلطانية »

فقال الخديو : « كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها ، وأنا خديو البلد وأعمل زى ما أنا عاوز »

فقال عرابى : « ونحن لسنا عبيدا ولا نورث بعد اليوم » فلما وصل الحوار الى هذا الحد أشار المستر كوكسن على الخديو بالرجوع الى السراى لافتنا نظره الى سوء المغبة اذا زادت المناقشة عن هذا الحد .. فرجع الخديو ومن كان بمعيته الى داخل السراى

ثم عاد منها المستر كوكسن ومعه السير أوكلن كولفن ، وخطب عرابى كرسول من قبل الخديو قائلا : « ان عزل الوزارة من اختصاص الخديو ، وطلب تشكيل مجلس النواب ليس من حقوق الجهادية ، وزيادة الجيش لا لزوم لها لأن مالية الحكومة لا تساعد على ذلك »

فقال عرابى : « اعلم يا حضرة القنصل أن طلباتى المتعلقة بالأهالى لم أعمد اليها الا لأنهم أقامونى نائبا عنهم فى تنفيذها بوساطة هؤلاء العساكر الذين هم عبارة عن اخوانهم وأولادهم .. فهم القوة التى ننفذ بها كل ما يعود على الوطن بالخير والمنفعة . وانظر الى هؤلاء المحتشدين خلف العساكر ، فهم الأهالى الذين أنابونا عنهم فى طلب حقوقهم ، واعلم علم اليقين أننا لا نتنازل عن طلباتنا ، ولا نبرح هذا المكان ما لم تنفذ »

فقال القنصل : « علمت من كلامك أنك ترغب فى تنفيذ اقتراحاتك بالقوة ، وهذا أمر ينشأ عنه ضياع بلادكم وتلاشيها »

قال عرابى : « كيف يكون ذلك ؟ .. ومن ذا الذى

يعارضنا في أحوال داخليتنا ؟ فاعلم أننا سنقاوم من يتصدى لمعارضتنا أشد المقاومة الى أن نفنى عن آخرنا »

قال القنصل : « وأين هي قوتكم التي ستدافع بها ؟ »
قال عرابي : « عند الاقتضاء يمكن أن نحشد مليوناً من العساكر يدافعون عن بلادهم ويسمعون قولي ويلبسون اشارتي »

فقال القنصل : « وماذا تفعل اذا لم تجب الى ما تطلب ؟ »
فقال عرابي : « أقول كلمة أخرى » . فقال القنصل :
« وما هي ؟ » . فقال عرابي : « لا أقولها الا عند اليأس والقنوط »

قبول مطالب عرابي

وهنا انقطعت المخابرات بين الفريقين . . وتداول الحديو في الموقف مع من كانوا بداخل السراي من وزراء وقناصل وغيرهم . . ومرت ساعة وهم يتداولون ، فرأوا أن لا بد من الإذعان لمطالب الجند ، لأن الجيش بأكمله يؤيد هذه المطالب . ولم يكن لدى الحديو أية قوة يعتمد عليها ، فاستقر الرأي على اجابة هذه المطالب تدريجياً ، وأن يبدأ بسقوط الوزارة ، فقدم رياض باشا استقالته الى الحديو ، وكان هذا أوج الثورة

أبلغ عرابي هذا القرار ، وطلب اليه الحديو قبول اسناد رئاسة الوزارة الجديدة الى علي حيدر باشا يكن ، فلم يوافق على ذلك . . لما له من صلة القرابة بالحديو ، فعرض عليه تعيين محمد شريف باشا رئيساً ، فقبل . . وكان شريف باشا وقتئذ بالاسكندرية ، فاستدعى بالتلغراف للحضور الى العاصمة

وبعد أن أجيبنا مطالب عرابي توجه الى الحديو في

السراى وشكر له ارضاءه مطالب الامة، فأقسم الحديو أنه مرتاح لما فعل ، وأنه وافق على تلك الطلبات بنية صادقة . فكرر عرابى الشكر والدعاء له، وأصدر أمره الى الالايات بالرجوع الى مراكزها ما عدا ألى طره فانه قضى ليلته فى ضيافة ألى الحرس بقشلاق عابدين

ونشرت « الوقائع المصرية » فى عدد الاحد ١١ سبتمبر سنة ١٨٨١ البيان الآتى : « فى ليلة السبت ١٦ شوال سنة ١٢٩٨ (١٠ سبتمبر سنة ١٨٨١) استعفت نظارة دولتو رياض باشا ، فقبل استعفاؤها . وكلف دولتو شريف باشا بتشكيل نظارة جديدة . . »

وزارة الامة

حضر شريف باشا الى العاصمة فى اليوم التالى - ١٠ سبتمبر سنة ١٨٨١ - وذهب اليه عرابى فى منزله وهنأه برئاسة الوزارة ، وفاوضه فى أشخاص الوزراء الذين يؤلف منهم وزارته

وكان طبيعيا أن يتدخل عرابى فى تأليف الوزارة ويكون له رأى فى أشخاصها ، لأنه هو الذى توصل بقوة الجيش الى اسقاط وزارة رياض باشا واختيار شريف باشا ذاته للرئاسة . ولم يكن شريف يجهل ذلك أو يتجاهله - ولكنه كان رجلا أنوفا ، مستقل الرأى ، حفيظا على كرامته ، لا يقبل أن يتلقى الأوامر من غيره ، فضلا عن أنه كان يشعر فى خاصة نفسه بخطر تدخل الجيش فى السياسة، وانه اذا استمر هذا التدخل وصار قاعدة متبعة فى ادارة الشؤون العامة ، فانه يؤدى الى فساد الاداة الحكومية ، ويفضى الى انشاء دكتاتورية عسكرية لا يؤمن معها عدل أو حرية أو دستور . ولذلك اجتهد فى وضع حد للتدخل العسكرى فى شؤون الحكومة

أما فيما يتعلق باختيار أعضاء وزارته ، وتدخل عرابي في هذا الصدد ، فان هذا التدخل جعله يتردد أيا ما في قبول رئاسة الوزارة . . فقد رغب اليه عرابي أثناء المقابلة الأولى في اختيار محمود سامي باشا البارودي للحربية ، ومصطفى فهمي باشا للخارجية ، « لما يعلمه من ميلهما الى العدل والحرية » - كما قال عرابي - ولم يكن هذا اعتقاد شريف باشا فيهما ، وقد صرح عرابي أنه لا يقبل اشتراكهما معه في الوزارة ، لانهما حين كانا عضوين في وزارته السابقة التي ألفها في أول عهد الحديو توفيق تعاهدا واياهم كما تعاهد سائر الوزراء على أنه اذا رفض الحديو الموافقة على تشكيل مجلس النواب استقالت وزارته على أن لا يشترك أحد من أعضائها في الوزارة التي تخلفها ما لم يقبل الحديو تشكيل المجلس النيابي . . فنكت البارودي ومصطفى فهمي عندهما

ولكن عرابي كان حريصا على اسناد وزارة الحربية الى البارودي ، لما ثبت من ولائه للحركة واخلاصه للجيش . ولم ينس أنه على يده حين تولى وزارة الحربية أجيبتم مطالب العرابيين الأولى ، وهي زيادة رواتب الضباط والجنود وتأليف لجنة لاصلاح القوانين العسكرية . . وأن الحديو قد أقصاه بعد ذلك من وزارة الحربية لاخلاصه للحزب العسكري ، أما مصطفى فهمي فكان عرابي يميل الى تقليده وزارة الخارجية لما كان يتظاهر به من الاخلاص للحركة . . على أنه لم يبد منه أى عمل ايجابي يدل على هذا الاخلاص ، وكل ما عرف عنه أنه من يوم أن اشترك في مقتل اسماعيل باشا صديق على عهد الحديو اسماعيل مليء قلبه رعبا من هول هذا الحادث ، ونفرت نفسه من استبداد الحديويين . ومن هنا اطمأن له العرابيون ، وأراد عرابي أن يقنع شريف بقبول مرشحيه ، فقال له : « ان لكل وقت حكما ، واني

واثق بحبهما للحرية والعدل والمساواة ، وفضلا عن ذلك
فان العسكرية لا تظمن لغير محمود سامي باشا »

فعرض شريف باشا على عرابي أن يقبلوه هو ووزيرا
للحربية ، ولعله أراد بذلك أن يراقب بنفسه ابتعاد الجيش
عن التدخل في سياسة الدولة ، اذا هو تولى وزارة الحربية

قال مخاطبا عرابي : « أفلا ترضون أن أكون ناظر
الجهادية ؟ » فاني قد ربيت معكم في العسكرية » . والحق
أن حجة شريف باشا كانت قوية ، لأنه تلقى التعليم العالى
في المدارس الحربية ، ونال قسما وافرا من علومها وفنونها
في أرقى مدارس فرنسا . وهو بلا شك أكفأ في هذا
الصدد من محمود سامي البارودي ومن القواد العرابيين .
ولكن عرابي أصر على اختيار البارودي للحربية ، وقال
لشريف باشا : « لقد اخترناك رئيسا للوزارة ، ولا بد من
مراعاة ميول رجال العسكرية » فأصر شريف باشا على عدم
قبول مرشحيه ، وانتهت المقابلة الأولى على غير اتفاق

ومضت أيام وشريف باشا متردد في قبول الرئاسة .
ولم يكن يستطيع غيره أن يضطلع بأعبائها وينقذ الموقف .
وظل في تردده حتى عاهده العرابيون في بيان مكتوب أن
لا يتدخل الجيش في السياسة ، وأن يكون خاضعا لأوامر
الحكومة . فقبل تأليف الوزارة وألفها يوم ١٤ سبتمبر سنة
١٨٨١ ، ورضى باسناد الحربية الى البارودي ، والخارجية
الى مصطفى فهمي

وقدم كبراء البلاد وعيائها الى شريف باشا بيانا يقرب
من بيان الضباط في العبارة ويطابقه في المعنى ، وغايته
اعلان ثقتهم بصداقته وميلهم جميعا اليه وانعقاد قلوبهم
عليه ، وأنهم يكفلون له أن لا يقع في المستقبل شيء من
الحوادث التي تنسب الى رجال العسكرية ، وواقفون من
أمتهم ومن رجال العسكرية الذين هم أبناؤهم واخوانهم

بزوال كل خطر ، وانقطاع جميع الاسباب التي توجب
الخوف والاضطراب ، ويسألون الله تعالى تأييد دولته وتوفيقه
لاصلاح احوال البلاد بعناية الجناب الحديو المعظم
قبل شريف باشا تأليفه الوزارة بعد أن حصل على هذه
العهود والمواثيق ، فالفها في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١



وتعد وزارة شريف باشا « وزارة الامة » لانها ألفت
تحقيقا لرغبة كبراء البلاد وأعيانها ٠٠ وقد ابتهجت الامة
ابتهاجا كبيرا بتأليفها ، وعلقت عليها تحقيق آمالها في اقامة
النظام الدستوري المقرون بالعدل والاستقامة ٠ وقد اضطلع
شريف بالمهمة التي ألقته الثورة على عاتقه ، وأول ما رسم
من الخطوط الحكيمة إعادة النظام الى الجيش ٠٠ فان الثورة
باعتبارها ثورة عسكرية قد أخرجت الجيش من مهمته
الأصلية ، وهي حفظ النظام والذود عن كيان البلاد ،
وجعلته أداة سياسية للسيطرة والحكم ٠ وهنا موضع الخطر ،
اذ بذلك يختل النظام العسكري ويفقد الجيش روح النظام
والقيام بالواجب ويتسرب الانقسام الى صفوفه ، ثم تقع
الحكومة فريسة الفوضى ٠٠ فبذل شريف جهده في الحلولة
بين الجيش والسياسة ، ووافقه عرابي على هذه الخطة في
أوائل عهد وزارته ، فقد ذهب اليه عقب تأليف الوزارة
بيومين على رأس وفد من الضباط لتهنئته بالوزارة وشكره
على قبول الرئاسة ، وألقى أمامه الكلمة الآتية :

« اني بلسان قومي أعرض لدولتكم أننا جميعا واثقون
بصدقة دولتكم وخلوص طويتكم لمحبة الوطن وأهله ،
وجازمون بأن هذه الصفات التي تحلت بها ذاتكم الشريفة
تكون وقاية لبلادنا وسببا في استتباب الراحة العمومية

فيها ، وأننا نعلم واجباتنا والفروض التي تحتمها علينا
وظائفنا العسكرية ، وأعظمها حفظ البلاد ومن فيها ، ولذلك
فإننا نقر بأننا القوة المنفذة لما يصدر من الأوامر التي تكون
إن شاء الله في خير ، وقاضية باصلاح شؤون البلاد ، إلا
أن لنا حقوقا معلومة يمنحها لنا القانون ، ونرجو من الله أن
يحسن إلينا بنوالها بمساعدة دولتكم وتوفيق الله تعالى
ونسأله سبحانه أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير والصلاح
آمين »

وَأمن عليه الحاضرون من الضباط . .

فترى في هذا الخطاب أن عرابي تعهد من جديد باحترام
النظام ، إذ يقر بأن الجيش هو القوة المنفذة لما يصدر إليه
من أوامر

خطبة شريف باشا

وقد اغتنم شريف هذه الفرصة لينبه الضباط إلى واجبه
في إبعاد الجيش عن السياسة ، فأجاب على كلمة الشكر
بقوله :

« في علمكم ما قال الأقدمون : آفة الرياسة ضعف
السياسة ، ولا حكومة إلا بقوة ، ولا قوة إلا بانقياد الجنود
انقيادا تاما ، وامتنالهم امتثالا مطلقا

« كل حكومة عليها فرائض وواجبات ، من أهمها صيانة
الوطن وحفظ الأمن العمومي فيه . . وهذا وذاك لا يتأتيان
إلا ببطاعة رجالها العسكرية ، فترددى أولا في قبول
الرياسة ما كان إلا تجافيا عن تأسيس حكومة غير قوية
تخيب بها الآمال ويزيد معها الأشكال ، فأكون عرضة
للملامة بين أخواني في الوطن وبين الأجانب . وحيث
أغائتنا الألفاظ الإلهية وحصل عندي اليقين بانقيادكم ،
فقد زال الاضطراب من القلوب ، ورتبت الهيئة الجديدة من

رجال ذوى عفة واستقامة ، فأوصيكم بملاحظة الدقة فى الضبط والربط، لأنهما من أخص شؤون العسكرية وأساس قواها ، وأعرفوا أنكم مقلدون أشرف وظيفة وطنية .. فقوموا بأداء واجباتها الشريفة ، وعلى القيام بأداء كل ما يزيدكم فخرا وسؤدا ، وفقنا الله وإياكم »

فهذه الخطبة على ايجازها ، جمعت أسمى ما يقوله زعيم سياسى صائب الرأى بعيد النظر فى الظروف التى تألفت فيها وزارته ، اذ لم يكن خافيا أن الدول الاستعمارية - وخاصة انجلترا - كانت تتطلع الى الثورة العرابية لكى تتخذ منها ذريعة للتدخل فى شؤون البلاد . ولم تخف هذه المطامع عن عرابى ذاته ، فقد ذكر فى مذكراته أنه كان يلاحظ هو وصحبه عقب واقعة قصر النيل كثرة تردد السير ادوار مالت قنصل انجلترا فى مصر على الحديو ليلا ونهارا .. فأوجسوا من ذلك خيفة على مصير البلاد ، وخشوا من مطامع انجلترا ، وتحدثوا بأنها تطمع فى احتلال وادى النيل أسوة بما فعلته فرنسا فى تونس ، اذ احتلتها سنة ١٨٨١

فشريف باشا سعى جهده فى أن لا يتخذ دعاة الاستعمار من الثورة ذريعة للتدخل فى شؤون البلاد . من أجل ذلك لم يفته النصيح للعرابين أن لا يقحموا الجيش فى غمار السياسة ، فتضطرب الأحوال ، وتفتتح الثغرات للتدخل الأجنبى . ولم يكن يخفى أن زعماء الثورة من الضباط قد داخلهم شيء كثير من الزهو والحياء ، اذ كانوا قوام الحركة ، وفضلهم سقطت وزارة رياض باشا البغيضة الى الرأى العام ، وتألفت وزارة شريف المرجوة من الأمة ، فلو لم يكن شريف عظيم النفس ، قوى الشخصية ، لجعل خطبته تمليقا لضباط الجيش اكتسابا لثقتهم وتأييدهم ، ولكنه على العكس خاطبهم بلهجة الناصح الأمين ، ودعاهم الى التزام

حدود واجباتهم ، وهي الطاعة والنظام والذود عن الوطن ولم يكن مثل شريف ليقبل أن يكون أداة في يد الجيش وزعمائه ، لأنه لم يقصد من تأليف الوزارة مجدا ولا سلطة ، وقد عرف عنه التعفف والنزاهة في كل أدوار حياته ، وشهد له ماضيه بأنه لا يحرص على المناصب ، وأنه يزهّد فيها إذا رآها تخالف مبادئه وكرامته . ولقد كان من الوجهة الدستورية أسبق في الكفاح للدستور من العراقيين ، فعلى يده تطور نظام مجلس النواب ، إذ تألفت وزارته الأولى في عهد الحديو اسماعيل على قاعدة تقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمام المجلس ، وعلى يده وضع دستور سنة ١٨٧٩ على أحدث المبادئ العصرية . ولم يحل دون صدور المرسوم الحديوي بانفاذه الا خلع اسماعيل ، ومن أجل الدستور استقال من وزارته الثانية في أوائل عهد الحديو توفيق ، وبرنامج سنة ١٨٨١ حين أُلّف وزارته الجديدة كان استثنافا لجهاده في سبيل الدستور منذ سنة ١٨٧٩ ، أي قبل أن تظهر الحركة العربية بسنتين ، فلا غرو أن يشعر شريف بعزة النفس والاستقلال في الرأي ازاء العراقيين

وقد حققت وزارة شريف باشا كثيرا من الاصلاحات في المدة الوجيزة التي تولت فيها الحكم ، وكان مما أنفذته اصدار القوانين العسكرية التي كان هدفها تحسين حال الضباط والجنود واصلاح التعليم في المدارس الحربية وابتهج الضباط بصدور هذه القوانين ، وزادتهم ثقة بوزارة شريف باشا . وذهب وفد منهم الى داره وقدموا له شكرهم وشكر زملائهم على عنايته واهتمام وزارته باصدارها . وأعربوا له عن حسن مقاصدهم وكامل ثقتهم به وبوزارته ، وعاهدوه على ألا يخالفوا له أمرا ، وأن ينقادوا لارادة الحكومة ولا يترددوا في الذهاب الى أية جهة تأمرهم بالذهاب اليها

عرايى فى الشرقىة

وقد رغب شريف باشا فى نقل زعماء الحركة من القاهرة الى الأقاليم لكى يخفف من ضغط الحزب العسكرى على الحكومة ، ويحقق مبداه الذى تولى الوزارة على أساسه ، وهو ابعاد الجيش عن السياسة جهد المستطاع . واقنع عرايى وصحبه بأن مصلحة البلاد تقضى بابعاد الاليات التى يتولون قيادتها عن العاصمة حتى تهدأ الخواطر ، ويقوى سلطان الحكومة حيال الدول . وزاد فى حجة شريف باشا ارسال الحكومة التركية وفدا الى مصر برئاسة على نظامى باشا لتحقيق اسباب تمرد الجيش وخروجه على الخديو . . . فقد ورد نبأ قيام هذا الوفد من الأستانة فى ٣ اكتوبر سنة ١٨٨١ ، فاتخذ شريف باشا من هذا الحادث وسيلة لاقتناع زعماء الضباط بالابتعاد عن العاصمة لكى يكون ذلك دليلا قائما على ادعائهم للحكومة وتنفيذهم أوامرها وترك سلطة الحكم فى يدها . ولكى يمتنع الاتصال بينهم وبين الوفد العثمانى القادم ، فلا يفسح المجال أمامه للدس والتفرقة ، فاقنعوا بهذه الحجة ، واستقر رأى وزارة الحربية على نقل الاي عبد العال حلمى الى دمياط ، والاى عرايى الى رأس الوادى بالشرقية . ويقول عرايى أنهم قبلوا ذلك على شرط صدور الأمر الخديوى بانتخاب النواب لكى يطمئن على انشاء المجلس النيابى ، وفعلا صدر الأمر المذكور فى ٤ اكتوبر سنة ١٨٨١

وكان سفر الاييين الى مقرهما الجديد فرصة للمظاهرات الوطنية التى تجلت فيها حماسة الأهلين وعواطفهم نحو الجيش

كان الاى عبد العال حلمى بك هو السابق بالسفر الى مركزه الجديد ، وكان يوم سفره يوما مشهودا ، فقد انتقل الاي الى محطة العاصمة مارا وسط المدينة ، وسبقه اليها

معظم ضباط العسكرية وضباط المستحفظين والبوليس للقيام بواجب التوديع . وامتلات المحطة بالمودعين ، ولما وصل اليها الالاي أخذ مصطفى بك العنانى أحد أعيان القاهرة ومن كبار تجارها ينثر الورد والرياحين على رؤوس العساكر ، وسقى الناس شرابا سكريا في ذلك اليوم اكراما للجيش المنقذ للبلاد من هاوية الاستبداد . وحضر محمود سامى باشا البارودى وزير الحربية ليودع الالاي المسافر يصحبه عرابى بك ، وتبودلت الخطب الحماسية في المحطة قبل قيام القطار وفي ٦ اكتوبر سنة ١٨٨١ سافر الالاي عرابى من العاصمة بين مظاهر الحماسة والتكريم .. فتحرك من مركزه بالعباسية في الساعة الثالثة صباحا قاصدا المحطة ، وشق المدينة من باب النصر تتقدمه موسيقاه تعزف بالخانها الحربية فتثير الحماسة في النفوس الى أن بلغ المشهد الحسينى ، فاصطف الالاي امام المسجد .. ثم دخل عرابى وزار مقام الحسين رضى الله عنه يصحبه بعض الضباط ، وادار بيرق الالاي على الضريح الشريف ، ودعوا الدعوات الصالحة ، ثم خرجوا وسار الالاي الى المحطة ، مارا بالموسكى ثم شارع البوستة فشارع كلوت بك . وكانت الشوارع تزخر بالمتفرجين ، وازدحمت المحطة بالمودعين ، اذ حضر اليها جميع ضباط الجيش المصرى ورؤسائه وكثير من الأعيان والتجار وعامة الناس ، وتبودلت الخطب الوطنية في المحطة ثم تحرك القطار في منتصف الساعة الحادية عشرة قاصدا مدينة الزقازيق ، وصحب عرابى في سفره السيد عبد الله نديم - خطيب الثورة - واستقبل وصحبه وجنده في المحطات بمظاهر الفرح والسرور والتكريم . وكان السيد عبد الله نديم يخطب في الناس في كل محطة ، واستمرت مظاهر الاحتفالات حتى بلغ القطار محطة الزقازيق ، فاستقبل القادمين جمهور الأعيان والأهالى والتجار يتقدمهم أمين بك

الشمسى كبير تجار البندر ، وهتفوا لعرابى وللجيش هتاف الدعاء ، ونثروا على العساكر الورود والأزهار العطرية وسقوهم الشراب السكرى ، ونزل عرابى من القطار وحيأ جميع المستقبلين والقى فيهم خطبة حماسية بداها بقوله :

« سادتى واخوانى ، انا أخوكم فى الوطنية ، واسمى احمد عرابى ، ولدت فى بلدة « هرية رزنة » من بلاد الشرقية هذه ، فمن عرفنى منكم فقد عرفنى ، ومن لم يعرفنى فقد عرفته بنفسى ، وها أنا واقف بين أيدى الأهل والخلان » ، وأخذ يشيد بما قام به وزملاؤه الضباط

ثم استأنف القطار السير قاصداً رأس الوادى حيث كان مركز الألاى .. وبعد أن استقر به عرابى وجنده يومين دعاه أمين بك الشمسى ودعا معه صحبه من الضباط الى وليمة شائقة فخمة تكريماً لهم ، فلبوا الدعوة والقى عرابى فى الولىمة خطبة بمعنى الخطبة السابقة ، وشكر أمين بك الشمسى وأثنى عليه الشناء المستطاب ثم وقف السيد عبد الله نديم والقى خطبة حماسية ، تعالى فى أثنائها هتاف الاستحسان من الحاضرين

وفى اليوم التالى دعى عرابى لوضع الحجر الأساسى للمدرسة الأميرية بالزقازيق .. فلبى الدعوة وحضر الحفلة ، ووضع الحجر الأساسى للمدرسة باسم الخديو . والقى بهذه المناسبة خطبة ذكر فيها فوائد التعليم ، وحث الحاضرين على العناية بتعليم أبنائهم ليعدوهم لخدمة بلادهم فى المستقبل

تعيين عرابى وكيل وزارة الخربية

بقى عرابى فى منصبه بالشرقية نحو ثلاثة أشهر يتنقل فى الجهات ويث أفكاره بين الأعيان والأهلين ، وقد أوجست الحكومة خيفة من ابتعاده طويلا عن العاصمة وتركه يجمع حوله الأتباع والأنصار بعيداً عن رقابتها ، فاقترح البارودى

تعيينه وكيلًا لوزارة الحربية ، فصدر الأمر العالى بذلك فى ٤ يناير سنة ١٨٨٢ ، وعاد الى العاصمة واستقر بها ، وتوطدت الثقة بينه وبين البارودى ، وعظم نفوذه ، وصارت داره كعبة لطلاب الحاجات وذوى الشكايات يقصدون اليها من كل فج ، حتى أصبحت تشبه مجموع دوائر الحكومة لكثرة من كان يفد عليها من الزائرين والشاكين . وتردد عليه مراسلو الصحف الأوربية ليأخذوا عنه الأتاديت والبيانات عن الحركة التى قام بها ، فازدادت شهرته فى الأوساط الأوربية

انشاء المحاكم الأهلية

ان اهم اصلاحات الوزارة الشريفة بعد الاصلاح الدستورى هو انشاء المحاكم الأهلية ووضع نظامها الجديد . . فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ صدر القانون المعروف بلائحة ترتيب المحاكم الأهلية ، وهى تتضمن معظم القواعد العامة للنظام القضائى الحالى واهمها :

(١) وجوب العمل بالقوانين بعد نشرها واعلانها فى الجريدة الرسمية « ويكون اجراء العمل بمقتضاها فى القطر المصرى بعد مضى ثلاثين يوما من تاريخ الاعلان ، واما فى السودان وبقاى ملحقات الحكومة المصرية فيكون العمل بها بعد مضى سبعين يوما »

(٢) عدم سريان القوانين على الماضى ، وصدور الاحكام باسم الحضرة الخديوية ، ووجوب استنادها الى القوانين التى سيجرى نشرها او القوانين واللوائح الجارى بموجبا متى كانت احكامها غير مخالفة لنصوص القوانين المذكورة

(٣) رتب اللائحة انواع المحاكم الجديدة . . فقضت بانشاء محكمة ابتدائية فى كل من مصر والاسكندرية وفى كل مديرية من الوجه البحرى والقبلى ، وفى السودان وبقاى

ملحقات الحكومة المصرية ، وانشاء محاكم جزئية في دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية ، ومحكمتين استئنافيتين ، احدهما بمصر ، والاخرى بأسسيوط ، « أما فيما يختص باستئناف الاحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بالسودان وباقى ملحقات الحكومة المصرية فيتقرر فيما بعد بأمر الحضرة الخديوية » ، ومحكمة نقض بالقاهرة وكان اسمها في اللائحة « محكمة التمييز » ، وانشاء النيابة العمومية

(٤) ونصت اللائحة على عدم جواز عزل قضاة المحاكم ، انما للحكومة حق استبدال من ترى فيه عدم اللياقة والاستعداد منهم في اثناء السنوات الثلاث الاولى من تاريخ تعيينه . . ونصت على عدم نقل القضاة من محكمة الى اخرى الا برضاهم وبمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية بناء على طلب وزير الحقانية وبعد اخذ رأى محكمة النقض (٥) تقرر في اللائحة قواعد اختصاص هذه المحاكم على النظام الجارى العمل به اليوم

تركيا والثورة العربية

لم يكن موقف تركيا حيال مصر اثناء الثورة العربية موقفا سليما ولا نزيها ، بل كانت ترمى الى انتهاز الفرص لانتقاص مزايا الاستقلال الذى نالته مصر في عهد محمد على ثم في عهد اسماعيل ، واسترداد هذه المزايا والتدخل في شؤون مصر الداخلية . ومع أن تركيا وقتئذ كانت من الضعف والارتباك بحيث لا تستطيع أن تجعل مصر ولاية عثمانية خاضعة لحكمها ، فقد كانت السياسية التركية قائمة على الدس وقصر النظر . . فهي لم تدع وسيلة الا انتهزتها لاجراج مركز مصر والوقية بها . وكان موقفها من يوم ان ظهرت الثورة العربية الى أن وقع الاحتلال موقفا مشئوما ، قوامه

الختل وسوء النية والخداع ، فضلا عن الجهل وقصر النظر ،
وكان ذلك من أكبر العوامل المساعدة على وقوع الاحتلال

الوفد العثماني الأول

حدثت واقعة عابدين يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ وانتهت
بسلام ، وتألقت وزارة شريف باشا المرجوة من الأمة ،
وهذات الأحوال وابتدأت الوزارة الجديدة تحقق برنامجها بين
مظاهر الثقة والاطمئنان . وبالرغم من ذلك ، فان الحكومة
التركية رأت في هذه الحادثة فرصة جديدة للتدخل في شؤون
مصر وانتحال حق الاشراف عليها ، فقررت ارسال لجنة الى
مصر للنظر في الحوادث الاخيرة . وقد عرفت هذه اللجنة
بالوفد العثماني ، وهو مؤلف من على نظامي باشا سر ياور
السلطان عبد الحميد ، وعلى بك فؤاد من أعضاء مجلس شورى
الدولة ونجل على باشا الصدر الأعظم المشهور ، وفي معيتهما
قدرى بك وصفر أفندى وسيف الله أفندى من ياوران
السلطان

تحرك هذا الوفد من الاستانة يوم ٢ اكتوبر سنة ١٨٨١
قاصدا الى مصر . . ولم يسبق تأليفه مخامرة بين حكومة
الاستانة والحكومة المصرية حتى يعرف مقصدها من ايفاده ،
بل فوجئت البلاد بتلغراف من الاستانة ينبئ بقيام هذا
الوفد ، فقول النبأ بالدهشة ، لان حالة البلاد لم تكن تسيف
ايفاده فضلا عما يحدثه مجيئه من هياج الخواطر واثارة
الهُواجس في وقت كانت البلاد محتاجة فيه الى اقرار
الطمأنينة في النفوس

ولكن الحكومة العثمانية كانت في الواقع تعتمد احداث
حدث يثير الخواطر في مصر . . فلعلها كانت تأمل ان تستفيد
من الثورة ، او لعلها نظرت بعين الاستياء الى قيام وزارة
حرة تقيم النظام الدستوري في مصر ، لان مثل هذا النظام

لم يكن لترضى عنه حكومة الاستانة التى جبلت على كراهية الحرية والدستور . هذا الى ان على رأسها السلطان عبد الحميد الذى بدأ عهده بتعطيل القانون الأساسى العثمانى ، والغاء مجلس المبعوثين « النواب » وتشتيت دعاة الحرية وانصارها . . أصف الى ذلك أن الخديو توفيق لم يكن منظوروا اليه فى الاستانة بعين الرضا والعطف ، لأن سلطان تركيا لم يكن ليغفر له اغفاله الذهاب الى عاصمة السلطنة ، حين ولايته الحكم ، ليقدم له فروض الولاء !

حقا أن توفيق باشا اعتذر عن عدم ذهابه الى الاستانة بارتباك أحوال مصر وضرورة وجوده فى عاصمة ملكه . ولكن هذا العذر لم يكن ليقبله حكام الاستانة ، إذ كان من أخص صفاتهم الفطرسة والكبرياء وسوء الظن والانتقام . لذلك انتهزوا كل فرصة لاجراج مركز الخديو واثارة المشاكل والعقبات فى وجهه . ففكرة ارسال وفد الى مصر فكرة قوامها الكيد وسوء القصد ، وقد استاء لها شريف باشا وأبدى مخاوفه منها

جاء هذا الوفد الى الاسكندرية يوم الخميس ٦ اكتوبر سنة ١٨٨١ ، ووصل أعضاؤه الى القاهرة فى مساء ذلك اليوم ونزلوا ضيوفا على الحكومة بقصر النزهة بشبرا وفى صبيحة الجمعة ذهبوا الى سراى الاسماعيلية لمقابلة الخديو ، فاستقبلهم بالترحاب ، وتبادلوا اياهم عبارات التحية والود ، وابلغوه تحيات السلطان وأعربوا له عن تمام رضاه وسروره لما يبذله فى تحسين أحوال البلاد ، وأن الغرض من ارسال هذا الوفد هو اظهار الثقة بالخديو وتأييد نفوذه وتثبيت مركزه . . فرد عليهم بعبارات الشكر المألوفة ، ثم أنصرفوا عائدين الى قصر النزهة وهناك رد لهم الخديو الزيارة

وذهب على نظامى باشا الى قصر النيل حيث كان ديوان

الحربية ومركز الالاي الثاني .. فاستقبله محمود سامي باشا البارودي وزير الحربية ، وهناك استدعى طلبه بك عصمت قائد الالاي ومعه الضباط من رتبة قائممقام وبكباشي ، والقى فيهم خطابا باللغة التركية - عربيه لهم البارودي - حثهم فيه على طاعة الخديو وتنفيذ اوامره

فاجابه طلبه بك عصمت بقوله : « ان العساكر المصرية جموعا وافرادا على قدم الطاعة والالتقياد لولي امرنا الخديو المعظم ، يتلقون اوامره بالامثال ، ويقفون عند حد نواهيه .. فان كلا منا يعلم ان اول واجب على الجند هو اطاعة ولى الامر والاذعان لما يامر به . وما منا الا محب للجناب الخديوى ميال بكليته الى الامثال لارشاداته »

ولما انتهى من كلامه وقف على نظامى باشا ، وصافح طلبه بك ومن معه من الضباط ، واثنى عليهم الثناء الجميل ، ثم بقى مع محمود باشا سامي البارودي نحو نصف ساعة وانصرف ..

زار بعد ذلك شيخ الجامع الأزهر وتقيب الاشراف وشيخ المالكية .. وكانوا في احاديثهم معه يثنون على الجيش ويطرون

اعماله ، ويذكرون فضله فيما نالته البلاد وقد استاءت فرنسا وانجلترا من حضور الوفد العثمانى على غير اتفاق معهما .. وعدتاه تدخلتا من تركيا في شؤون مصر الداخلية ، وطلبتا من الحكومة العثمانية تقصير مدة اقامته .. وانتهزت انجلترا هذه الفرصة لتعلن عن نفوذها في مصر حيال حضور الوفد ، فطلب السير ادوار مالت من حكومته ارسال بارجة حربية الى مياه الاسكندرية ، فأجابت طلبه . واتفقت مع الحكومة الفرنسية على ان ترسل كل منهما بارجة على ان تعود البارجتان من الاسكندرية حين مبارحة الوفد العثمانى ارض مصر . وقد وصلت فعلا البارجة الفرنسية « الما » الى مياه الاسكندرية ، ثم جاءتها

البارجة الانجليزية « انفنسيل » . وغادرتا الميناء يوم ٢٠ أكتوبر غداة سفر الوفد العثماني .. فكانت هذه المظاهرة البحرية اول مظاهرة من هذا النوع اثناء الثورة العرابية ، والمظاهرة الثانية وقعت في شهر مايو سنة ١٨٨٢ كما سيجيء بيانه . ويلاحظ ان البارجة « انفنسيل » هي احدى البوارج التي اشتركت في ضرب الاسكندرية يوم ١١ يوليه سنة ١٨٨٢ ، فحضور الوفد العثماني كان باعثا على مجيء هذه البوارج .. فلا جرم كان حضوره ضارا بمصر من جميع النواحي

وظل رجال الوفد العثماني في مصر بضعة عشر يوما بين مقابلات وولائم ، واجمعت كلمة من حادثوهم من ذوى المقامات على ان البلاد ليس فيها اى اضطراب . واكد لهم الخديو ان الجيش على طاعته ، وبذلك انتهت مهمتهم . واتضح ان مجيئهم لم يكن له مسوغ ، ولا كانت له نتيجة ما ، وعادوا الى الاسكندرية يوم ١٨ أكتوبر سنة ١٨٨١ ، وفي صباح اليوم التالي انقلبوا راجعين الى الاستانة

انشاء مجلس النواب

في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ رفع شريف باشا الى الخديو تقريرا باجابة مطلب الأمة في صدد انشاء مجلس النواب ، ضمنه مزايا النظام الدستوري وضرورة اقراره في مصر ، وطلب تمهيدا لتأليف المجلس النيابي الجديد اجراء انتخابات عامة طبقا للائحة مجلس شورى النواب القديم .. على ان تعرض الوزارة على المجلس المنتخب مشروع اللائحة الاساسية التي تكفل نهوضه الى مستوى المجالس النيابية الصحيحة ، او بعبارة اخرى دعا الى انتخاب مجلس شورى النواب على ان يكون « جمعية تأسيسية » تضع الدستور الجديد

وفي نفس اليوم الذي رفع فيه شريف باشا تقريره الى
الحديو ، صدر الأمر العالي باجراء الانتخابات العامة وتحديد
يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ لافتتاح مجلس النواب

ولما كان نظام مجلس شورى النواب القديم يجعل انتخاب
النواب موكولا الى عمد البلاد ومشايخها في المديرات وجماعة
الأعيان في القاهرة والاسكندرية ودمياط ، فقد جرت
انتخابات سنة ١٨٨١ على هذا الأساس

ولا شك في أن جعل انتخاب النواب موكولا الى عمد البلاد
ومشايخها في المديرات يسهل على الحكومة السيطرة على
الانتخابات واملاء ارادتها فيمن يختارهم العمدة والمشايخ .
ولكن شريف باشا حرص حرصا شديدا على أن تجرى
الانتخابات حرة بعيدة عن تدخل الحكومة . وأصدر منشورا
بذلك الى جميع المديرات والمحافظة نبه فيه المديرين
والمحافظين الى ترك الانتخابات حرة ، وهو أول منشور
انتخابي في تاريخ مصر الحديثة يقضى باحترام حرية
الانتخابات العامة

وفي الحق أن الحكومة لم تتدخل في هذه الانتخابات ، ولم
تتعرض لحرية الناخبين في انتخاب من يريدون . . فكان
الانتخاب حرا بكل معاني الحرية . وكذلك كان حرا من
تدخل العربيين واملاء ارادتهم على الناخبين ، وترشيح
أشياعهم واتباعهم . وقد كان في استطاعة حزبهم باعتباره
صاحب الفضل في انشاء مجلس النواب أن يتدخل في
الانتخابات ، ويملى ارادته على الناخبين ، لكي يضمن تأليف
غالبية النواب من أتباعه ومرشحيه . ولو فعل ذلك لقتضى
على حرية الانتخاب قضاء مبرما . . ولكن حسنا فعل ،
اذ ترك الناخبين أحرارا في انتخاب من يأنسون فيهم
الاستقامة والأخلاص والكفاية ، ولم يسلبهم حرية الاختيار
التي هي قوام الحياة الدستورية الصحيحة . . فجاءت

الانتخابات صورة صادقة لارادة الناخبين ، وضرب العربيون
بذلك مثلا رائعا في احترام حرية الانتخاب

افتتاح مجلس النواب

كان افتتاح مجلس النواب يوما مشهودا من أيام مصر
التاريخية ، استقبلته الأمة مفتبطة مبتهجة بما نالت من
تقرير حريتها السياسية بإنشاء مجلس يمثلها ويشرف على
شؤونها وأقدارها . وقد كان هذا المجلس حقا رمزا لهذه
الحرية . . ولولا دسائس الانجليز ومكائدهم لكان فاتحة عصر
جديد لنهضة مصر وتقدمها

اعدت قاعة اجتماع المجلس بديوان وزارة الأشغال -
قاعة اجتماع مجلس الشيوخ الآن - وحدد يوم الإثنين ٢٦
ديسمبر سنة ١٨٨١ لافتتاحه (١) فلم تكذ تشرق شمس
ذلك اليوم حتى ازدحم الديوان والشوارع المفضية اليه
بالجماهير ، واصطفت أورطة من الالاي الأول المشاة - الای
الحرس - على جانبي الطريق من باب الديوان الى سلم
القاعة بقيادة البكباشي محمد عبيد (الذي تقدم الكلام عن
الدور الذي قام به في واقعة قصر النيل) ومعها موسيقاها
العسكرية تصدح بألحان الفرح والسرور والابتهاج

وحضر النواب ، واخذوا مجالسهم ووجوههم تتهلل غبطة
وسرورا . . وفي نحو الساعة العاشرة صباحا تحرك الركب
الخدوي من سراي الاسماعيلية ، فأطلقت المدافع من القلعة
ابذانا بتحرك الموكب . وكان يصحب الخديو في عربته شريف
باشا رئيس مجلس الوزراء ، واحمد خيرى باشا المهرداز -
خامل الختم - ورئيس الديوان الخديوى ، وطلعت باشا كاتب
الديوان الخديوى

(١) كان محددًا لافتتاحه يوم ٢٢ ديسمبر كما تقدم بيانه ، ولعدم اكمال
تعدادات الاجتماع أرجىء الى يوم ٢٦ منه

فلما أقبل الركب صدحت الموسيقى بالسلام ، وهتف الجنود بحياة الخديو منادين النداء المعتاد : « أفندمز جوق باشا » - أى يعيش أفندينا - وكان في انتظاره على سلم المجلس جميع الوزراء ورئيس مجلس النواب وبعض أعضائه فتلقوه بالاجلال .. وقصد الى الغرفة المعدة لاستراحته ، فلبث بها هنيهة قصيرة ، ثم أنهى اليه محمد سلطان باشا رئيس المجلس أن المجلس قد استعد وكمل اجتماع الاعضاء . فسار الخديو ودخل قاعة الاجتماع في نحو الساعة الحادية عشرة ، وحيا الاعضاء .. فتلقوه بجميل الاعزاز والاجلال

وأخذ مجلسه يحف به كبار رجال الدولة ، وافتتح المجلس بتلاوة خطبة العرش ، وقد تلاها بنفسه ، وهذا نصها :

« أبدى لحضرات النواب مسروريتى من اجتماعهم لأجل أن ينوبوا عن الأهالى فى الأمور العائدة عليهم بالنفع ، وفى علم الجميع أنى من وقت ما استلمت زمام الحكومة عزمت بنية خالصة على فتح مجلس النواب .. ولكن تأخر افتتاحه للآن بسبب المشكلات التى كانت محيطة بالحكومة . فأما الآن فنحمد الله تعالى على ما تيسر لنا من دفع المشكلات المالية بمساعدة الدول المتحابه ، ومن تخفيف أحوال الأهالى على قدر الامكان ، فلم يبق مانع من المبادرة الى ما انا متشوق لحصوله وهو مجلس النواب الذى انا فاتحه فى هذا اليوم باجتماعكم ، وانتم تحيطون علما ان جل مقاصدى ومساعى حكومتى هو راحة الأهالى ورفاهيتهم وانتظام أمورهم بتعميم العدالة بينهم ، وتأمين سكان القطر على اختلاف أجناسهم ، وهذا منهجى واضحا مستقيما ، وعليه سبرى منذ توليت أمركم ، محبا للتربية ونشر العلوم والمعارف

« فعلى المجلس أن يكون مساعدا للحكومة فى هذه الأمور كلها ، خالصا مخلصا فى خدمة الوطن منحصرة افكاره

ومذاكراته في المنافع العمومية ، مع مراعاة قرار لجنة
التصفية وسائر تعهدات الحكومة مع الدول ، سالكا المسلك
المعتدل والمنهج القويم الذي هو أهم شيء في هذا الوقت
الذي هو عصر الترقى والتمدن .. فالواجب علينا الاعتدال
والتأني وحسن التبصر ، وان نكون بيدا واحدة في اتمام
الاعمال النافعة ، متوسلين بعناية الله تعالى وامداد رسوله
الكريم ، متمسكين بقوة ارتباطنا بالحضرة الشاهانية والدولة
العلية ادامها الله ، نسال الله حسن النجاح انه ولى التوفيق «
ولما انتهى الخديو من تلاوة خطبة العرش هتف الجميع له
واطلقت المدافع من القلعة مؤذنة بانتهاء الخطاب مبشرة
باجتماع مجلس النواب .. ثم برح الخديو مكان الاجتماع
وصدحت الموسيقى بنغمات التحية له ، وعاد الى سرايه في
موكب حافل

وتعد خطبة الخديو توفيق من الوثائق الهامة في تاريخ
مصر الدستوري ، لانها اول خطبة لولى الامر في افتتاح اول
مجلس نيابي كامل السلطة في تاريخ مصر الحديث ، وهى في
مجموعها سديدة المعانى واضحة الأسلوب ، متضمنة اعلان
الخديو انضمامه الى الأمة في اقرار النظام الدستورى . وقد
القاهها بنفسه دون ان يستنيب عنه رئيس مجلس الوزراء
كما هو العرف البرلماني ، فكان في القائه اياها تثبيتا وتوكيدا
لما احتوت عليه من الآراء والمعانى

لم تكن جلسة الافتتاح علنية ، وذلك طبقا للائحة مجلس
شورى النواب القديمة .. ولكن الحكومة تجاوزت عن تطبيق
هذا النص ، فدخل كثير من النظارة مكان الاجتماع ، ووقفوا
حول مقاعد الأعضاء حتى انتهت حفلة الافتتاح . ولم يدع
أحد من قناصل الدول الى حضور الحفلة باعتبارها حفلة
سرية طبقا للائحة القديمة ، ولأن هذا الاجتماع من شؤون
البلاد الداخلية . وقد أعد في القاعة ١٢٠ كرسيًا للجلوس

النواب ، وكانوا في الواقع أقل من ذلك . . ولكن الحكومة كانت معترمة تعديل اللائحة الأساسية القديمة بزيادة عدد النواب عن بعض المديریات ، وانتخاب نواب عن السودان ، فأعدت منذ افتتاح المجلس المقاعد الكافية لهذا العدد . . وأعدت كذلك نحو ٤٠٠ كرسي للنظارة ، لاعتزامها جعل جلسات المجلس علنية في اللائحة الجديدة

وبعد انصراف الخديو دخل النواب مكان الأقسام «اللجان» وظلوا مستريحين ساعة من الزمن ، ثم عادوا الى قاعة المجلس ، واستأنفوا اجتماعهم ، فالقى فيهم محمد سلطان باشا الخطبة الآتية :

« أيها السادة النواب

» نحمد الله الذي جعل أمرنا شوري ، ونصلى ونسلم على نبيه المأمور بالشورى والأمر بها ، وبعد فقد سمعتم ما تضمنته المقالة الخديوية الكريمة من حسن القصد وسمو الإرادة ، فما زادكم الا يقينا بما عهدتم بالجناب المعظم من صفاء النية وكرم العنصر وسلامة الطوية والارتياح الى المصلحة الوطنية . . وقد اجتمعتم في هذا المكان الرفيع بعناية الجناب العالي ورجال حكومته السنية للنظر في أمور أوطانكم وأنتم خلاصة وجهاء القطر وبضعة أعيانه ونبهائه ، فواجباتكم من هذا القبيل تقضى عليكم بالحكمة والاعتدال والثبات . .

« ولا أزيدكم علما أن الوطن العزيز محتاج الى الإصلاح والتنظيم قابل للتقدم وال عمران جامع لأسباب المنافع الكلية ، فما عليكم الا السعى والاجتهاد لنوال المراد. ولكنكم لاتجهلون أن علينا حقوقا واجبة الحفظ ، وذمما لازمة الرعاية ، وأنا قد أمرنا شرعا بحفظ العهود ورعى الذمم ، فمن تلك العهود شدة الارتباط وصله التابعة للدولة العلية التي هي مركز قوتنا ومرجع سطوتنا ، وقد عرفنا منها العناية وعرفت منا

الإخلاص . فلا بد من ثباتنا على هذه الحال بالنظر إليها ،
ولا شك أن تقدمنا واستقامة أمورنا وتأييد أمر الشورى
فيينا يسر هذه الدولة العلية لما ينشأ لنا عنه من القوة التي
تكون جزءاً من قوتها الكلية . ومن الدم والمواثيق علاقتنا
المالية والتجارية مع الدول العظمى ، فهذه الدم واجبة
الرعاية لما يترتب على حفظها من استحكام صلات المودة
بيننا وبين هاتيك الدول التي ينبغي لنا الاعتقاد برغبتها في
انتظام أمورنا وميلها الى كل ما يعود علينا بالنفع كما صرح
بذلك عظماء رجالها على منابر المجالس النيابية وفي المنشورات
الرسمية

« فاذا حفظنا تلك العهود ورعينا هذه الدم وعرفنا حقوق
الوطن علينا ولم نذهل عن شيء من الواجبات لزمننا الاخذ
بأسباب الحكمة والثبات للنظر فيما يجلب لنا النفع ويدرا عنا
الضرر ويثبت للناس جدارتنا بما وصلنا اليه ويحقق بنا ظن
ابناء الوطن الذين جعلونا موضع ثقتهم واعتمادهم
« فوجهوا اخواني همتكم في السعى بالحكمة والاعتدال
والتبصر والثبات .. فمن جد وجد ، ومن سار على الدرب
وصل »

ثم القى سليمان باشا اباطة نائب الشرقية الخطبة الآتية :
« سعادة الرئيس ، الحمد لله على سوابغ الآله ونوابغ
نعمائه ، وبعد فقد أبان رئيس مجلسنا الهمام ما تضمنته
المقالة الخديوية الكريمة من حسن القصد وصفاء النية والميل
الى المصلحة الوطنية ، وأوضح بعد ذلك حق الوطن علينا
وواجباتنا بالنظر الى العهود الواجبة الحفظ والدم اللازمة
الرعاية ، وهذا موقف ، الشكر له والثناء عليه ، أقوم فيه
أصيلاً عن نفسي ونائباً عن سائر اخواني النواب .. فياسعادة
الرئيس الهمام ، لقد علمت وأنت أولنا ان ليس منا من قبل
النيابة على علم بعظم واجباتنا الوطنية والسياسية الا وفي

عزمه أداء حق الوطن وحفظ العهود المرعية وخدمة الأمة بما يجلب لها النفع ويدرا عنها الضر .. ويا اخواني ، لقد علمتم أن الأنظار محدقة الينا والأفكار محومة علينا ، وأن الوطن العزيز محتاج الى الإصلاح كما قال سعادة الرئيس .. فلندخل الإصلاح من بابه ، ونأخذ فيه بأسبابه ، لا ننظر الا الى المصلحة العمومية ، ولا نهتم الا بالمنفعة الوطنية . وقد حصل لنا اليقين بأن يد الجناب الخديو المعظم منبسطة لمساعدتنا ، وعناية رجال حكومة متوجهة الى تأييد مجلسنا ، وان الأمة تتوقع منا الاجتهاد في سبيل الحكمة والسداد ..

« فما أجدرنا بتحقيق الآمال ، وما أحقنا بالسعى فيما يصلح به الحال ويحسن الآمال ، وقد آن الشروع في العمل ، فلنقبل عليه بنفوس راضية ، وقلوب صافية ، وأفكار متوجهة الى حقوق الوطن ، ونيات معقودة على أداء الواجبات ، والله ولى توفيقنا عليه توكلنا واليه ننيب »

كان افتتاح المجلس بمثابة عيد قومي عام .. تجلت فيه مظاهر الابتهاج والقبطة والسرور العظيم ، فوفد على العاصمة في ذلك اليوم كثير من الزائرين من مختلف المديرية لمشاهدة حفلة الافتتاح ، وأقيمت الولائم والحفلات في القاهرة والاسكندرية ابتهاجا بافتتاح المجلس الجديد . واشترك فيها كثير من النواب والاعيان والموظفين وطبقات الشعب كافة ، وعبرت الصحف أصدق تعبير عن شعور الراى العام نحو هذا الحادث الهام في حياة مصر القومية

وقد اجتمع المجلس يوم افتتاحه وانتخب من بين أعضائه لجنة عهد اليها تحضير الجواب على خطاب العرش وتقديمه الى الخديو ، وهذه اللجنة مؤلفة من عشرة أعضاء من النواب البارزين وهم : احمد بك الشريف ، عبد السلام بك المويلحي ، محمد بك الشواربي ، أمين بك الشمسي ، هلال بك منير ، محمود بك سليمان ، احمد بك على ، مراد أفندي السعودي ،

اسماعيل أفندى سليمان ، على بك شعير

وقد أعدت اللجنة الجواب وأقره المجلس، وفي يوم الخميس ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، ذهب سلطان باشا رئيس المجلس ومعه عبد الله باشا فكري كبير الكتاب وأعضاء اللجنة العشرة الى سراى الاسماعيلية بلباسهم الرسمية لتقديم جواب المجلس على خطاب العرش ، فقابلهم الخديو بحضور الوزراء ، وتلا محمود بك سليمان الجواب ، وهذا نصه :

« بعد حمد الله تعالى على توفيقه وارشاده ، والصلاة والتسليم على من اصطفى من عباده ، تقوم لدى هذه السدة الخديوية الكريمة نحن معاشر نواب الامة المصرية مقام النيابة عن جميعها فى تقديم واجب الشكر لهذا الجنب الخديوى الفخيم على انعطاف عواطفه نحو مجلس الشورى النيابية الذى افتتحه بنطقه الشريف اظهارا لمقصده الجليل من حيز القول الى عالم الفعل واجابة لرغبة الامة ، ونظرا للمصلحة العامة . . بعد ان زالت العوائق دونه وامتنعت الموانع بيننا وبينه بجلائل هممه الخديوية التى ذلت لها صعاب المسائل ، وخضعت دونها رقاب المشاكل ، حتى صفا الوقت واطمانت الحال ، « ودنى المنى وانقادت الآمال » . ولقد شنف آساعنا وانعش ارواحنا ذلك النطق الكريم ، وملك أفئدتنا وملأها سرورا وطربا بما تضمن من الافصاح عما عرفناه لولى النعمة ، والفناه من نزاهة النية ونبالة القصد ، حتى لقد نطقت السرائر بما بدا على قسماات الوجوه من سمات السرور . فلم تدع للألسنة من حاجة للتعبير عن فرط محبة عظيمة من امة كريمة لمولى متفضل عليها متحجب اليها محب لحريتها مشغوف بخيرها ومنفعتها

« فلم يبق الا ان نبذل غاية ما فى السعة وناتى على قاصية الاستطاعة فى نفع هذه الامة التى نددتنا للنظر فى منفعتنا واستنابتنا عن انفسها لرؤية مصالحها ، سالكين فى ذلك من

مسالك الحزم والتبصر وحسن النظر ما تحسن بعناية الله
مفبته ، وتحمد بيمين توفيقه عاقبته ، ويعضد مقاصد
حكومتنا السنية المتجهة للسداد والرشاد وسلامة البلاد
والعباد ، ويؤيد ما لنا من روابط التبعية للذات السنية
السلطانية والدولة العلية العثمانية التي منحتنا عواطفها
الكريمة من الامتيازات المرعية ما جلت به النعمة وعظمت
المنة ، ويؤكد علاقتنا الودادية مع الدول الاجنبية المحبة
لمنفعتنا وفائدة بلادنا مبتهلين الى الله جل ثناؤه وتقدست
الآؤه في ان يحرس لنا هذا الجناح الخديوى الفخيم ويديم
لاوطاننا به النفع العميم ، ادام الله توفيقنا على احسن ما يرام
وبلغ به الوطن العزيز غاية المرام «

وتعد خطبة رئيس مجلس النواب يوم افتتاح المجلس
وتعقيب سليمان باشا اباطة عليها وجواب المجلس على خطبة
العرش من الوثائق الهامة في تاريخ المجلس . . . وهي صورة
ناطقة تمثل لنا جانبا من الحياة السياسية والاداب البرلمانية
في ذلك العصر ، ولغة هذه الوثائق ومعانيها حسنة - في
مجموعها - وتدل على سهولة استساغة نواب سنة ١٨٨١
للأساليب البرلمانية الحديثة

وضع الدستور

واشتغلت وزارة شريف بوضع الدستور ، وكان يسمى
في اصطلاح ذلك العصر « اللائحة الاساسية » او « القانون
الاساسى » ، وقد وضع على احدث المبادئ العصرية ، اذ
يتضمن القواعد الرئيسية للنظم البرلمانية ، كتقرير مبدأ
المسئولية الوزارية امام مجلس النواب ، وتخويل المجلس حق
تقرير القوانين بحيث لا تصدر الا بتصديق منه ، وتقرير
الميزانية ، والرقابة على اعمال الحكومة وموظفيها والزامها
بعدم فرض أى ضريبة او اصدار أى قانون او لائحة الا بعد

تصديق المجلس ، وقد أخذ بنظرية وحدة الهيئة النيابية
فجعلها ممثلة في مجلس النواب دون مجلس للشيوخ

ولما اتم شريف باشا وضع الدستور عرضه على مجلس
النواب للمناقشة فيه واقاراه .. ففي عصر يوم ٢ يناير
سنة ١٨٨٢ ، جاء الى مجلس النواب يصحبه سائر الوزراء ،
فعرض الدستور على هيئة المجلس ، والقى في هذا المقام
خطبة ضافية ذكر فيها خلاصة ما احتواه من القواعد ،
والمع الى انه بوضع هذا الدستور انما ينفذ الخطة التي رآها
من ثلاث سنوات ، في عهد الخديو اسماعيل

وقد احال المجلس مشروع الدستور على « اللجنة
الدستورية » وهي لجنة الفها خصيصا للنظر فيه وكانت
تسمى « لجنة اللائحة » وقد بحثت اللجنة مواد الدستور
واقترت معظمها مع تعديلات يسيرة في بعضها لا تغير من
جوهره شيئا . وكاد الامر يتم بالاتفاق بين الحكومة والمجلس
على نصوص الدستور ، لولا الازمة السياسية التي ادى اليها
تدخل فرنسا وانجلترا في وضع الدستور وانتهت بسقوط
وزارة شريف

ازمة يناير سنة ١٨٨٢

اعترض وضع الدستور ازمة سياسية خطيرة نسميها
ازمة يناير سنة ١٨٨٢ .. ترجع الى سوء نية انجلترا
وفرنسا حيال مصر واثمارهما بالنظام الدستوري ، الذي
كاد يستقر باعلان اللائحة الاساسية . ولم يكن بقى على
اعلانها وصدور المرسوم بها سوى اجراءات شكلية من تبادل
الراى بين مجلس النواب والحكومة على التعديلات الطفيفة
التي ادخلتها لجنة المجلس في مشروع اللائحة ..

ولكن انجلترا وفرنسا اردتا أن تحدثا حدثا يخلق
الاضطراب في مصر ، وقد يودى بالدستور .. وذلك بتدخلهما

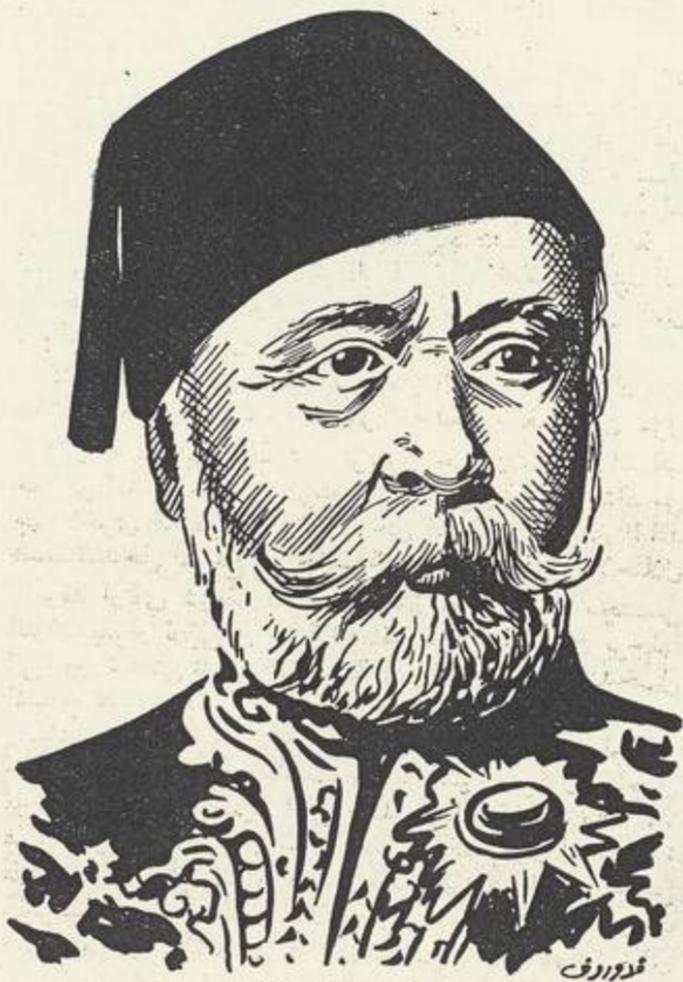
في شؤون مصر الداخلية ، وإيقاع الفرقة بين الخديو والامة ، لكي تتخذنا من هذه الفرقة ذريعة للتدخل المسلح

ففي اليوم الثامن من شهر يناير سنة ١٨٨٢ توجه السير ادوار مالت معتمد انجلترا ، والمسيو سنكفكس المعتمد الفرنسي مجتمعين الى سراى عابدين ، وقدموا الى الخديو مذكرة مشتركة من الدولتين بتاريخ ٧ يناير سنة ١٨٨٢ ، قوامها انهما حيال الحوادث الأخيرة قد أجمعتا على تأييد سلطة الخديو وفحوى المذكرة ان الدولتين انتحلنا لنفسيهما حق القوامة والرقابة على مصر وقرار الامن والنظام فيها ، والتدخل في شؤونها الداخلية .. وظاهر من عباراتها ان فرنسا وانجلترا كانتا تنظران بعين الاستياء الى تأليف مجلس النواب وقيام النظام البرلماني في مصر .. ولم تكتمنا الاعراب عن هذا الاستياء صراحة في المذكرة ، اذ جعلتا من الحوادث الموجبة للتدخل « صدور الأمر الخديوي باجتماع مجلس النواب »

قوبلت هذه المذكرة في مصر بالسخط العام .. وهاجت لها الخواطر ، وتوجه شريف باشا الى معتمدى فرنسا وانجلترا وانهى اليهما اعتراضه على المذكرة

واعقب هذا التدخل تدخل آخر ، اذ طلب قنصلا الدولتين من شريف باشا بايعاز من الرقيبين الاوربيين الايخول مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وقدموا اليه في ٢٦ يناير سنة ١٨٨٢ مذكرة بهذا المعنى أثناء اشتغال «اللجنة الدستورية» بالنظر في اللائحة الاساسية ..

كان هذا التدخل تحديا بالغا لكرامة البلاد وحقوقها ، وتدبرا مبيتا بين الدولتين للتدخل المسلح وخلق الذرائع للاحتلال .. اذ ما شأن انجلترا وفرنسا بنظام مجلس النواب المصرى ؟ واى قانون يخولهما حق التدخل في وضع الدستور



محمد شريف باشا

والمطالبة بحرمان المجلس حق تقرير الميزانية؟!!

لا شك أن هذا عدوان منكر لا سند له من الحق ولا من العهود المبرمة بين مصر والدولتين ، لا سيما أن مشروع اللائحة الأساسية كان ينص في صراحة لا إبهام فيها على احترام اتفاقات مصر الخاصة بتسوية الديون . وفي هذا النص الكفاية لطمئنان الدول ورعاياها على حقوقهم . . . أما التذرع بهذه الديون لحرمان مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وهو أهم خصائص البرلمان ، فهو الظلم والاعتساف والتحكم الذي لا مسوغ له ، وهو الطمع الاستعماري الذي لا يحترم حقا ولا يرمى عهدا

كان الموقف على جانب كبير من الخطر . . . فهناك أولا حقوق الأمة وكرامتها ، ولا تقبل أمة تحترم نفسها أن تنزل على إرادة دولتين غاصبتين تريدان حرمان مجلس النواب حقا من أقدس حقوقه ، وهو تقرير الميزانية . . . وهناك من جهة أخرى الخطر المائل أمام رجل الدولة ، إذ يرى البلاد هدفا للتدخل المسلح من جانب الدولتين المتحفظتين للاحتلال

وقد ارتأى شريف باشا درءا للأزمة أن لا يبيت مجلس النواب بقرار نهائي في المادة المتعلقة بالميزانية ، وأن يرجئها إلى حين ، حتى تنجلي الغممة . وبذلك يتفادى التدخل المسلح الذي لم يكن في استطاعة مصر أن تصده لما كانت عليه وقتئذ من الضعف والارتباك . والتأجيل في ذاته لم يكن مضيعا لحقوق الأمة في الدستور ، بل كثيرا ما يكون التأجيل من الوسائل السياسية التي يعتمد عليها لاتقاء الإزمات . . . على أن وضع الدستور قد يستغرق وقتا يطول أو يقصر ، على حسب الظروف والملابسات . ولم يكن النص الخاص بالميزانية في ذاته مستعجلا لأن ميزانية سنة ١٨٨٢ كان قد صدر المرسوم باعتمادها في ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، أي قبل انعقاد مجلس النواب . . . فالبحث في أمر الميزانية لا يتبدو

أهميته العملية الا في ختام سنة ١٨٨٢ حيث توضع ميزانية سنة ١٨٨٣ ، فارجاء البت في هذا النص لم يكن له من الخطر ما يدعو الى التصادم بين المجلس والوزارة

وقد نصح المستر « بلنت » عرابي وصحبه بالاعتدال في موقفهم من هذه الازمة ، وبأن لا يقطعوا برأى في نص الميزانية قبل ان تفاوض الوزارة حكومتى فرنسا وانجلترا . وايدده الشيخ محمد عبده في نصيحته ، وروى عنه أنه قال في هذا الصدد : « لقد لبثنا عدة قرون في انتظار حريتنا ، فلا يشق علينا ان ننتظر الآن بضعة أشهر » . ولكن نصيحة الاثنيين ذهبت عبثا !

وقد عرض شريف باشا على مجلس النواب فكرة التأجيل . . ولكن عرابي ورؤساء الضباط والأعضاء البارزين من النواب لم يقبلوا هذا الحل ، وارتأوا رأيا آخر يناقضه ، وهو تقرير مادة الميزانية في الحال . ويلوح لنا أن ثمة عاملا آخر غير الاقتناع كان له دخل في الأخذ بهذا الرأي وهو انصراف العرابيين عن شريف ، ورفضهم في اقصائه عن الحكم ، واسناد رئاسة الوزارة الى رجل منهم ، اذ لم يكن يخفى أن شريف باشا وان كان قد ألف وزارته على قاعدة اجابة مطالب العرابيين ، لكنه كان يشعر حيالهم بشيء من الاستقلال والكرامة . .

وهذا ما جعل العرابيين يرغبون في التخلص منه ويستبدلون به رجلا من خاصتهم . . وقد ساعد على ظهور هذه الرغبة طموح محمود باشا سامى البارودى الى رئاسة الوزارة . . فقد كان البارودى كثير الطموح الى السلطة والجاه ، ومن هنا تعقدت الازمة ، وامتنع الأخذ برأى شريف باشا ، لان البارودى وهو وزير الحربية في وزارة شريف باشا ، قد زين لعرابي وصحبه أن يتشبهوا برايبهم ، ويرفضوا التأجيل ، ويقرروا مادة الميزانية فورا . وقد رتب على هذه

الخطة وصوله الى الرياسة ، لأنه كان مفهوما ان رفض النواب رأى شريف باشا يؤدي بداهة الى استقالته ، فيدعى هو الى تأليف الوزارة الجديدة

استقالة شريف باشا

وكان ما رتبه البارودى . . فقد اتفقت كثرة النواب على رفض التأجيل وعلى اقرار مادة الميزانية كما هي . ورأى شريف باشا من حديثه مع اعضاء اللجنة الدستورية انهم راغبون فى اسقاط وزارته ، فلم ير بدا من تقديم استقالته فى ٢ فبراير سنة ١٨٨٢

وقد كان يجدر بالنواب ان يترثوا فى الأمر . . وان لا ينقلبوا بهذه السرعة على من كان موضع آمالهم حتى الأمس . ومما يستوقف النظر ويدعو الى الأسف ، ان يكون أول عمل هام لمجلس النواب هو التخلص من الرجل الذى انشأه وناضل من أجله ووضع نظامه الأساسى . . ولكنها الأهواء والمطامع كان لها الأثر البالغ فى ركوب هذا المسلك

وبعد سقوط وزارة شريف باشا اقصاء تاما لسلطة الخديو وانتصارا حاسما للحزب العسكرى وعلى رأسه عرابى ، لأن الخديو لم يكن راغبا فى استقالة شريف باشا وقد ذاعت شهرة عرابى فى أوروبا عقب سقوط هذه الوزارة بعدما تبين أن له النفوذ الفعال فى مجلس النواب . . اذ استطاع بواسطته اسقاط الوزارة التى رغب فى التخلص منها

وزارة البارودى

نزل الخديو على ارادة الحزب العسكرى - وفى الظاهر ارادة النواب - فأسند رياسة الوزارة الى محمود سامى

البارودى .. فالفها وأدخل عرابى فيها وزيرا للحربية ..
ويبدو من التأمل فى الكتاب الذى رفعه الى الخديو بتأليف
الوزارة أن لا خلاف فى المبادئ العامة بين الوزارة الجديدة
والوزارة المستقيلة ..

والخلاف الحقيقى بينهما هو فى اقرار المواد المتعلقة
بالميزانية فورا .. وكان شريف يرى تأجيلها الى حين . وثمة
فارق آخر فى التشكيل ، فان وزارة البارودى مؤلفة من
صميم العرابيين .. وحسبك أن فيها عرابى باشا وزيرا
للحربية ، وقد كانت فى ذلك الحين اهم الوزارات شأننا
واعظمتها نفوذا . وربما كان هذا من اهم الأسباب الحقيقية
التي أدت الى تغيير الوزارة ، لأن عرابى كان يطمع فى أن
أن يتولى وزارة الجهادية بعد أن ارتقى فى عهد وزارة شريف
باشا الى منصب وكيلها ، كما كان يطمع البارودى فى رئاسة
الوزارة . وهكذا كان التطلع الى المناصب الوزارية - ولم
يزل - من أسباب ما حل بمصر من الكوارث



REVOLUTION

ثورة عراقى
فى مرحلتها الثانية

المرحلة الثانية من الثورة

ويقينا أن الثورة العرابية قد بدأت تسلك سبيلا بعيدا عن الحكمة من يوم أن اتفق عرابي وصحبه على اسقاط وزارة شريف باشا وبدأت بذلك مرحلتها الثانية .. مرحلة الشطط والحطل ، فان شريف باشا كان بلا نزاع أقدر من البارودي على حسن تدبير الأمور في تلك الاوقات العصيبة ، اذ له من ماضيه السياسي وثقافته واختباره ما يجعل له كفاية ممتازة في الاضطلاع بالمهام السياسية ، أما البارودي فقد كانت نشأته أدبية وحربية فحسب ، وعلى أنه من اعلام الأدب وكبار الشعراء ، وله في ذلك المقام الذي لا يبارى .. لكن هذه المزايا ليست هي المطلوبة لتصريف سياسة مصر ، وخاصة في ذلك العصر المضطرب .. أضف الى ذلك أن النشأة الحربية اذا اجتمعت الى الشعر والادب ، تثير في النفس روح الحيال والتطلع الى أقصى مراتب المجد والعلو . ومن هنا جاءت آمال البارودي بعيدة الأفق ، لا تقف عند حد ، حتى بلغت التطلع الى العرش

وقد عظم شأن عرابي بتقلده وزارة الحربية ، فانها الوزارة الوحيدة التي كانت تتطلع اليها الانظار في ذلك الحين .. وفيها كانت تتمثل سلطة الحكم ، وقوة الحركة الوطنية ، فأصبح عرابي الرئيس الفعلي للحكومة . وزاد من مكانته نياله بعد تقلده الوزارة رتبة لواء « باشا » ، لما للألقاب والرتب من الاثر الذي لا ينكر في نفوس العامة والخاصة . وصار له الأمر والنهي ، لا في وزارة الحربية فحسب ، بل في كل وزارات الحكومة . وأصبح دكتاتوراً محضاً، وأضحت

داره ملجأ لطلاب الحاجات وأصحاب الشكايات

دستور سنة ١٨٨٢

أقر مجلس النواب الدستور وصدر به المرسوم الحديوي في ٨ فبراير سنة ١٨٨٢ وقدمه البارودي الى المجلس موقعا عليه من الحديوي ، وألقى لهذه المناسبة خطبة بليغة جاء فيها:

« أيها السادة النواب .. أحسب نفسي سعيد الطالع بحضوري بينكم حاملا الى حضراتكم القانون الاساسي الذي سيكون ان شاء الله قاعدة لجميع أعمالكم ، ويسرني كل السرور أنني لم أحمله اليكم الا بعد يقيني أنه خير أساس يمكنكم أن ترفعوا عليه من الاعمال ما يعزز شأن البلاد وينمي ثروتها ويقوى أصول العدالة فيها ... »

« الا أنني أعلم كما تعلمون أن مجرد وضع القانون على أصول الحرية وقواعد العدالة لا يكفي في وصولنا الى الغاية المقصودة من اجتماع حضراتكم ، بل لابد أن ينضم الى ذلك خلوص النية من كل واحد منكم في المحافظة على حدود هذا القانون ودقة النظر في الوقوف عندها بحيث تكون جميع الاعمال والافكار منحصرة في دوائرها . وقد قال عقلاء السياسيين أن الوصول الى هذا النوع من الكمال ، أعني حصر جزئيات الاعمال وكليياتها في دائرة القانون ، انما ينال بعد العناء وطول التجارب .. لكنني لا أعد هذا صعبا عليكم ، فان العناية الالهية ساعدت سعد البلاد بوقوع الانتخاب على حضراتكم ، وأنتم على أكمل درجات العقل والفضيلة . ولا عناء في اتباع القانون الا على القاصرين ، وفي أمل أنكم ستحققون ما يظنه أبناء البلاد فيكم عندما تبدئون في الاعمال المهمة التي تهيأتم الآن لمباشرتها ، بأن تستعملوا صادق النظر للوقوف على ما فيه خير بلادكم وتوجهوا الى ذلك ماضى الهمم حتى لا يضيع الزمن الطويل

فى الحصول على فائدة قليلة • وهذا لا يكون الا بتخليص الافكار وتمحيص الطوايا من شوائب النزعات الشخصية بأن نجعل الاعمال وقفا على المصالح العمومية التى نفعها فى الحقيقة عائد عليكم وعلى أبنائكم

« ان التفات النظر الى الحُصوصيات يبعث فى القلوب محاسنات ومنافرات تحمل على الخلاف الدائم ، نعوذ بالله ، وانكم تعلمون أن الذين رقوا الى ذروة العز وأوج الشرف لم ينالوا ذلك الا باخلاصهم فى طلب النفع العام، فاعترف العالم بفضلهم وأجلتهم القلوب فأعلتهم أعلى المنازل ، فثبتوا فى مكائنتهم ما داموا بحلية الاخلاص ، وانى أهنىء نفسى بوقوفى بين عقلاء البلاد العارفين بحقوق بلادهم عليهم ، العالمين بأن شرفهم معقود بشرف أوطانهم ، الموقنين بأنهم لن يكونوا نوابا حقيقيين الا اذا أقاموا على صدقهم براهمين من العمل وحججا من الثبات فى خطة الاعتدال حتى يقنع بها البعيد كما عرفها القريب

« وفى علم حضراتكم أيها السادة أننى عند استلامى رئاسة النظار رفعت الى جناب خديونا المعظم تقريرا بينت فيه مبادئ الهيئة الحاضرة وأظنكم قرأتموه وتاملتم معانيه، وقد تكرم على جناب الخديوى بقبوله • وانى مؤمل فيكم أن تكونوا عضدا لنا وساعدا قويا على تميم ما قصدنا ليستقر أمر النظام وتتوفر لدينا أسباب الثروة والرفاهية ، ونحفظ الحقوق التى لنا ، ونؤدى الواجبات التى علينا ، ونوفى بجميع عهودنا لمن عاهدناه • ونكون بذلك قد أرضينا سلطاننا الا عظم الذى يسره نجاحنا وتقدمنا ، وأرضينا جميع الدول المتمدنة التى تحب أن ترانا حائزين لشرفنا حافظين لحقوقنا، قائمين بعهودنا • وآخر ما نتواصى به أن لا نجعل للتعصب المشربى دخلا فى الاعمال الوطنيه التى كلفتكم البلاد أن تقوموا بأدائها ، وأن تكون الوطنية الحقة هى الباعث القوى

على كل فكر والغاية القصوى من كل قول وعمل ، نسأل
الله تعالى أن يوفقنا جميعا لما فيه رفعة أوطاننا وتقدم بلادنا
وأن يتمتع البلاد ببقاء حضرة خديونا المعظم أيده الله ،
ولما انتهى من خطبته قدم للمجلس نسخة الدستور
مصدقا عليها من الخديو

فنهض عبد السلام بك المويلحي وألقى كلمة شكر
للبارودي على اسرعه بالتصديق على الدستور . ورد عليه
البارودي باسمه واسم زملائه بأنهم لم يفعلوا الا الواجب .
ثم ألقى سلطان باشا بلسان النواب كلمة شكر أخرى
وانتهت الجلسة اذ كانت الساعة السابعة

وبعد انقضاء الجلسة توجه النواب الى السراى الخديوية
ليؤدوا للخديو واجب الشكر . فلما مثلوا بين يديه تلقاهم
بالبشر والايناس ، وتقدم سلطان باشا بالنيابة عنهم وقال :
« ان حضرات النواب وفدوا الى هذه الساحة الفخياء ليقدموا
للجناب المعظم شكرهم وأمتنانهم على ما أولاهم جنابه الكريم
من النعم وما منحته حضرة العلية لاهل القطر من التفضل
والاحسان » ، ثم دعا للجناب الخديوى بدوام العز والاقبال
وأمن جميع الحاضرين . فوق ذلك موقع القبول لدى الخديو
وشكر النواب على صنعهم الجميل ، ثم جلسوا ودارت بينهم
أحاديث ودية

وأعرب لهم الخديو عن ميله الغريزي لمحبة الاصلاح
وحسن مساعيه لمنفعة رعيته ، وأنه لا يقصد بهم الا الخير ،
ولا يريد لهم غير خطة التقدم وال عمران . ثم نصح لهم أن
يسلكوا جادة الخير ويسيروا في سبيل المنافع العمومية بقلوب
ثابتة ونيات صادقة ، متخذين الحزم مرشدا والسكون
والتأني ذليلا ، ووعدهم بأنه مستعد لمساعدتهم فى كل
ما أرادوه من الاعمال النافعة للبلاد . فخرجوا من لدنه
شاكرين ، ثم قصدوا الى ديوان الداخلية وكرروا الشكر

لرئيس مجلس الوزراء ، فقابلهم بالترحاب . وكان عنده
أثناء المقابلة وزراء المالية والحقانية والخارجية والاشغال . .
فقدم لهم النواب شكرهم وثناءهم ، وأنابوا عنهم سلطان
باشا فى تقديم الشكر عنهم للوزراء ، ثم انصرفوا فرحين
مسرورين

وأخذ مجلس النواب يضطلع بمهمته فى كفاية وجهه
يستحقان التقدير والثناء . . ومع أنه لم يجتمع الا زمنا وجيزا
لم يتجاوز ثلاثة أشهر ، فقد قام بطائفة صالحة من الاعمال .
فقد قرر الدستور . . وهذا من أهم أعماله . ووضع النظام
الداخلى للمجلس ، وتباحث فى مسائل هامة تتصل بتقدم
البلاد ورفاهيتها كعلاج غلاء الاسعار وتعميم التعليم الابتدائى ،
ومنع تضخم المعاشات . ونظر فى اقتراح قدمه نائب اسنا
بانشاء خزان أسوان وأقره المجلس ، وهذا يدل على أن
نواب سنة ١٨٨٢ لم يفتهم التفكير فى أعظم مشروعات الرى
التي تمت فى العهد الحديث

ظهور الفتن

كانت مدة انعقاد المجلس فترة تقدم ونشاط تمتعت مصر
خلالها بالهدوء والسكينة فى ظل النظام الدستورى . ولم
تكذ تنتهى الدورة النيابية حتى اكفهر جو الصفاء الذى ساد
مصر من قبل ، وأخذت الاحداث تتوالى على البلاد . . فكان
انفضاض المجلس كان نذيرا بالانتكاس والرجعة . . ولقد
كان محتملا لو بقى المجلس منعقدا أن يعالج هذه الاحداث
بالحكمة والروية، ولكن شاءت الاقدار والملايسات أن يضطرب
الجو بعد انتهاء الدورة البرلمانية ، فاحتملت وزارة البارودى
وحدها تبعة معالجة الموقف ، وواجهت مشكلات عدة داخلية
وخارجية ، وتفاقم الحلاف بينها وبين الحديو حتى أدى الى
استقالتها

وأول الاحداث الداخلية التي انتابت البلاد بعد انفضاض

مجلس النواب هو مؤامرة الضباط الشراكسة ٠٠ وهي
حادثة خطيرة كان لها تأثير كبير في تطور الثورة العربية ،
بل في مصير البلاد قاطبة ٠٠ وخلصتها أنه في شهر أبريل
سنة ١٨٨٢ علم عرابي من طلبة باشا عصمت قائد اللواء
الاول أن بعض الضباط الشراكسة ياتمرون به ، ويدبرون
الأمر لقتله وقتل رؤساء الضباط الوطنيين والوزراء ، وأن
بعض من صدر اليهم الأمر منهم بالسفر الى السودان كانوا
قوام هذه المؤامرة ، فعرض عرابي الأمر على الوزراء ، ثم
على الخديو ، فقرر تحقيق هذه المؤامرة في مجلس حربي ،
وتألف هذا المجلس برئاسة الفريق راشد باشا حسنى

فأخذ المجلس في التحقيق ، وسأل من عرفت أسماؤهم
من المتآمرين ٠٠ فدلوا على ثمانية عشر ضابطا مشتركين
معهم في المؤامرة . فأمر المجلس بالقبض عليهم وأخذ في
استجوابهم ، فدل هؤلاء أيضا على غيرهم ، فقبض عليهم ٠٠
حتى بلغ عدد المعتقلين نحو أربعين ضابطا ، وفي مقدمتهم
عثمان باشا رفقى وزير الحربية السابق ، وخصم عرابي
اللدود . وقد سبق المقبوض عليهم الى ثكنة قصر النيل ،
وعوملوا بالغلظة والشدة

واختلفت الآراء في حقيقة هذه المؤامرة ، فقال بعض
الرواة انها مؤامرة حقيقية ، كان القصد منها اغتيال رؤساء
الحزب العسكري وفي مقدمتهم عرابي . وقال البعض الآخر
انها مؤامرة خيالية . قوامها فزع عرابي وخوفه على حياته ،
فصدق الرواية التي خلقتها أوهام المفسدين ، وأراد الانتقام
من خصومه . وقد كان عرابي لا يفتأ تساوره الهواجس من
ناحية خصومه

وفي ٣٠ أبريل سنة ١٨٨٢ أصدر المجلس حكمه في
القضية ، وهو يقضى على الاربعين ضابطا المتهمين بالنفي
المؤبد الى أقاصى السودان ، مع تجريدهم من الرتب العسكرية

والامتيازات والنياشيين ، وان يكونوا متفرقين في الجهات التي ينفون اليها ولا تكون هذه الجهات في مركز الحكمدارية « الخرطوم » ولا المديرية ولا السواحل . وصدر هذا الحكم أيضا على اثنين من غير العسكريين مع تجريدتهما من الحقوق المدنية ، وأحيلت محاكمة خمسة غيرهما الى المحاكم الاهلية . وحكم على راتب باشا الذي عد محركا للمؤامرة بالتجريد من الرتب العسكرية والامتيازات والنياشيين ، وحرمانه العودة الى مصر ، واذا عاد يقضى عليه بالنفي على النحو السابق

رفع الحكم الى الحديو للتصديق عليه . فرآه بالغاً منتهى القسوة ، فامتنع عن اقراره ، ووقع من أجل ذلك خلاف كبير بينه وبين الوزارة ، اذ أصر على تعديل الحكم . وتمسكت الوزارة باقراره . وانتهى الأمر بأن أصدر الحديو ارادة سنية في ٩ مايو سنة ١٨٨٢ بتعديل الحكم الى النفي من القطر المصري ، والترخيص للمحكوم عليهم بالتوجه انى شاءوا خارج القطر مع عدم حرمانهم رتبهم ونياشيتهم . وقد وقع الحديو هذه الارادة بحضور السير ادوار مالت والمسيو سنكفكس قنصلى بريطانيا وفرنسا

على أن هذا التعديل لم يحسم الخلاف بين الحديو والوزراء ، فقد ذهب البارودى الى الحديو عقب توقيعه أمر التعديل ، ولامه في لهجة شديدة لنزوله على ارادة قناصل الدول واهماله رأى الوزراء . وطلب اليه اضافة عقوبة التجريد من الرتب العسكرية الى أمر التعديل . فاجتمع القناصل ثانية لدى الحديو عقب هذه المقابلة ، وانتهى الاجتماع باصرار الحديو على الارادة السنية التى أصدرها .

فهاج ذلك سخط الوزراء ، واجتمعوا يوم ١٠ مايو اجتماعا طويلا دام ثمانى ساعات انتهوا فيه الى وجوب انعقاد مجلس النواب للنظر فى هذا الخلاف - وكانت قد فضت دورته - وبدا على اجتماعهم روح المعارضة الشديدة

للخدنيو . فانكروا عليه حق العفو . . وصرح الخديو من ناحيته أنه لا يطيق استمرار هذه الحال لأنه يراود المساس بامتيازاته . ولما طال اجتماع الوزراء قلق قناصل الدول وأوجسوا خيفة من تفاقم الخلاف . وجاءوا أثناء الاجتماع وسألوا عما اذا كان ثمة خطر يهدد حياة الرعايا الاوروبيين ، فأجيبوا بالأشياء يتهدهم البتة ، وأبلغهم وزير الخارجية « مصطفى باشا فهمي » ، أنه بازاء استحالة الاتفاق مع الخديو . . ولأن رئيس الوزارة لا يمكن أن يستقبل في هذا الظرف ، فان المجلس قرر دعوة مجلس النواب الى الانعقاد لينظر في الخلاف القائم بين الخديو والوزراء

وكان لهذا القرار خطورته . . لان عرض الخلاف بين الخديو والوزارة على مجلس النواب مع اصرار الخديو على موقفه معناه التهديد بخلعه . . وهذا ما كان عرابي وصحبه يذكرونه في أحاديثهم

ولما كانت الدعوة الى اجتماع مجلس النواب يجب أن تصدر عن الخديو . . فقد أوفد مجلس الوزراء حسين باشا الدرهملي وكيل الداخلية الى الخديو لابلاغه القرار ، ولكن الخديو رفض عقد المجلس ، فدعت الوزارة النواب الى الاجتماع بواسطة المديرين . وهذا لا يعد اجتماعا قانونيا طبقا لاحكام الدستور « اللائحة الاساسية »

ولقد لبي أكثر النواب الدعوة ، فجاءوا القاهرة . . وتعددت اجتماعاتهم الخاصة ، وكان الوزراء لا يفتأون يعقدون مجلسهم لتقرير خطتهم تجاه الخلاف المتفاقم بينهم وبين الخديو

وفي ظهر يوم ١٢ مايو سنة ١٨٨٢ اجتمعوا في دار البارودي ومعهم بعض رؤساء الجيش . . ثم جاءهم محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب يصحبه عبد السلام بك المويلحي ، أحد النواب البارزين . ثم جاءهم بعض النواب ،

وتحدثوا في أمر الحلاف وتعددت الاجتماعات من النواب والوزراء ، وكان فريق من النواب يميل الى حسم الحلاف بالحسنى ، اذ رأوا أن استمرار الشقاق يهدد البلاد بأعظم الاخطار . . .

ولم يوافق النواب عامة على عقد المجلس بصفة رسمية لعدم مشروعية الاجتماع غير العادى الا بأمر من الحديو ، كما تقضى بذلك المادة ٩ من الدستور . . . وتعددت مع ذلك اجتماعاتهم غير الرسمية، ووقف النواب من أمر هذا الحلاف موقف الاستقلال والاعتدال ، فلم يعتبروا أنفسهم آلات صماء فى يد الحزب الغالب . ولم يدعنوا لارادة المسيطرين على هذا الحزب . . . بل تدبروا الأمر بوحى من ارادتهم فبرهنوا على استقلال يحمدون عليه ، وكانوا لحلفائهم مثلا صالحا فى الاضطلاع بأعباء النيابة وتقدير الامانة التى فى عهدتهم

وقد سنوى الحلاف مؤقتا بين الوزارة والحديو ببقاء الوزارة فى مركزها مع تعديل حكم المجلس العسكرى طبقا لما ارتآه الحديو

وكان يجمل بعرايى وصحبه أن يقبلوا هذا التعديل من بادى الأمر بغير حاجة الى ايجاد هذه الازمة . . . وكان الانفع للبلاد ما داموا قد قبلوا التعديل فى النهاية أن لا يثيروا من أجله حربا بينهم وبين الحديو فى وقت كانت الاخطار تكتنف مصرفيه وتهدد استقلالها . ولم يكن الحلاف الذى شجر بينهم وبين الحديو فى هذه الحادثة مما يستوجب عقد مجلس النواب ، لان عقد المجلس بصفة مستعجلة ، وبغير الاوضاع القانونية ، معناه اعلان الثورة على الحديو . ولم يكن بقى من أوجه الحلاف بعد أن اتفقت وجهة نظر الفريقين على تعديل الحكم سوى تجريد الضباط المحكوم عليهم من الرتب العسكرية أو عدم تجريدهم . . . والمجالس النيابية لا تعقد

بصفة غير عادية من أجل خلاف صغير كهذا
ومما يؤخذ على الزعماء أنهم خلال تلك الأزمات قد جاهروا
في اجتماعاتهم برغبتهم في خلع الخديو وتعيين الأمير حليم
باشا مكانه ، ولم يستمعوا الى نصائح المعتدلين الذين
حذروهم عواقب هذا الطيش . ولو كان على رأس الوزارة
رجل أكثر حكمة وأبعد نظرا في الأمور من البارودي ، لما
استفحل الخلاف بينها وبين الخديو الى هذا الحد . وهذا
ما دعانا الى الاعتقاد بأن سقوط وزارة شريف باشا لم يكن
من مصلحة البلاد في شيء ، وأنه بداية المرحلة الثانية للثورة
العراقية ، مرحلة الحطل والشطط

حضور الاسطولين الانجليزى والفرنسى

استفاضت الانباء في غضون الخلاف بين الوزارة والخديو
عن اعتزام انجلترا وفرنسا ارسال اسطوليهما الى
الاسكندرية ، وقد تحققت هذه الانباء . فقررت الدولتان
على أثر ما بلغهما من اشتداد الخلاف بين الخديو والوزارة
ودعوة مجلس النواب الى الاجتماع بدون أمره ، ارسال
اسطوليهما الى مصر ، اذ عدتا هذه الحالة حالة ثورة تستدعى
التدخل . وأفضى اللورد «جرانفيل» وزير خارجية انجلترا
بهذه الفكرة يوم ١٢ مايو سنة ١٨٨٢ الى المسيو «تيسو»
سفير فرنسا في لندن ، قائلا ان الحاجة ماسة الى القيام
بمظاهرة بحرية في مياه الاسكندرية . وقد صادفت هذه
الفكرة قبولا من الحكومة الفرنسية ، وسوغت الدولتان هذا
العمل بأن الغرض منه حماية رعاياهما من الاخطار التي
يستهدفون لها . ولم يكن ثمة خطر ولا خوف من هذه
الناحية ، وانما هي حجة مصطنعة ووسيلة باطلة تستر
الغرض الحقيقي ، وهو خلق الذرائع للتدخل المسلح في
شؤون مصر

وتلك كانت المظاهرة البحرية الثانية التي قامت بها

الدولتان خلال الحوادث العربية ، والاولى كانت في شهر
أكتوبر سنة ١٨٨١ لمناسبة حضور الوفد العثماني الاول
كما تقدم بيانه ، والثانية كانت أشد خطرا من الاولى ، اذ
أنها لم تكن مظهرة فحسب ، بل كانت مقدمة لضرب
الاسكندرية وللاحتلال البريطاني

اتفقت الدولتان على أن ترسل كل منهما ست بوارج الى
المياه المصرية ٠٠ وجاءت الانباء بأن الاسطولين على أهبة
الحضور ، فقبل الخبر في مصر بالقلق والانزعاج

كانت هذه الانباء جديرة بتحذير العربيين والتحذير عواقب
الحلاف بينهما ، لان مجيء الاسطولين الانجليزي والفرنسي
كان نذيرا بالتدخل المسلح في شؤون مصر ٠٠ ولكن لم
يعتبر الفريقان بهذا النذير ، واستمر كل منهما يكيد
للتآخر ، وهكذا تغلبت الشهوات الشخصية ونزوات
الرؤوس على مصالح الوطن العليا في أشد الساعات خطرا
أعلن زوال الحلاف ظاهرا يوم الاثنين ١٥ مايو سنة ١٨٨٢ ،
في الوقت الذي كانت البوارج الانجليزية والفرنسية تتأهب
لتمخر العباب قاصدة الاسكندرية

بدأت البوارج تصل الى مياه الاسكندرية يوم الجمعة ١٩
مايو سنة ١٨٨٢ ٠٠ ففي أصيل ذلك اليوم جاءت مدرعة
انجليزية ، وفي صباح السبت ٢٠ منه دخلتها سفينتان
أخريان ، وثلاث سفن فرنسية ٠ وكانت السفن الانجليزية
بقيادة الاميرال السير بوشان سيمور ، والفرنسية بقيادة
الاميرال كونراد ٠ ولما كان مجيئهما « بصفة ودية » فقد
أطلقت المدافع تحية لقدمهما !

وبعد ظهر يوم السبت نزل الاميرالان الى البر مرتدين
ملابسهما الرسمية ٠ وزارا محافظ الاسكندرية ، فرد لهما
الزيارة تبعا للتقاليد المعتادة ٠٠

وفي ٢١ مايو جاءت الاسكندرية أيضا سفينتان حربيتان

يونانيتين « تأمل ! » وبارجة انجليزية أخرى قادمة من مالطة ، وفي يوم الاثنين جاءت بارجة انجليزية وتوجهت الى بور سعيد ، وفي أوائل يونيه وصلت ثلاث بوارج انجليزية أخرى الى الاسكندرية كما جاءت بارجة فرنسية وجاءت أيضا بارجة أمريكية

مطالب إنجلترا وفرنسا

لم يكذب يحضر الاسطولان الانجليزي والفرنسي الى مياه الاسكندرية حتى أخذت الدولتان تخاطبان مصر بلغة التهديد والبيلاغات الرسمية . فبدأتا بطلب استقالة وزارة البارودي وخروج عرابي من القطر المصري . وأخذ المسيو سنكفكس قنصل فرنسا العام على عاتقه أن يسعى أول الأمر الى هذا الغرض « بطريقة ودية » ، فاتصل بزعماء العربيين بواسطة سلطان باشا ليحملهم على قبول هذه المطالب ، من غير حاجة الى بلاغ نهائي . فعرض عليهم سلطان باشا هذه المطالب كأنها مقترحات من عنده ، فرفضوا قبولها . ومن ذلك الحين فقد سلطان باشا ثقة العربيين ، وبدأ انحيازه الى صف الحديوي

ولو أن عرابي قبل هذه المقترحات وغادر البلاد لكان ذلك تضحية منه في سبيل مفاداتها من التدخل الاجنبي المسلح ، ولتركها على الأقل في ظروف أسعد حالا وأهون من رحيله عنها بعد هزيمة التل الكبير

وفي يوم الخميس ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ جاءت تعليمات الحكومتين الى قنصليهما . ومضمونها تقديم البلاغ النهائي الذي أعدته الى الوزارة المصرية ، وانتظار الجواب منها . وبعد ظهر ذلك اليوم قدم القنصلان الى البارودي بلاغ الدولتين في شكل مذكرة « نوتة » طلبا فيها استقالة الوزارة ، وابعاد عرابي باشا عن القطر المصري مؤقتا مع حفظ رتبته ومرتبته ونياشينه ، واقامة عبد العال حلمي

باشا وعلى فهمى باشا الديب فى الاريافى بجهات لا يخرجان
منها مع حفظ رتبهما ومرتباتهما ونياسينهما

رد الوزارة

اجتمع الوزراء يوم ورود المذكرة ، وقرروا رفض مطالب
الدولتين . ويقول البارودى انه نصح عرابى بقبولها فلم
يقبل هو واخوانه ، وأيد هذه الرواية أحمد بك رفعت
سكرتير مجلس الوزراء . . . اذ قال ان البارودى أفضى اليه
بأنه مقتنع بقبول هذه المطالب « ولكن الجهادية لم تقتنع ،
فقال له أحمد بك رفعت : « اقنعهم » فأجابه البارودى :
« لا يمكننى ، فاننا متحالفون مع بعض » ، وهذا يعطيك فكرة
عن الحالة السياسية فى ذلك الوقت العصيب ، ويدلك على
أن البارودى كان ياتمر بأوامر عرابى فى السياسة العامة ،
ولو خالفت رأيه . . . وليس هذا ما يجب على رئيس الوزارة
أن يعمل فى أزمة خطيرة يرتبط بها كيان البلاد

أما الحديو فقد أعلن قبول مطالب الدولتين . فاستقالت
وزارة البارودى فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ احتجاجا على مطالب
الدولتين وعلى قبول الحديو اياها ، فقبل الحديو استقالتها .
وهاجت الحواطر وخاصة بين الضباط لان قبول استقالة
الوزارة معناه اقصاء عرابى باشا عن وزارة الحربية

وبالرغم من استقالة الوزارة ، فان عرابى بقى على اتصال
دائم بضباط الجيش لكى يضمن أن لا يقبل الجيش وزيراً
للحربية سواه . . . وهذا ظاهر من الخطاب الذى أرسله
بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ الى أنصاره من الضباط ، فقد
أخبرهم فيه أنه مع استقالته من وزارة الحربية فإنه لم
يستقل من رئاسة الحزب الوطنى ، ويطلب اليهم أن ياتمروا
بأوامره وأن يحافظوا على الأمن

ويقول عرابى فى مذكراته انه أرسل هذه الرسالة
تلغرافيا الى جميع مراكز العسكرية بعد أن قابله قناصل

الدول وطلبوا اليه تأمين رعاياهم

لم يكن من الميسور في هذه الظروف تأليف وزارة جديدة
تخالف الوزارة المستقيلة في خطتها وتنال ثقة النواب
والضباط

ففي صباح يوم السبت ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ أى غداة
استقالة الوزارة عقد الحديو في سراى الاسماعيلية اجتماعا
كبارا برياسته ، حضره النواب والعلماء والاعيان وأصحاب
المناصب والرتب ٠٠ وكان من الحاضرين شريف باشا ،
فكلفه الحديو تأليف وزارة جديدة ، فأبى وأصر على الإباء

اجتماع خطير

وفى غروب ذلك اليوم - ٢٧ مايو - اجتمع النواب فى
دار محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب ، ووفد عليهم
كبار العلماء ٠٠ فعدوا اجتماعا حافلا ، ثم جاءهم عرابى
وهو فى شدة الغضب ، فأخذ يخطب فيهم متهددا متوعدا
كل من يناصر الحديو

وجاء جمع من كبار الضباط ، منهم عبد العال حلمى
باشا وعلى فهمى باشا الديب ، ومحمد عبيد بك ، وبصحبتهم
نفر غير قليل من صفار الضباط والجنود ، فدخلوا مكان
الاجتماع بشكل مظاهرة عسكرية يطلبون خلع الحديو علنا ،
ويتهددون من يظهر له الولاء ٠ وقد بلغ تهور العرابيين أشد
ما يكون ٠٠ اذلقى عرابى خطبة ملامها طعنا فى الحديو
وفى العائلة الحديوية ، ونادى بخلعه ، وختم خطبته بقوله :
« من كان معنا فليقم ! » فحدثت ضجة كبيرة فى المكان
ووقف الضباط ٠٠ ولكن معظم النواب والملكيين لم يقوموا ،
فتهددهم الاميرالاي محمد بك عبيدبالسيف ، فظلوا جالسين .
وتبين من ذلك الموقف أن النواب لا يوافقون عرابى على خلع
الحديو

ولم يكتف عرابي بذلك ، بل هدد بمحاصرة سراى
الاسماعيلية التى كان الحديو مقيماً بها ، وأمر باحضار آلاى
خليل بك كامل لهذا الغرض . وانتهى الاجتماع فى هرج
ومرج دون أن يظفر بضم النواب الى صفه ، ولما رأى هو
وطلبة ويعقوب سامى أن النواب لا يوافقونهم على اعلان خلع
الحديو ، اکتفوا بالالاحاح فى بقاء عرابى وزيراً للحربية ،
فقبل سلطان باشا أن يقوم بهذه الوساطة لدى الحديو فى
ذلك . . وقابل سلطان باشا الحديو فى ذلك اليوم بسراى
الاسماعيلية، وتحدث معه ملياً فى شأن الحلاف وايجاد طريقة
لتسويته ، ثم اجتمع بدار سلطان باشا جمع من النواب
والعلماء وضباط الجيش ، وانتهوا الى الاتفاق على مقابلة
الحديو ورجائه ابقاء عرابى باشا وزيراً للحربية ، لكى
لا يضطرب جبل النظام . فذهب وفد من النواب مؤلف من
سلطان باشا ، وحسن باشا الشريعى ، وسليمان باشا
أباظة ، الى سراى الاسماعيلية وقابلوا الحديو وعرضوا عليه
رغبتهم فى بقاء عرابى « ناظراً للجهادية » ، وبعد اصراره
على رفض طلبهم عاد فقبل رجاءهم وأصدر أمراً الى عرابى
بعادته الى وزارة الحربية ، هذا نصه :

« ولو أنكم استعفيتم ضمن هيئة النظار التى استعفت
مراعاة لحفظ الراحة والأمنية ، استصوبنا بقاءكم على نظارة
الجهادية والبحرية . وأصدرنا أمراً هذا لكم لتعلموه وتبادروا
باجراء ما فيه انتظام أحوال العسكرية بالطريقة الكافلة
لحفظ الامنية العمومية على الوجه المرغوب كما هو مقتضى
ارادتنا »

عاد اذن عرابى الى تقلد وزارة الحربية ورياسة الجيش
والسيطرة على الحكومة . وظلت النفوس قلقة تترقب
ما تتمخض عنه الحوادث ، وبقي عرابى وصحبه نافذى الكلمة
فى شؤون الحكومة كافة

مذمحة الاسكندرية

موقف الدول

ظلت إنجلترا مشتركة مع فرنسا في موقفهما حيال مصر حتى حضور الأسطولين . وقد ظهر اشتراكهما في العمل فيما وقع من الأحداث السابقة ، كوضع الرقابة الثنائية ، ثم المظاهرة البحرية الأولى التي وقعت في أكتوبر سنة ١٨٨١ ، ثم تقديم مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ التي أدت إلى سقوط وزارة شريف باشا ، وتقديم المذكرة الأخيرة التي أدت إلى استقالة وزارة البارودي . . على أن إنجلترا قد اعترفت بعد أن قطعت هذه المرحلة التمهيدية أن تنفرد بالعمل تحقيقا لأغراضها الاستعمارية . . ولم يخف اللورد جرانفيل هذه النية عن الحكومة الفرنسية فقد أبلغ المسيو دى فريسينييه رئيس وزراء فرنسا بما يأتي : « أننا كنا سعداء بالأمس إذ شاطرنا حكومتكم رأيها حين كنا نأمل الوصول إلى نتيجة مرضية ، ولكن مع الأسف ليست هذه هي الحالة الآن »

وصرح السير ادوار مالت قنصل إنجلترا العام في مصر يوم ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ « أنه لا يعتبر نفسه مقيدا بالوسائل المنطوية على التساهل الواردة في مذكرة ٢٥ مايو »

وبدت نية الانفراد بالعمل من الجانب الإنجليزي بمظهر فعلى فيما بعث به أميرال الأسطول البريطاني إلى حكومته يوم ٢٩ مايو سنة ١٨٨٢ ينبئها بأن المصريين ينشئون بطارية تجاه إحدى بوارج الأسطول ويطلب إرسال بوارج أخرى ، فلبت الحكومة طلبه . ودل هذا العمل على نية إنجلترا في احتلال مصر

ورأى مسيو دى فريسنيه انه يستطيع انقاذ الموقف بدعوة الدول الى عقد مؤتمر للنظر في المسألة المصرية ، فعرض في ٣٠ مايو سنة ١٨٨٢ على الدول الأوروبية الكبرى عقد هذا المؤتمر .. فلم تتردد انجلترا في قبول هذه الفكرة ، وبادر اللورد جرانفيل وزير خارجيتها باعلان قبولها اذ كان يعتقد ان السياسة الانجليزية لا يصعب عليها ان تبنت دع الحوادث التي تسوغ تدخلها المنفرد في مصر

الوفد العثماني الثاني

في اثناء ازمة استقالة وزارة البارودي ارسل الخديو توفيق برقية الى السلطان ينبئه فيها عن هياج الضباط ، فجاءه الرد من الباب العالي بأن السلطان باعث اليه بلحنة للنظر في المشكلة .. ففي اليوم الثاني من شهر يونيه سنة ١٨٨٢ عين مصطفى درويش باشا معتمدا عثمانيا ساميا للحضور الى مصر ، وعهد اليه برأسة وفد ارسله السلطان الى مصر لمعالجة الحالة فيها . وكان هذا جوابها على رسالة الخديو وعلى فكرة عقد مؤتمر دولي للنظر في المسألة المصرية ، فقد كان ظنها ان حضور « مندوب شاهاني » يعني عن عقد مثل هذا المؤتمر ، ويكفي لاعادة السلام والوثام في مصر . وكذلك كانت سياستها قائمة على الجهل وقصر النظر ، فبينما كانت انجلترا تعمل على التدخل الحربي وترسل اسطولها تمهيدا وتأييدا لهذا التدخل ، فان الحكومة التركية توهمت ان مجرد ايفادها مندوبا ساميا كدرويش باشا يعيد الامور الى نصابها في مصر ، ويحول دون تدخل انجلترا . وتوهمت ان عدم اشتراكها في المؤتمر يمنع الدول من ان تتدخل او تبرم أمرا في المسألة المصرية

كان هذا هو الوفد العثماني الذي جاء مصر في اثناء الحوادث العربية ، والوفد الاول هو الذي حضر في شهر اكتوبر سنة ١٨٨١ برياسة على نظامي باشا كما تقدم بيانه

وبهمنا أن نقرر أن كلا الوفدين لم يحضر بنية خالصة نحو مصر ، بل حضر للمظاهرة وللإعلان عن سلطة تركيا في القطر المصري ، دون أن يعمل كلاهما أى عمل نافع في فض الخلاف بين الخديو والجيش أو في انقاذ مصر من مطامع إنجلترا

جاء الوفد العثماني الثاني برآسة درويش باشا في الوقت الذي اكتمل فيه عدد البوارج الانجليزية والفرنسية في مياه الاسكندرية .. وقد كانت رؤية هذه البوارج كافية لفهامه أن الموقف جد عصيب ، وأن حضوره بعسفته مندوبا عن السلطان لا يمكن أن يؤثر في الموقف شيئا بازاء تلك المدافع الضخمة الفاغرة أفواهاها ، وتلك المعدات الحربية التي تنذر بالشر والدمار ، وأن هذا الموقف لا يحله حضور مندوب عثمانى عدته المظاهر الفارغة التي يحاط بها ، ولا يهيمه قبل كل شيء الا الرشا والاموال التي يتطلع اليها



كل ما فعلته تركيا اذن تجاه حضور الاسطولين الانجليزي والفرنسي أن أوفدت درويش باشا المذكور ، ثم أرسلت قبل وصوله الى مصر تلغرافا في ٥ يونيه بأن وزارة الخارجية البريطانية ابلفت السفارة التركية في لندن بأن الجنود المصرية تجرى التجهيزات والترميمات في حصون الاسكندرية على نية تهديد الاسطولين الانجليزي والفرنسي ، وأن الباب العالي يطلب منعها اذا كانت جارية . ثم اردف ذلك بتلغراف آخر في اليوم التالي يستعجل الرد

وكان هذا البلاغ من وزارة الخارجية البريطانية بداية التحرش بالسلطات المصرية ، اذ بنى على ما زعمه الاميرال سيمور من أن السلطات المصرية تحصن القلاع المواجهة

للأسطول . فكان ذلك السبب المنتحل باعثا تركيا على طلب الكف عن هذه التجهيزات . وراى عرابى ازاء هذا الالحاح ان يأمر بالكف عنها ، وأرسل الى الخديو كتابا بذلك فى ٥ يونيه سنة ١٨٨٢ خلاصته ان هذه التجهيزات انما هى ترميمات اعتيادية لا يمكن الاستغناء عنها فى اى وقت وانها لم تكن لقصد سيىء ، بل هى ضرورية لبقاء الاستحكامات الواجب حفظها وتعهدتها بدوام الترميم والاصلاح

ونوه فى النهاية الى ان استمرار وجود تلك الترميمات هو السبب الوحيد لتسكين روع الامة المصرية وازالة القلق والاضطراب المستولى على القلوب من وجود الاسطول الانجليزى فى المياه المصرية واجرائه حركات ومناورات حربية داخل الميناء وخارجه واخذة مقاسات اعماق المياه واقتراب السفن الانجليزية من الشواطىء امام الاستحكامات ، وان هذه الاجراءات هى التى تعتبر تهديدات حقيقية ، وهى التى هيبت افكار الامة المصرية واحدثت الاضطراب ، ومع ذلك فانه حرر بوقف الترميمات المذكورة « رجاء عودة الدونامة الانكليزية » ، وقد وقفت فعلا اعمال الترميم من ذلك الحين

وانك لترى فى موقف تركيا حيال مصر احراجا ظاهرا لها ، فان كل الدلائل تدل على نية التحرش من جانب الانجليز ، ومع ذلك فان الحكومة التركية لم تتحرك الا لتطلب من السلطات المصرية الكف عن اجراء الترميمات بالحصون . وكان هذا الطلب تأييدا ظاهرا للسياسة الانجليزية ، ولم يكن ايفاد درويش باشا فى هذا الموقف العصيب الا عملا عقيما لم تفد مصر منه شيئا

وصل درويش باشا الى الاسكندرية يوم ٧ يونيه سنة ١٨٨٢ على ظهر اليخت السلطانى « عز الدين » ، يصحبه ابنه ومعه الشيخ احمد أسعد أحد المقربين الى السلطان عبد الحميد ووكيل الفراشة بالمدينة المنورة ، وبعض الضباط

والمأمورين .. وبلغ عدد الوفد وحاشيته ٥٨ شخصا . وقد كان كلا الفريقين يعمل على اجتذابه الى ناحيته ، وبدا هذا التزاحم منذ وصل الوفد الى الاسكندرية ، فقد أوفد الخديو على ذو الفقار باشا السر تشريفاتي بصحبه حسن حلمي باشا من أعضاء مجلس الأحكام وطه لطفى باشا من الياوران لاستقباله على ظهر اليخت ..

وارسل عرابي من ناحيته يعقوب سامي باشا وكيل وزارة الحربية ، ووقع الخلاف بين الرسولين في أثناء المقابلة . ولكن درويش باشا استقبل كليهما بالبشاشة ، ونزل وصحبه بسرأي رأس التين . وفي اليوم التالي ركبوا قطارا خاصا أقبلهم الى العاصمة ، وقد عرجوا في الطريق على مدينة طنطا حيث زاروا مقام السيد احمد البدوي ، يتبركون بزيارته .. ثم استأنفوا السفر الى أن بلغوا العاصمة ، ونزلوا بسرأي الجزيرة التي أعدت لاقامتهم حتى تنتهي مهمتهم ، وبعد أن أخذوا راحتهم ذهبوا الى سراي الاسماعيلية فقابلهم الخديو بالترحاب ورد الزيارة للمنذوب العثماني بسرأي الجزيرة ، على أن الخديو لم يكتف عن درويش باشا استيائه من حسن مقابلته لمنذوب عرابي ومن لهجة الخطاب حين قابله بسرأي الاسماعيلية .. فتظاهر درويش باشا بأنه جاء لتثبيت سلطة الخديو

وكانت خطة الوفد ان يتظاهر لكلا الفريقين المتخاصمين (الخديو والعرابيين) أنه معه .. فمن مظاهر تأييده للعرابيين أنه طلب نحو مائتي نيشان لضباط الجيش مكافأة لهم على ولائهم واخلاصهم للذات الشاهانية ، وطلب لعرابي باشا النيشان المجيدي من الطبقة الاولى . فكان هذا علامة على رضاء الاستانة عنه وعن مسلكه ، على أن درويش باشا قد انتهى الى الانضمام علانية للخديو !..!

وظهر تحول درويش باشا الى جانب الخديو من نصحه

لعرايى بالذهاب الى الاستانة ليقابل السلطان ، واكد له انه سيقبى منه كل رعاية واکرام . وقد فطن عرايى الى عواقب هذه النصيحة ، وانه قد لا يعود من الاستانة اذا هو ذهب اليها ، فاعتذر للمشير العثماني بان الامة لا تسمح له بمفادرة البلاد . والنصيحة وان كانت في ذاتها ليست صادرة عن نية حسنة ، ولكننا نعتقد ان رحيل عرايى في تلك الآونة كان خيرا من بقاءه في مصر . ومهما تكن عواقب رحيله عنها فانها تهون الى جانب ما حل بمصر وبعرايى ذاته من الكوارث بعد ذلك ..

ولكى نقدر مبلغ ما كان لحضور درويش باشا من الاثر ومبلغ عجزه عن معالجة الموقف ، يكفي أن نذكر انه لم يكذب على حضوره بضعة ايام حتى وقعت مذبحة الاسكندرية المشهورة وذلك في ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ ، فكانت اعلانا رهيبا باخفاق مهمة المندوب العثماني ، وقد حضر ضرب الاسكندرية يوم ١١ يوليه ثم انقلب الى الاستانة في ١٩ يوليه سنة ١٨٨٢ دون أن يعمل اى عمل لمنع وقوع هذه الكوارث

بعد استقالة البارودى

كانت الحالة في اشد الاضطراب بعد استقالة وزارة البارودى ، فالوطنيون من جهة توقعوا شرا مستطيرا من مجيء الاسطولين الانجليزى والفرنسى ، واخذوا يترقبون الحرب والقتال من ساعة الى اخرى ، والاجانب من جهة اخرى علموا ان البلاد قادمة على حرب .. فكانوا يخشون على حياتهم أن تستهدف للخطر اذا قامت الحرب المنتظرة ، فمصدر الاضطراب هو في مجيء الاسطولين ، لا في استقالة وزارة البارودى ذاتها ، لان هذه الاستقالة ما كانت لتحدث في البلاد حدثا لو وقعت في ظروف عادية .. فلو انها استقالت دون أن يكون الأسطولان مرابطين في

الاسكندرية لأمكن حل الازمة الوزارية بغير عناء كبير ، اما
بإعادة وزارة البارودي ذاتها ، أو بتأليف وزارة أخرى
تضطلع بأعباء الحكم وتعمل على تهدئة الخواطر . ولكن وجود
الأسطولين قد أوجد حالة غير طبيعية ، إذ كان مجيئهما مظهرا
للتهديد والوعيد . . فبقيت مناصب الوزارة شاغرة منذ
٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ ، وتولى الخديو سلطة الحكم مؤقتا ،
ثم اضطر أن يعيد عرابى باشا الى وزارة الحربية خوفا من
انتقاض الجيش على الحكومة ، وبقيت الوزارات الأخرى
شاغرة

وأخذ الأجانب يهاجرون من القاهرة والأقاليم الى
الاسكندرية ، ليكونوا تحت رعاية الأسطولين وعلى مقربة
منهما ، ففصت مدينة الاسكندرية بالأجانب من سكانها ومن
القادمين اليها من الأقاليم . وكان احتشادهم فيها من
الاسباب الباعثة على تفاقم الهياج ، لأن أحاديثهم كانت تدور
حول اقتراب وقوع القتال وما يستهدفون له من غضب
الأهلين إذا نشبت الحرب بل قبل نشوبها ، لأن مجرد وجود
الأسطولين في مياه الاسكندرية وتقديم بلاغ الدولتين الى
الحكومة المصرية وإصرارهما على إجابة مطالبهما . . كل ذلك
كان رمزا لاعتداء الدولتين الأوربيتين على البلاد واهاجة
الخواطر

مذبحة الاسكندرية

في هذا الجو من اضطراب الخواطر وقعت الحادثة المعروفة
بمذبحة الاسكندرية . . ففي يوم الأحد ١١ يونيه سنة
١٨٨٢ ، في نحو الساعة الثانية بعد الظهر ، وقع شجار بين
أحد المالطين من رعايا الانجليز وأحد الأهلين يدعى « السيد
العجان » . . كان المالطي هو البادئ فيه بالعدوان ، فقد
كان الوطنى صاحب حمار ركبه المالطي وأخذ يطوف به من

صبيحة النهار متنقلا من قهوة الى اخرى ، وانتهى طوافه الى حانة « خمارة » قريبة من قهوة القزاز بالقرب من مخفر اللبان بأخر شارع « السبع بنات » . . فطالبه الوطني بأجرة ركوبه فلم يدفع له سوى قرش صباغ واحد ، فجادله في قلة الأجر . فما كان من المألطى الا أن شهر سكيننا طعنه بها عدة طعنات دامية مات على أثرها

وقع هذا الحادث في الزقاق الكائن خلف « قهوة القزاز » ، فهرع رفاق القتيل الى ذلك المكان ، يريدون أن يمسكوا بالقاتل ، ولكنه فر الى أحد المنازل المجاورة . وأخذ المألطيون واليونانيون الساكنون بالقرب من مكان الحادث يطلقون النار على الأهلين من الأبواب والنوافذ ، فسقط كثير منهم بين قتيل وجريح . . فثارت نفوس الجماهير تطلب الانتقام لمواطنيهم ، وتحرك طبقة الدهماء للاعتداء على الأوربيين عامة ، فأخذوا يهجمون على كل من يلقونه منهم في الطرقات أو في الدكاكين ويوسعونهم ضربا . . وكان سلاحهم في هذه المعركة العصي والهرارات ليس غير

وانبث الدهماء في المدينة يستنفرون الناس للقتال ، ويقتلون من يلقونه من الأفرنج ضربا بالعصي والهرارات ، ونهبوا دكاكين شارع السبع بنات . وامتد الهياج من هذا الشارع الى الشارع الإبراهيمي والى شارع الهماميل وشارع المحمودية وجهة الجمرك والمنشية وشارع الضبطية « رأس التين » وغيرها من الشوارع التي يقطنها الأوربيون أو يمرون منها ، وقد قتل كثير منهم أمام الضبطية إذ كانوا قادمين من الترسانة عائدين من زيارتهم للبوارج الإنجليزية والفرنسية ، وكان الأوربيون من ناحيتهم يطلقون الرصاص من النوافذ على الأهلين ، فقتل من الجانبين خلق كثير

وإذ كان البادية بالعدوان أحد الرعايا « المألطين » وقد شاهده بعض الحاضرين يلوذ بالفرار الى منزل يسكنه

مواطنوه ، فقد أرسل قسم اللبان الى المستر كوكسن قنصل
انجلترا في الشغل لايفاد احد موظفي القنصلية لكي يخرج
المعتدى من ذلك المنزل . فحضر المستر كوكسن بنفسه
اثناء اشتداد الهياج ، فاصيب بضربة حجر وعصا جرح
بسببها جرحا بليغا . وجرح ايضا في ذلك اليوم قنصل
اليونان وقنصل ايطاليا ، فكانت اصابة القناصل من مظاهر
خطورة الحالة

وكان عمر باشا لطفى محافظ المدينة حين بدأت الحادثة
يتولى رئاسة قومسيون تحقيق الجمرک بدار المحافظة ،
فأبلغه احد موظفي الضبطية نبا الشجار الذي وقع بين
الوطنى والمالطى . وكان ذلك في نحو الساعة الثالثة بعد
الظهر ، فأوفد حسين بك فهمى وكيل المحافظة الى مكان
الواقعة لفض الخلاف ، ثم جاء بعد ربع ساعة نبا باستفحال
الفتنة وتجسمها ، وان السيد بك قنديل مأمور الضبطية
مريض في منزله . فذهب بنفسه الى جهة الواقعة بشارع
السبع بنات

وهناك أدرك خطورة الفتنة ورأى ازدحام الشارع
بالتجمهرين ، فطلب من اسماعيل باشا كامل قومندان الجنود
بالاسكندرية ارسال المدد من الجند لوقف الهياج . فتباطأ
الأمر الاى مصطفى بك عبد الرحيم قائد الاى الخامس الذى
كان مرابطا برأس التين والقائمقام سليمان سامى داود قائد
الاى السادس الذى كان بباب شرقى في ارساله الجند ،
ولم يحضروا الا في الساعة الخامسة مساء قبل المغرب
بساعة ، وحين جاء الجند فرقوا المتجمهرين بغير صعوبة ،
وانتهت الفتنة في مغرب الشمس ، فساد المدينة سكون
رهيب ، اذ لزم الناس بيوتهم ، وختل الطرقات من المارة ،
وانقضى الليل والناس في وجل وفرع

وبلغ عدد القتلى في هذه الحادثة ٤٩ منهم ٣٨ من الأجانب
والباقون من الأهلين

اجتماع القناصل بالاسكندرية

اجتمع القناصل مساء يوم الحادثة ، وكان من بينهم
الكاتب مولينو من ضباط الدارعة الانجليزية « انفسبل » ،
وقد عهد اليه الاميرال سيمور أن ينوب عن المستر كوكسن
في ادارة القنصلية عقب اصابته في الحادثة . وحضر الاجتماع
محافظة المدينة ، وتداولوا فيما يجب اتخاذه لاعادة النظام
وتهدئة الخواطر ، فصرح كبار ضباط الجيش بالاسكندرية
انهم متكفلون بحفظ الامن . . على أن لا يتدخل الأسطولان
في الامر ، فطلب القناصل من قائدي الأسطولين أن لا يتخذا
تدابير ظاهرة ، ولكن بعض الزوارق الانجليزية شوهدت في
منتصف الليل قادمة من احدى بوارج الاسطول ترسو على
شاطئ الميناء الشرقي

وكان مجيئها تنفيذا لتعليمات الاميرال سيمور الذي أصدر
امره بأن تخرج البارجة « سوبرب » من الميناء الغربي وترسو
خارج الميناء الشرقي ، وأن ترسل بعض الزوارق الى البر
لنقل النساء والاطفال الى البارجة ، فاعترض الضباط على
هذه الوسيلة ، اذ رأوا في حضور الزوارق الانجليزية الى
البر ما يدعو الى هياج الجمهور والجنود ، فوعد نائب القنصل
البريطاني بابعاد الزوارق عن البر ، وانفض الاجتماع الاول
على ذلك

وقع النبا في العاصمة

كان عرابي بالقاهرة حين وقعت الحادثة ، وقد علم بها
تلغرافيا قبل الساعة الخامسة مساء ، فأسف لها أسفا
عظيما . . ولما ذاعت أخبارها في العاصمة مساء ١١ يونيه
قوبلت بالاستياء والاستنكار في الدوائر الوطنية ، لما توقعه

العارفون من عواقبها الوخيمة . وكانت ضربة موجّهة الى
العراقيين ، لان اقل ما تدل عليه ان زمام الامن قد افلت
من ايديهم ، وانها تتخذ حجة ضدهم على انهم غير قادرين
على ضبط الامن وصيانة الأرواح ، وبخاصة بعد ان اعيد
عراي الى وزارة الحربية وتعهد بكفالة الامن والنظام

وكانت هذه المذبحة نذيرا للعراقيين بأن البلاد قادمة على
خطر كبير ، اذ لم يكن خافيا أن السياسة الانجليزية قد
دبرت الوسائل لوقوعها تحقيقا لأغراضها في مصر . ولكن
العراقيين لم يقدروا العواقب حق قدرها . وقد اتخذ
القناصل هذه الحادثة ذريعة لمخاطبة ولاة الامور في العاصمة
بلهجة شديدة طالبن حماية الاجانب وأموالهم في البلاد .
وقررت الحكومة مساء ١١ يونيه ايفاد لجنة الى الاسكندرية
للنظر في امر تلك الحادثة والكشف عن اسبابها والتحقيق مع
المتهمين فيها

وعقد الخديو اجتماعا في سراي عابدين صبيحة يوم الاثنين
١٢ يونيه ، حضره محمد شريف باشا ودرويش باشا المندوب
العثماني وقناصل فرنسا وانجلترا والنمسا والمانيا واطاليا
والروسيا الذين جاءوا يطلبون تأمين رعاياهم على ارواحهم
وأموالهم . . فجرت المباحثة في هذا الاجتماع فيما يجب
اتخاذة حيال حوادث الاسكندرية ، فاستقر الرأي على إعطاء
وكلاء الدول السياسيين الضمانات الوثيقة التي تكفل إعادة
الامن الى نصابه ، وصيانة ارواح الاجانب وأموالهم

ومن اهم هذه الضمانات امثال عرابي باشا وأوامر الخديو ،
فدعى عرابي الى حضور الاجتماع ، وخطب في الامر فأجاب
بالقبول ، وزاد ان تعهد للمجتمعين بمنع ما من شأنه اثاره
الخواطر ، كالاتتماعات العامة وانعقاد الجمعيات والقاء الخطب
ونشر المقالات المهيجه ، وابان أن في مقدوره بمساعدة جنوده
تأييد الامن واطرار الراحة والطمأنينة ، وتعهد الخديو

بإصدار الأوامر الكفيلة بتهدئة الخواطر . وقال درويش باشا أنه يأخذ على عاتقه تنفيذ الأوامر الخديوية بأن يشترك مع عرابى فى إنفاذها ويشاركه المسئولية فى هذا الصدد ، فاكفى وكلاء الدول ظاهرا بهذه العهود ، وانفض الاجتماع

وانفاذا لهذه العهود أصدر الخديو أمرا الى عرابى باشا بالتنبيه على قواد الجيش وضباطه وجنوده بالقاهرة والاسكندرية والأقاليم بزيادة الدقة والسهر على الأمن العام

وأصدر الخديو أمرا بهذا المعنى الى المحافظين والمديرين ، ونشر عرابى فى ذلك اليوم اعلانا بدعوة الجمهور الى الأخلاق الى السكينة والطمأنينة . وأذاع أمرا آخر وجهه الى قواد الجيش وضباطه وغيرهم يدعوهم الى بذل أقصى جهودهم لآقرار الأمن والراحة والنظام . وزادت الحكومة قوات الجيش فى الاسكندرية لتكون كافية لقمع كل فتنة تحصل بين الأجانب والأهلىن ، فانفذت إليها الأوامر الثانية والأولى الرابع وعهدت بقيادتهما الى طلبة باشا عصمت الذى صار منذ ذلك الحين قومنداننا عاما لقوات الجيش فى الثغر

نزوح الأجانب عن البلاد

وكانت الأنباء التى يتناقلها الأجانب مجمعة على أن الحرب لا محالة ناشبة فى مصر . . وكانوا يتوقعون من آن لآخر أن تطلق البوارج الإنجليزية والفرنسية قنابلها على المدينة ، وأن قوات الدولتين لا تلبث أن تهاجم البلاد . وفى هذه الحالة لا يأمنون على أنفسهم اذا نشبت الحرب أن يستهدفوا لانتقام الأهلىن . . ومن هنا جاءت فكرة نزوح الأجانب عن البلاد ، فأخذ القاطنون منهم بالاسكندرية يهاجرون منها بجزءا ، والأجانب فى القاهرة والأقاليم يفدون الى الاسكندرية للإقلاع منها الى الخارج ، وبدأ رحيل الأوربيين عن البلاد فى اليوم التالى لمذبحة الاسكندرية ، وكثرت جموعهم النازحة

في الأيام التالية . ونزل المهاجرون منهم الى السفن التي كانت راسية في الميناء ينتظرون أن تفلح بهم

وبلغ عدد الراحلين منهم يوم ١٢ يونيه سنة ١٨٨٢ اكثر من عشرة آلاف مهاجر نزلوا الى البحر متفرقين في البواخر والسفن الشراعية ، ولم تعارض ادارة جوازات السفر ولا الجمارك احدا منهم في النزول الى البحر ، فكثرت جموع المهاجرين يحملون اموالهم وامتععتهم ، وامتلا الميناء بالسفن المقلّة لهم ، وظلت الهجرة مستمرة في الأيام التالية حتى بلغ عدد الراحلين لغاية يوم ١٨ يونيه ٣٢٠٠٠ مهاجر وبلغ عددهم ستين الفا قبيل ضرب الاسكندرية ، فكان هذا السيل المتدفق نذيراً بما يتمخض عنه ألبو من الاحداث الجسيمة

ومما ساعد على تعاظم سيل الهجرة ان قناصل الدول رغبوا الى رعاياهم الرحيل عن البلاد ، وافضوا اليهم بأنهم يتوقعون حوادث اشد هولاً من مذبحه ١١ يونيه ، وأن الحرب وشيكة الوقوع ، فسارعوا الى الهجرة . وأعدت كل دولة سفناً لنقل رعاياها ، فهرع الفقراء والمعوزون الى النزول اليها ، وأخذ الموسرون منهم أماكنهم في البواخر المعتادة ، وتسلسل الأوربيون من كل ناحية في القطر المصري قاصدين الميناء ، حتى خيل لمن يرى جموعهم الراحلة انه لم يبق منهم في البلاد الا نفر قليل

وزاد الناس شعوراً بخاطر الموقف انتقال الخديو فجأة من العاصمة الى الاسكندرية ، فقد اعتزم السفر اليها عقب حادثة ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ ، وحجته تهدئة الخواطر فيها ، وسافر اليها يوم الثلاثاء ١٣ يونيه ، وودعه على المحطة عرابي باشا وزير الحربية ، وقبل ان يتحرك القطار عهد الى عرابي مراقبة احوال القاهرة والسهر على الأمن العام فيها واتخاذ الاحتياطات الكفيلة بمنع وقوع أى حادث ، وصحبه

في سفره درويش باشا المندوب العثماني

من المسئول عن المذبحة ؟

لا شك ان حضور الاسطولين الانجليزى والفرنسى هو السبب الاول لحوادث ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ ، فقد هاج حضورهما الخواطر وأوغر صدور المصريين على الأوربيين عامة لما في مجيئهما من معنى التحدى والعدوان ، كما انه أغرى الأوربيين بالوطنيين لشعورهم بأن الاسطولين انما جاءا لحمايتهم ولاذلال المصريين

كتب الشيخ محمد عبده (الاستاذ الامام) في هذا الصدد يقول :

« ان الحكومة الانجليزية على عاداتها في اختلاق العلل وارتجال المساءات قلبت وجوه المسائل ، واستدبرت طالع الحق ، واستقبلت وجه مطمعها ، واتخذت مجرد التغيير في بعض نظمات الحكومة الخديوية سببا للمناوأة ، واندفعت لتسيير مراكبها الى مياه الاسكندرية تهديدا لحكومة الخديو وعدوانا عليه ، ثم نفخ بعض رجالها في انوف ضعفة العقول من الاجانب المقيمين بالثغر حتى أوقدوا فتنة هلك فيها الساكنين قضاء لشهوة انجليزية ، واقامت منها حكومة انكلترا حجة في العدوان على الأراضى الخديوية ، ولو ان بصيرا نظر الى احوال القطر المصرى بعين صحيحة من مرض الفرض لعلم ان بداءة الخلل في ذلك القطر من يوم ورود المراكب الانكليزية لثغر الاسكندرية ، ولا نسبة بين ما كان قبل ذلك من عموم الامن ورواج الأعمال وانتظام المصالح وبين ما كان بعده »

فالمسئولية العامة تقع على كاهل السياسة البريطانية والفرنسية . أما المسئولية الخاصة في وقوع المذبحة بالذات فستطيع ان تبينها من أن أول من أشعل الفتنة مالطى

من رعايا بريطانيا واخ لخدام القنصل البريطاني ، ولا يمكن أن يكون هذا من قبيل المصادفات ، والسياسة البريطانية هي التي استغلت الحادثة وهولت فيها وجسمتها لتتدرع بها الى التدخل المسلح في شؤون البلاد ، وقد وصفها المسيو فريسينيه رئيس وزارة فرنسا في ذلك الحين وصفا لا مبالغة فيه ولا تهويل ، اذ قال بانها من الحوادث العارضة التي تقع احيانا في الثغور التي يسكنها عدة اجناس ، وشبهها بالفتنة التي حصلت قبل عام في مرسييا بين العمال الايطاليين والفرنسيين

وزارة اسماعيل راغب باشا

بقيت البلاد بلا وزارة منذ استقالة البارودي اى من ٢٧ مايو . . فلما وقعت حوادث ١١ يونيه اتجهت الأنظار الى وجوب تأليف وزارة تضطلع بأعباء الحكم وتضع حدا للفوضى التي استهدفت لها البلاد

وكان الخديو قد بارح القاهرة ووصل الى الاسكندرية عقب مذبحه ١١ يونيه كما اسلفنا ، فسعى قنصلا المانيا والنمسا لديه باتفاقهما مع مندوب تركيا للتقريب بين الخديو وعرابى وترغيبه في تأليف وزارة جديدة يبقى فيها عرابى وزيرا للحربية . فاخذ الخديو يستشير بعض رجال الدولة في امر تأليف الوزارة الجديدة . فاستدعى شريف باشا ثم مصطفى فهمى باشا ثم عمر لطفى باشا وغيرهم ، وكلف كلا منهم بتأليف الوزارة . فأبوا جميعا لما كان بينهم وبين عرابى من الجفاء . وتدخل قنصلا المانيا والنمسا ومندوب تركيا من جديد ، واتصلوا بعرابى وتفاوضوا معه في هذا الشأن ، واستقر رأيهم بعد استطلاع رأيه على النصح للخديو باختيار اسماعيل راغب باشا لتشكيل الوزارة . وعلى ذلك الف راغب باشا الوزارة وفيها عرابى وزيرا للحربية كما كان

ولو حسنت نيات انجلترا لامكن لوزارة راغب باشا ان
تعيد الامور الى نصابها وتزيل الآثار السيئة التي نجمت عن
حوادث ١١ يونيه ، فان هذه الحوادث قد وقع مثلها في بعض
ثغور البلاد الاوربية دون ان يترتب عليه سلب استقلالها
وانتهاك حقوقها . ولكن انجلترا التي دبرت مذبحه
الاسكندرية أبت الا ان تستغلها دون نزاهة ولا هوادة حتى
تصل الى احتلال مصر . وكان من تدابيرها الا تمكن وزارة
راغب باشا من تهدئة الخواطر واقرار الأمن في نصابه . .
واغلب الظن انها لم تكن تبغى تأليف الوزارة لكي تبدو
البلاد في حالة غير عادية وتتخذ من ذلك ذريعة الى التدخل
في شؤون البلاد . . فلما تألفت قابلتها السياسة الانجليزية
بالجفاء وعدم الثقة والغض من قدرتها على اعادة الأمن الى
نصابه ، واخذت تخلق لها العقبات والمراقيل . وبارح السير
ادوار ماليت قنصل بريطانيا العام الاسكندرية يوم ٢٧ يونيه
وأناوب عنه المستر كارتر ايت الذي شهد ضرب الاسكندرية .
وغادر المدينة ايضا المستر كوكسن القنصل البريطاني .
وأوعزت الحكومة البريطانية الى السير اوكلن كولفن الرقيب
المالى الانجليزى بالامتناع عن حضور جلسات مجلس الوزراء .
وهذه علائم ونذر تنبئ عما كانت تبته السياسة الانجليزية
من اثاره الحرب والقتال

386° COLTON

ميشاق النزاهة

مؤتمر الاستانة

دعا المسيو دي فريسينيه رئيس الوزارة الفرنسية الدول الأوربية الكبرى الى عقد مؤتمر للنظر في المسألة المصرية ، فلبى هذه الدعوة كل من إنجلترا والمانيا والروسيا وايطاليا والنمسا . . أما تركيا فانها رفضت الفكرة بحجة ان ايفاد مندوبها درويش باشا الى مصر كاف لحل مشكلتها ! وقد اعتزمت ايفاده الى مصر في الوقت الذي علمت فيه باقتراح عقد المؤتمر ، اى انها عارضت المؤتمر بارسال مندوب سام الى مصر واتخذت من ارساله وسيلة لرفض عقد المؤتمر ، واحتجت أيضا بان الأحوال في مصر لا تستدعى عقد مؤتمر بعد تأليف وزارة راغب باشا واضطلاعها بأعباء الحكم واعادتها الأمن الى نصابه ، فلم يبق شيء يمكن ان يتفاوض فيه المؤتمر وقد ابلغ وزير خارجية تركيا سفراء الدول الأوربية بالاستانة هذا القرار ، ولكن الدول لم تعبا به واعتزمت عقد المؤتمر . وبقيت تركيا على امتناعها ورفضت الاشتراك فيه حتى ضرب الاسكندرية ، فكان من المهازل السياسية ان يجتمع مؤتمر دولي في الاستانة للنظر في المسألة المصرية دون ان تشترك فيه حكومة الاستانة ذاتها ، ودون ان تشترك فيه مصر ، وكان واجبا على كليهما ان تشتركا فيه وليس هذا المظهر وحده هو الذي يدل على اضطراب السياسة العثمانية في المسألة المصرية ، بل ان مسلكها كله كان مجموعة متناقضات واضطرابات . . فبينما كانت تتظاهر بتأييد سلطة الخديو اذا بالسلطان عبد الحميد يعلن عطفه على عرابي ويمنحه نيشانا رفيع الشأن ، ثم اذا جد الجد

ونشبت الحرب بينه وبين الانجليز طعنه في الصميم باعلانه عصيانه . فكان هذا الاعلان من اكبر اسباب هزيمته وخذلانه . فهذا التناقض والاضطراب . مضافا اليه قصر نظر تركيا وسوء نيتها نحو مصر . ورغبتها في انقاص استقلالها . ثم ما جبلت عليه من الدس والوقيعه ، وتأثر وزرائها بالمال والرشا . جعل من السياسة التركية عامل فساد استخدمته بريطانيا لتحقيق اطماعها في مصر

اجتمع المؤتمر بدار السفارة الإيطالية في «ترابيا» بضواحي الاستانة على شاطئ البوسفور يوم ٢٣ يونيه سنة ١٨٨٢ وكان اعضاؤه سفراء الدول العظمى الست بريطانيا وفرنسا والمانيا والنمسا والروسيا وايطاليا ، والسفير البريطاني هو اللورد دفرين

ميثاق النزاهة

ثم اجتمع للمرة الثانية يوم ٢٥ يونيه ، وقبل البدء في مداولاته ابرام العهد المشهور بميثاق النزاهة *Protocole de Désintéressement* ، وقد وضعه المسيو دي فريسينيه في ١٦ يونيه وعرضه على اللورد جرانفيل فقبله ، وهذا نصه :

« تتعهد الحكومات التي توقع مندوبوها على هذا القرار بانها في كل اتفاق يحصل بشأن تسوية المسألة المصرية لا تبحث عن احتلال اى جزء من اراضي مصر ولا الحصول على امتياز خاص بها ولا على نيل امتياز تجارى لرعاياها لا يخول لرعايا الحكومات الاخرى »

وقد وقع عليه اعضاء المؤتمر جميعا ..

هذا هو العهد الذى ارتبطت به الدول وفي مقدمتها انجلترا في مؤتمر الاستانة .. ولكن انجلترا حين ابرمته كانت تنوى نقضه ، كما نقضت سائر عهودها في المسألة المصرية . والدليل

القاطع على ذلك أنها في الوقت الذي أبرمته - ٢٥ يونيو سنة ١٨٨٢ - كانت تعد معدات الحرب والقتال وتجهز جيشها لاحتلال مصر . ولم يمض على هذا العهد ستة عشر يوما حتى ضرب اسطولها مدينة الاسكندرية بمدفعه يوم ١١ يولييه

واجتمع المؤتمر في جلسته الثالثة يوم ٢٧ يونيو ، واخذ اعضاؤه يتداولون في المسألة المصرية ، واخذ اللورد دفرين يلقي بيانه عن الحالة في مصر ، ذهب فيه الى أن الفوضى قد تمكنت من مصر من جراء ثورة الجيش وانتقاضه على الخديو ، وأن هذه الفوضى قد أدت الى اختلال الادارة وارتباك الأحوال ووقوف حركة التجارة وفقدان الثقة وعجز الأهلين عن سداد الضرائب وعجز الحكومة عن الوفاء بتعهداتها المالية حيال الدائنين الأجانب ، ثم تعريض حياة الأوربيين للخطر

ويؤخذ من بيان اللورد دفرين أن انجلترا كانت تقصد من الاشتراك في المؤتمر اعلان أن الحالة في مصر تستدعي التدخل في شؤونها ، وأن هذا التدخل يجب أن يكون حربيا لقمع الثورة واعادة سلطنة الخديو . وكانت ترمى الى أن يكون هذا التدخل انجليزيا . . ولكنها تظاهرت على لسان اللورد دفرين بأنها تبغى أن يكون تركيا ، وهي عالمة بأن الحكومة التركية بلغت من الضعف والتردد بحيث لا تقدم على هذه المهمة . ولو أنها تدخلت بجيشها لكان من المحتمل أن يكون ذلك انقاذا للموقف وتفاديا من الاحتلال ، لأن الدول الأوربية ما كانت لتقبل بقاء جيش عثماني في مصر الى ما شاء الله . وفي الحق أن الحالة لم تكن تستدعي ارسال جيش عثماني أو غير عثماني ، فان وزارة واغب باشا كانت تستطيع اعادة الأمن والنظام الى نصابه لو لم تبادرها السياسة الانجليزية بالعقبات والعراقيل

كانت انجلترا واثقة من جمود السياسة التركية وضعفها ،

مطمئنة الى انقسام الدول الاوربية في الراى وعدم اتخاذها قرارا معيناً في المسألة المصرية . . فانتهزت هذه الفرصة وأخذت قبل انعقاد المؤتمر وخلال انعقاده تعدد معدات الحرب والقتال لتنتهك بأسطولها وجيشها حرمة العهد والمواثيق ، وتحتل مصر تحت سمع المؤتمر وبصره

وقد بدت منها نية الخداع جلية في مفاوضاتها بالمؤتمر ، فقد اقترح السفير الايطالى على الاعضاء بجلسة ٢٧ يونيه أن تقرر الدول الامتناع عن التدخل المنفرد في مصر ما دام المؤتمر منعقدا ، ولو كانت انجلترا حسنة النية لوافق مندوبها على هذا القرار ، ولكن الواقع كما أسلفنا أنها كانت تجهز معدات الحرب لاحتلال مصر ، فأخذ اللورد دفرين يلح في ضرورة وضع تحفظ لهذا القرار حتى قرر المؤتمر اضافته وهو « فيما عدا الاحوال القهرية » ، فتم بذلك على ما كانت تضمه انجلترا من مخادعة المؤتمر ، وما كانت تبنيه من نية الشر والعدوان ، ونقض العهد والميثاق ، وقد اطمأنت بعد وضع هذا التحفظ ، وتركت المؤتمر يجتمع ويقرر ما يشاء ، إذ كانت هذه الكلمة كافية لتجعل قراراته عديمة القيمة

ومن الغريب أن المريكز دى نواى سفير فرنسا قد أيد اللورد دفرين في اقتراحه اضافة هذه الحاشية ، فدل بذلك على مبلغ تخبط السياسة الفرنسية في ذلك الحين . وقد اغتبط اللورد دفرين لهذه الاضافة وأرسل في اليوم التالى الى اللورد جرانفيل رسالة يقول فيها : « اننا في الواقع منذ أن تم تعديل اقتراح السفير الايطالى هذا التعديل الهام لم نعد نعتبر للاقتراح قيمة كبيرة »

قرر المؤتمر في جلسته الثالثة وجوب التدخل في مصر لاختتام الثورة ، وأن يعهد الى تركيا بهذه المهمة بأن ترسل الى مصر قوة كافية من الجند لاعادة الامن والنظام اليها !

واخذ يتداول في الجلسات التالية في شروط هذا التدخل وحدوده ، واستفادت انجلترا من هذا البطاء لاتمام تدابيرها وانفاذ خطتها في تدخلها المنفرد ، ووضع المؤتمر في جلسته السابعة - يوم ٦ يولييه سنة ١٨٨٢ - قواعد هذا التدخل وهى : ان يحترم الجيش الذى ترسله تركيا مركز مصر وامتيازاتها التى نالتها بموجب فرمانات والمعاهدات ، وان يخمد الثورة العسكرية ويعيد الى الخديو سلطته ، ثم يشرع في اصلاح النظم العسكرية في مصر ، وان تكون مدة اقامته في مصر ثلاثة اشهر الا اذا طلب الخديو مدها الى المدة التى تتفق عليها الحكومة المصرية مع تركيا والدول الاوربية العظمى ، ويعين قواد هذا الجيش بالاتفاق مع الخديو ، وتكون نفقاته على حساب مصر ويعين مقدارها بالاتفاق مع مصر وتركيا والدول الست العظمى الاوربية

وقد صدر هذا القرار على ان يعرض على الحكومة التركية والحكومات الاوربية الست التى لها ممثلون في المؤتمر ، وارسل نص القرار الى هذه الدول فاقترته ، ووافقت على تقديمه الى الحكومة التركية . فارسل اليها ولكنها لم تقره ، ووقفت موقف الاحجام والتردد ، شأن السياسة التركية في ذلك العهد . واعتمدت في رفضها التدخل على تقارير درويش باشا الذى يقول فيها انه ليس في مصر ما يوجب تدخلها . وقد وافقت انجلترا على دعوة تركيا الى التدخل في هذا الوقت الذى كانت تعد فيه معدات القتال لتتدخل هي بمفردها ، ذلك لانها كانت مطمئنة الى بقاء السياسة التركية وتردها ، وانها تستطيع خلق (الحالة القهرية) التى نوه اليها اللورد دفرين ، فتتذرع بها الى التدخل الحربى من جانبها ، ضاربة صفحا عن قرار المؤتمر . وقد انفذت خطتها ، اذ ضرب الاسطول الانجليزى مدينة الاسكندرية يوم ١١ يولييه قبل ان تتقدم الدول الى تركيا بقرار المؤتمر

وقبل أن يتبين موقف تركيا حيال هذا القرار
أما التدخل في ذاته فلم يكن ثمة موجب له لأن الحالة في
مصر كانت طبيعية بعد تأليف وزارة راغب باشا . . ومن
الوقائع الثابتة أن إنجلترا أخذت تجهز معدات القتال قبل
انعقاد المؤتمر ، فقد أصدرت وزارة البحرية الانجليزية في
١٥ يونيه تعليماتها الى بواخر النقل بالاستعداد للسفر الى
مصر مقلّة كقائدات الجنود في ذلك الحين لارسالها الى الديار
المصرية

وقد كانت آخر جلسة عقدها المؤتمر قبل ضرب الاسكندرية
- وهي الجلسة السابعة - يوم ٦ يوليه ، فلما وقع الضرب
ظهر أن المؤتمر لم يكن الا مهزلة اتخذتها إنجلترا وسيلة
لشغل الناس عما تضرره من نياتها العدائية ، واجتمع المؤتمر
مع ذلك بعد الضرب يوم ١٥ يوليه ، واخذ يستأنف النظر
في تدخل تركيا الحربى !

عرايى والمؤتمر

استمر المؤتمر كما اسلفنا يعقد جلساته على غير طائل ،
وانجلترا تعد المعدات للقتال . . وقد كان انعقاد مدعاة الى
اعتقاد عرايى وصحبه أن المسألة المصرية ستحل بطريق
المفاوضات بين الدول ، وأن انعقاد المؤتمر مانع من انفراد
انجلترا او غيرها من الدول من التدخل الحربى في مصر .
وكان هذا اغراقا منهم في حسن الظن او الجهل بما تنويه
انجلترا . .

وفي الحق أن العراييين كان ينقصهم الحصافة في الرأى
وبعد النظر السياسى ، واغلب الظن أنهم كانوا لا يعرفون
الموقف السياسى على حقيقته ، وكانوا يعتمدون على مايتلقونه
من بعض الأفراد الأوربيين من الاوهام والايخار الملققة . ولم
يكن لديهم قلم اخبار في مصر ولا في الخارج يطلعهم على
حقيقة الاحوال السياسية وتطوراتها

هذا فضلا عما اشتهروا به من الفرور والخيلاء ، اذ كانوا يتوهمون أنهم قادرون على دفع اعتداء الانجليز أو أية دولة أخرى دون أى استعداد جدى للحرب . ولم يكونوا يقدرّون قوة أعدائهم ، ولا قوتهم هم أنفسهم ، فبينما كان الانجليز يستعدون للحرب والقتال ويحشدون جنودهم فى انجلترا ومالطة والهند ويستطلعون قوة العربيين ويقفون على حقيقة معداتهم ، كان العربيون لا يعرفون شيئا عن معدات الانجليز .. بل كانوا يتوهمون أنهم لا يجرؤون على اعلان الحرب والقتال أو النزول الى البر . وكذلك كان شأن وزارة راغب باشا عامة فانها كانت لا تزيد كثيرا عن مستوى العربيين فى العلم والمعرفة ، وكان عربى هو الأمر المتسلط عليها اذ كان وزير الحربية والبحرية فيها

ومما ساعد العربيين على التمدادى فى غرورهم رؤيتهم الأسطول الانجليزى راسيا فى مياه الاسكندرية دون أن تنشب الحرب أو يتحفز للضرب ، فخيّل الوهم لهم أن مجيئه لم يكن الا من قبيل التهديد والوعيد ، وأنه لا يجرؤ على انزال الجنود الى البر ، واتخذوا من موقف السكوت الذى لزمه يوم مذبحه الاسكندرية دليلا على انه لا قبل له بالحرب والقتال ..

ولكن الواقع أن الانجليز كانوا ينتظرون أن يهيئوا الجو فى أوروبا لقبول تدخلهم الحربى .. فدبروا مذبحه الاسكندرية حتى يظهروا الحالة فى مصر بانها حالة فوضى واضطراب ونهب وقتل لا يؤمن معها على حياة الاجانب ، وأنها تستدعى تدخل الدول لوضع حد لهذه الفوضى ، ثم اشتركوا والدول فى عقد مؤتمر الاستانة للمفاوضة فى ايجاد علاج لهذه الحالة الخطيرة ، وهياؤا الأفكار فى أوروبا لضرورة التدخل لقمع الثورة فى مصر ..

فلم يكن انتظارهم هذه المدة - ولم تكن فى ذاتها طويلة -

الا لاحتكام خطتهم واتمام تجهيزاتهم الحربية ، ثم لتمكين
الجاليات الأوربية من الهجرة قبل أن تضرب انجلترا ضربتها
في مصر ، لكي يكون عدوانها مقرونا بعطف الأوربيين
المهاجرين .. وتكون في احتلالها كأنها نائبة عنهم وعن الدول
الأوربية جميعا . كل ذلك والعرايون غارقون في أحلامهم
معتقدون أن الحرب بعيدة الوقوع ، ولذلك لم يبد منهم أى
عمل يدل على الاستعداد لخوض غمار القتال

وكانت احاديث العرايين دائرة حول ما يتسقطونه من
اخبار المؤتمر ، وما تلوكه السنتهم من أن الأزمة ستحل
قريبا بطريق السلم ، وأنها ستنتهى بخلع الخديو توفيق
وتعيين الأمير حليم باشا مكانه .. وهذا كل ما كان يشغل
بالهم ويستحوذ على أفكارهم في ذلك الوقت العصيب ، أما
الاستعداد للحرب والتهيؤ للقتال فلم يفكروا فيه تفكيرا
جديا الا في اللحظة الأخيرة بعد أن ضاع الوقت وسبق
السيف العذل



1900

1900

1900

1900

ضرب الاسكندرية

ضرب الاسكندرية

كانت انجلترا تستعد للحرب قبل انعقاد مؤتمر الاستانة وخلال اجتماعه وقبل ان يقر قراره بدعوة تركيا الى ارسال جيش لها الى مصر . . وأخذت تدبر الاسباب والذرائع للتعجيل بضرب الاسكندرية ، لكي تضع المؤتمر امام الامر الواقع

فاوعزت الى الاميرال سيمور قائد الاسطول البريطانى ان يخلق اية وسيلة للتحرش بمصر لاثارة الحرب عليها ، اى انها اخذت تخلق « الحالة القهرية » التى اشار اليها اللورد دفرين فى مؤتمر الاستانة واشترط اضافتها الى قرار الامتناع عن التدخل المنفرد فى مصر ، فأخذ الاميرال يتأهب للعدوان ، وكان يستعين برأى الجالية البريطانية فى خلق اسبابه ، ووجد على الاخص من السير أوكلن كولفن الرقيب المالى الانجليزى عوناً كبيراً له فى ذلك . . اذ كان من أشد غلاة الاستعمار ومن الداعين الى احتلال مصر . وكان بعد رحيل السير ادوار مالت الممثل الفعلى لبريطانيا فى مصر ، فلا غرو ان كان على اتصال دائم بالاسطول

ولم يكن أسهل على القوة الغشوم من ان تخترع الوسيلة لاثارة القتال . . فقد ارسل الاميرال سيمور فى اول يولييه سنة ١٨٨٢ الى مجلس الاميرالية الامبراطورية ينبئها انه اكتشف بعض ترميمات يقوم بها المصريون فى حصون الاسكندرية ، وانهم يركبون بطاريات جديدة تجاه بوارجه ، وان الاستعدادات الحربية قائمة فى البلاد ، وان عربى معتزم

سد بوغاز الاسكندرية لحصر البوارج الانجليزية التي كانت
راسية في الميناء

ويدبى ان هذا الاكتشاف انما كان وسيلة مختلقة لتسويق
الشر والاعتداء ، فان اية ترميمات تجرى في الحصون لا يمكن
ان تكون وسيلة مشروعة لاثارة الحرب والقتال ، اذ كل دولة
حرة في ان تقوى معدات الدفاع في بلادها ، بل واجب عليها
ان تفعل ذلك في كل وقت . . وخاصة في مثل تلك الظروف
العصيبة التي كانت تحتازها مصر ، فان مجرد حضور
الاسطول البريطاني فيه معنى التهديد بالتدخل المسلح ، على
انه لم يكن ثمة ترميمات جدية تخيف الاسطول الانجليزي
وتشغل باله

وقد اجابت الاميرالية الانجليزية في ٣ يوليه على برقية
الاميرال سيمور بأن يمنع كل محاولة لسد بوغاز الاسكندرية،
ورخصت له بأن يطلب وقف الأعمال الجارية في الحصون ،
وفي حالة الرفض فليدمرها بمدافعها

وتدل الدلائل والبيانات على ان الحكومة البريطانية كانت
مبينة نيتها على ضرب الاسكندرية واحتلال البلاد مهما كانت
الاسباب والملاسات ، وذلك قبل اختلاق حكاية ترميم
الحصون ، وانا ذاكرون هذه الشواهد فيما يلي :

اولا - في ٢٢ يونيه سنة ١٨٨٢ عرض سفير انجلترا في
باريس على الحكومة الفرنسية الاشتراك في اتخاذ وسائل
عاجلة بقصد حماية قناة السويس ، فأجابه المسير
دى فريسينيه رئيس وزارة فرنسا ان لا خطر مطلقا يهدد
القناة وان شركة القناة ذاتها لا تخشى من شيء سوى تلك
الحماية التي يراد فرضها عليها لان احتلال القناة قد يؤدي
الى قطع ترعة الاسماعيلية واستهداف القناة البحرية ذاتها
لاعمال عدائية ، وختم دى فريسينيه جوابه بأن احتلالها
عمل لا مسوغ له

ثانيا - يقول المستر بلنت ان وزارتي الحربية والبحرية في انجلترا عقدتا النية منذ اوائل سنة ١٨٨٢ على مهاجمة مصر من ناحية قناة السويس ، وشاهد بنفسه الاستعدادات الحربية في انجلترا في شهر يونيه سنة ١٨٨٢ ، وكان يعتقد ان الغرض منها تقوية مركز انجلترا في مؤتمر الاستانة ، ولكن تبين له فيما بعد ان الغرض منها مهاجمة مصر

ثالثا - موقف انجلترا في مؤتمر الاستانة واصرار اللورد دفرين على وجوب التدخل الحربى في شؤون مصر لقمع الثورة ، و اضافته كلمة (الحالة القهرية) الى قرار الامتناع عن التدخل المنفرد كما تقدم بيانه ، كل ذلك يدل على ما كانت تضمره من التدخل بمفردها

رابعا - منذ ان جاء الاسطول البريطانى فى مايو تعاقد مع تجار الاطعمة على توريد المؤونة اللازمة للاسطول لمدة ثلاثة اشهر . . . وليس هذا عمل اسطول جاء لوقت محدود بقصد حماية ارواح الاجانب كما قال الانجليز عند حضوره

خامسا - ارسل المسيو سنكفكس قنصل فرنسا العام الى المسيو دى فريسنيه رئيس وزارة فرنسا برقية من الاسكندرية فى ٢٨ يونيه سنة ١٨٨٢ يقول فيها : « ان هجرة الاوربيين مستمرة والشعور العام هنا ان التدخل الانجليزى اصبح وشيك الوقوع ولم يبق فى القنصلية الانجليزية الا كاتبان يسجلان اسماء الانجليز الذين يرغبون البقاء فى مصر »

سادسا - ارسل المسيو دى فورج De Forges قنصل فرنسا العام الى المسيو دى فريسنيه برقية من الاسكندرية يوم ٤ يوليه يقول فيها : « كل الدلائل تدل على انه سيقع عمل حربى عاجل من الانجليز سواء باشتراكنا او بدوننا »

سابعا - اعترف الاميرال سيمور فى يوم ٦ يوليه سنة ١٨٨٢ بان اعمال الترميم التى زعم انها كانت جارية بها لغاية

يوم ٥ يوليه اوقفت ومع ذلك اصر على الضرب
ثامنا - تدبير مذبحه الاسكندرية من الادلة على تبييت
انجلترا النية على الاحتلال

تاسعا - عهدت وزارة الحربية البريطانية الى المستشرق
الاستاذ بالمر Palmer بالمجيء الى مصر وارتياد صحراء سيناء
لرشوة القبائل البدوية بين قناة السويس وغزة قبل نشوب
الحرب ، وقد حضر، وقابله المسيو جون نينيه في الاسكندرية
عرضا فقال له الاستاذ بالمر : « انصحك بمغادرة القطر المصري
لان الاسكندرية ستضرب بالقبائل عما قريب وستكون عرضة
لان يقتلك الاهلون »

وقد قام الاستاذ بالمر بمهمته ، ولكن قتله البدو هو
وصحبه . وحوكم قتلهم عقب الاحتلال فحكم عليهم
بالاعدام !

كل هذه الشواهد والنيات تدل على سبق اصرار انجلترا
على ضرب الاسكندرية واحتلالها مهما كانت الاحوال ، او
اختلفت الاسباب

التحفظ للضرب

في ٦ يوليه ارسل الاميرال سيمور الى طلبة عصمت قومندان
موقع الاسكندرية بلاغا اول بالكف عن أعمال التحصين
الجارية في الحصون . فاجابه طلبة في اليوم ذاته بأنه لم يوضع
اى مدفع جديد في الحصون ولم يجر فيها اى عمل جديد ،
وقد ذاع بلاغ الاميرال سيمور في المدينة وتناقله الناس ،
فايقن العارفون بحقائق الأمور انه نذير الشر ، وان الحرب
واقعة لا محالة . وأوعز قنصلا انجلترا وفرنسا الى رعاياهما
الباقيين بالمدينة بالمبادرة الى الرحيل عنها ، فتسابقوا الى
الهجرة والنزول الى السفن التي بالميناء . وبلغ عدد المهاجرين
الاوربيين منذ حوادث يونيه الى ما قبل الضرب نحو ٩٩ في المائة

من عددهم الاصلى ، وهاجر كثير من سراة المدينة الى داخل
البلاد ، على ان معظم الاهلين بقوا بها

لم يقتنع الاميرال سيمور بجواب طلبة باشا .. وهيهات
ان يقتنع ، لانه انما يبقى من جوابه ان يخلق سببا مكذوبا
ليتذرع به الى الضرب

وامعانا في التحرش بعث الاميرال الى طلبة باشا عصمت
بلاغاً آخر يمهّد به الى الانذار النهائي ، هذه ترجمته :

« البارجة انفسبل في ٦ يوليه سنة ١٨٨٢

« صاحب السعادة ... اشرف باخباركم انى علمت من
طريق رسمى انه قد صار البارجة تركيب مدفعين جديدين
او اكثر في خطوط الدفاع القائمة على البحر وان بعض
استعدادات حربية قد عملت في واجهة الاسكندرية الشمالية
تحديدا للأسطول الذى تحت قيادتى ، فيجب على والحالة
هذه ان انبه عليكم بوقف هذه الاعمال فان لم تقف وتجددت
يكون واجبا على تدمير المعدات الجارى العمل فيها »
فرد عليه طلبة باشا عصمت بالجواب الآتى :

« عزيزى الاميرال الانجليزى

« اشرف بان انبئكم بوصول خطابكم المؤرخ ٦ يوليه
الذى تخبروننى فيه انه اتصل بكم تركيب مدفعين وان
اعمالا اخرى جارية على شاطئ البحر .. فردا على ذلك
اود ان اؤكد لكم ان الاخبار المذكورة لا حقيقة لها ، وان
هذه الاخبار مثل خبر التهديد بسد مدخل البوغاز الذى
اتصل بكم وتحققتم كذبه

« هذا وانى لمعتمد على عواطفكم المتشعبة بروح الانسانية
وأرجو قبول احتراماتى »

ولم يكتف الاميرال سيمور بطلب منع التحصين ، بل
طلب ان تسلّم له الحصون التى يزعم انها تهدد الاسطول !

وفي صبيحة ١٠ يوليه أرسل الى طلبة باشا عصمت انذارا
نهائيا يطلب فيه تسليم البطاريات المنصوبة في الحصون
القائمة بشبه جزيرة رأس التين وعلى ساحل ميناء
الاسكندرية الجنوبي والا ضرب الحصون في صبيحة الغد -
١١ يوليه - ومعنى ذلك تسليم الحصون ذاتها
وهذا نص الانذار النهائى :

« اتشرف باخبار سعادتكم انه نظرا لأن الاستعدادات
العنائية الموجهة ضد الأسطول الذى أتولى قيادته أخذة في
الازدياد طول يوم أمس في طوابى صالح وقايتباى والسلسلة
فقد عقدت العزم على ان أنفذ غدا - ١١ الجارى - عند
شروق الشمس العمل الذى أعزبت لكم عنه في خطابى
المؤرخ يوم ٦ الجارى أن لم تسلموا الى حالا قبل هذه
الساعة البطاريات المنصوبة في شبه جزيرة رأس التين وعلى
شاطئ ميناء الاسكندرية الجنوبي لتجريدها من السلاح »
وعقد الخديو سراى رأس التين مجلسا عاما دعا اليه
الوزراء وكبار رجال الدولة ليستشيرهم فى الموقف وفيما
يجب ان يكون عليه جواب الحكومة على الانذار النهائى .
فاستقر رأى المجلس على رفض مطالب الاميرال ..

وفي المساء حرر الوزراء الرد على الانذار النهائى طبقا لقرار
المجلس وهذا نصه : « لم تعمل مصر شيئا يقضى بإرسال
هذه الأساطيل المتجمعة ، ولم تعمل السلطة المدنية ولا السلطة
العسكرية أى عمل يسوغ مطالب الاميرال الا بعض اصلاحات
اضطرارية فى ابنية قديمة ، والطوابى الآن على الحالة التى
كانت عليها عند وصول الأساطيل . ونحن هنا فى وطننا
وبيتنا ، فمن حقنا بل من الواجب علينا أن نتخذ عدتنا ضد
كل عدو مباغت يقدم على قطع أسباب الصلات السلمية
التى تقول الحكومة الانكليزية انها باقية بيننا . ومصر
الحرية على حقوقها الساهرة على تلك الحقوق وعلى شرفها

لا تستطيع أن تسلم أى مدفع ولا أى طابية دون أن تكره على ذلك بحكم السلاح . . فهى لذلك تحتج على بلاغكم الذى وجهتموه اليوم وتوقع مسؤوليات جميع النتائج المباشرة وغير المباشرة التى تنجم اما عن هجوم الأساطيل أو عن إطلاق المدافع ، على الأمة التى تقذف فى وسط السلام القنبلة الاولى على الاسكندرية المدينة الهادئة مخالفة بذلك لاحكام حقوق الانسان ولقوانين الحرب »

يتضح من البيانات والمراسلات المتقدمة أن الانجليز كانوا مصممين على احتلال الاسكندرية سواء ضربوها أو لم يضربوها وسواء قبلت طلباتهم فى الانذار النهائى أو لم تقبل . ولم تكن الوسائل السلمية كافية مجددة فى منعهم عن تنفيذ ما عزموا عليه . . فالمجلس العام الذى اجتمع برأسه الخديو وقرر رفض الانذار كان على حق فى قراره . ولو انه قرر التسليم بمطالب الاميرال سيمور لما كان تسليمه ليحول بين الانجليز واحتلالهم المدينة . وكل ما كان يؤدى اليه التسليم أن يقع الاحتلال دون مقاومة من جانب مصر ، ولم يكن هذا موقفا مشرفا ، فليس الخطأ فى رفض مطالب الاميرال ، بل الخطأ فى الانقسام الذى كان واقعا بين الخديو والعرايين ، وكان عليهم أن يتلافوا ذلك الانقسام الذى أضعف الجبهة المصرية فى ساعة الخطر ، ولكن كلا الفريقين لم يبذل سعيا جديا فى تلافيه ، وكلاهما مخطيء من هذه الناحية

الحصون والأسطول

يجمل بنا قبل أن نتكلم عن وقائع الضرب أن نقابل بين القوتين المتحاربتين ، لأن من هذا البيان يتضح من كان مقدرنا له الفوز والنصر

كان بالاسكندرية فى ذلك الحين عدة حصون تسمى « طوابى » جمع طابية ، وهذا الاسم متداول حتى اليوم

بين سكان الثغر ، ولا يزال بعض هذه الحصون (الطوابى) قائما حتى اليوم تبدو عليه آثار الحراب ، وبعضها لم يبق له وجود

وهذه الحصون كانت تمتد على شاطئ البحر من ناحية العجمى غربا الى ابو قير شرقا . . فاولها من الغرب طابية « العجمى » ، وهى قائمة فى جزيرة العجمى التى يسميها الافرنج جزيرة المرابط - او مارابوت كما يكتبونها - ولذلك يسمونها قلعة المرابط واسمها الصحيح قلعة او طابية العجمى وتسمى أيضا طابية العجمى البحرية تمييزا لها عن طابية العجمى القبلية التى سرد الكلام عنها

وكانت طابية العجمى البحرية من أمنع حصون الاسكندرية ، ويوجد تجاهها على اليابسة طابية اخرى تسمى طابية العجمى القبلية ، وتعرف أيضا بطابية « العيانة » ، وهذه التسمية معروفة بين اهل هذه الجهة وواردة كذلك فى خريطة مصلحة المساحة . . ولم تكن لها أهمية حربية ، بل لم تشارك فى الضرب اذ لم يكن تم انشاؤها . ويلي هذه الطابية شرقا طابية « الدخيلة » ، ثم قلعة « المكس » وكانت من أمنع القلاع ، ومهمتها الدفاع عن مدخل الميناء « البوغاز »

ويلى قلعة « المكس » على طول الشاطئ الجنوبى للميناء عدة حصون واستحكامات ، وهى البرج نمره ١٥ ، فطابية « القمرية » ، فطابية « أم قببية » ، ثم برج مستدير فيه مدفعان ، ثم طابية « صالح »

وعند « باب العرب » طابية تسمى طابية باب العرب تعادل طابية المكس فى تسليحها ، وتقفل لسان الارض الواقع بين البحر وبحيرة مريوط ، وهى واقعة الى ما وراء المقطع القديم الذى خرقة الانجليز عام ١٨٠١ قبل خروجهم من مصر ليدخلوا به مياه البحر الى بحيرة مريوط فأغرقت

يومئذ قرى كثيرة وتحولت به صحراء واسعة يابسة الى مستنقع ردىء

وفى شبه جزيرة رأس التين عدة حصون تحمى الميناء من الجهة الشمالية ، وهى طابية « الفنار » التى تحيط بفرنار الاسكندرية وتشرف على الميناء ، فطابية « رأس التين » الواقعة شمالى سراى رأس التين ، فطابية الاسبتالية

وتلى هذه الحصون شرقا طابية « الأطله » وهى كلمة تركية تنطق أضه وتعنى الجزيرة ، وتسمى فى الاسكندرية طابية القضا - الواقعة شرقى حمام الانفوشى - ثم طابية « الهلالية » ثم طابية « قايتباى » التى يسميها الاوربيون حصن « فاروس » ومهمتها حماية المدينة من الجهة الشمالية الشرقية، وحماية الميناء الشرقى ، يقابلها من الطرف الشرقى لهذا الميناء طابية « السلسلة »

وبلى طابية « السلسلة » شرقا قلاع أبو قير ، وهذه لم تشترك فى القتال لبعدها عن ميدانه ، وبداخل المدينة طابية « كوم الناصورة » وطابية « كوم الدكة » وتعرف أيضا بكوم الدماس

وكان يحيط بالمدينة من جهة اليابسة سور قديم يسمى السور العربى الذى كان باقيا منه الى عهد قريب بعض آثاره بجهة باب رشيد « باب شرقى » ، وهو سور حصين به أبراج للمدافع

وهذه الحصون منشأة من عهد محمد على ، ما عدا كوم الناصورة وكوم الدكة فانهما منشآت من عهد الحملة الفرنسية ، وقلعة « قايتباى » المنشأة فى القرن الخامس عشر ، وكانت الحصون سنة ١٨٨٢ بحالتها التى كانت عليها فى عهد محمد على وابراهيم وعباس . وقد أجرى فيها اسماعيل بعض الترميم وجلب لبعضها المدافع الضخمة من طراز أرمسترنج ، وهى التى كانت تضاهى مدافع الاسطول

البريطاني ، وكان عددها ٤٩ مدفعا ، أما المدافع الاخرى فلم يكن يعتمد عليها في الضرب لقدمها وضعفها وقرب مرماها ، ولم تكن لها أية قيمة حربية في سنة ١٨٨٢ ، وهي معظم مدافع الحصون اذ كان عددها ٢٢٩ مدفعا والاهوان وعددها اربعون

وكانت حامية الحصون مؤلفة من الای طوبجية السواحل ومجموع قوته الرسمية ١٧٦٢ مقاتلا بين جنود وضباط ووصف ضباط بقيادة الاميرالای اسماعيل بك صبري، ولكن عددهم الحقيقي كان دون ذلك . ويقول عرابي في مذكراته انه لم يزد عن سبعائة يوم الضرب ، ويقول المسيو جون نينه الذي شهد ضرب الاسكندرية أن نصف رماة القنابل « الطوبجية » كانوا متغيبين في قراهم بحجة الاقتصاد والتوفير ، وهذا يفسر نقصان عددهم يوم الضرب . وقال أن الاميرال سيمور كان موقنا قبل الضرب أنه لن يلقي في ميدان القتال سوى هيكل محارب قديم كان شاكي السلاح بالأمس ثم صار شبيحا لا حراك فيه ، وقال في موضع آخر يصف اهمال حالة الحصون : « ان معظم المدافع القصيرة المرمي لم تتحرك من موضعها منذ نحو ثمان وثلاثين سنة حين ركبها لاول مرة جاليس بك Galice Bey مفتش الاستحكامات في عهد محمد علي . . أما المائة مدفع وواحد من مدافع أرمسترنج من عيار تسع الى عشر بوصات ، فكان منها ٦٤ فقط مركبة في مواضعها ، والسبعة والثلاثون الاخرى كانت ملقاة خارج مواضعها ، وأما ذخائرهما فانها لم تنقل من مخازنها بالترسانة »

يخلص مما تقدم بيانه أن الدفاع عن المدينة كان ضعيفا متخاذلا ، وأن القوة التي واجهت الضرب لم تتجاوز ٧٠٠ مقاتل . . أما حامية المدينة فلم تشترك في القتال ، وكانت مؤلفة من اربعة الأيات : اثنان منها كانا مرابطين أصلا في

المدينة ، وهما الأي الأي الخامس من المشاة بقيادة الميرالاي مصطفى بك عبد الرحيم برأس التين ، والأي السادس بقيادة الميرالاي سليمان بك سامي داود ، ويتألف من هذين الأي الأي الثالث بقيادة خورشيد باشا طاهر ، والجميع بقيادة الفريق اسماعيل باشا كامل . وقد زيد عليهما الأي الأي بعد مذبحة الاسكندرية ، وهما الأي الثاني بقيادة خليل بك كامل . والرابع بقيادة عيد بك محمد ، ويتألف من هذين الأي الأي اللواء الثاني بقيادة طلبة باشا عصمت الذي جعله عرابي قائدا لموقع الاسكندرية وحاميتها

ويقول عرابي أن كل أي من المشاة كان مؤلفا من ٣٠٠٠ مقاتل فيكون مجموع الجند يوم ضرب الاسكندرية ١٢٠٠٠ من البيادة « المشاة » و ٧٠٠ من الطوبجية

أما الاسطول البريطاني فكان مؤلفا من ثماني مدرعات كبيرة وخمس سفن مدفعية وسفينة للطريد وأخرى كشافة ومعظم مدافع هذا الاسطول من طراز أرمسترنج وعددها ٧٧ مدفعا ، والاسطول من هذه الناحية كان أقوى سلاحا من الحصون ، وكان يفوقها في سرعة تحركه وابتعاده عن الهدف ، على حين أن الحصون كانت مستقرة يسهل على الاسطول رميها بمدفعه فيصيبها . وكانت خطته في الضرب أن تجتمع عدة بوارج فتصوب نيرانها نحو حصن واحد ، فتدمره أو تسكته ، ثم تتحول إلى الحصن الذي يليه . وهكذا تستطيع أن تدمر الحصون حصنا بعد حصن ، بينما الحصون لا تستطيع أن ينجد بعضها بعضا ، فهذه المقابلة وحدها تنبئ بمدنيا بمصير الضرب وتدل على أن كفة الاسطول البريطاني كانت أرجح بكثير من كفة الحصون المصرية

أصدر الأميرال سيمور يوم ١٠ يولييه سنة ١٨٨٢

تعليماته الى بوارجه لكي تأخذ مواقفها يوم الضرب على الترتيب الذى وضعه

واتخذت البوارج موقفها على هذا النحو ليلة الضرب . .
أما عن الاستعداد للضرب من ناحية الحصون ، فقد استدعى
عرابى فى تلك الليلة الاميرال اى اسماعيل بك صبرى
قومندان حصون الاسكندرية . وكان عرابى وقتئذ
« بالترسانة » يصحبه محمود باشا فهمى وطلبة باشا
عصمت ومحمد باشا كامل وكيل نظارة البحرية ، وأصدر
اليه تعليماته ، فانصرف اسماعيل بك صبرى والتقى
بضابط الحصون ووزع كلا منهم فى مركز عمله

وأصدر أيضا تعليماته بتوزيع جنود الحماية على خطوط
الاستحكامات من برج السلسلة شرقا الى قلعة العجمى غربا

وفى ليلة ١١ يولية كانت البوارج الانجليزية على أهبة
القتال ، أما الاسطول الفرنسى فقد انسحب الى بور سعيد
تنفيذا لتعليمات حكومته، ولم يترك سوى سفينتين لم تعمل
عملا ما . . وهكذا ترك الفرنسيون الانجليز وحدهم ينفردون
بالضرب والقتال ، ولو اشتركوا معهم لتغير وجه المسألة
المصرية ولما استطاع الاحتلال الانجليزى أن يثبت أقدامه
فى البلاد

مأساة الضرب

فى الساعة السابعة من صبيحة يوم الثلاثاء ١١ يوليه
سنة ١٨٨٢ أعطى الاميرال سيمور اشارة الضرب . .
فاطلقت البارجة «الكسندرا» أول قنبلة على طابية الاسبتالية،
وتلتها البوارج الأخرى . فأخذت تطلق قنابلها المدمرة على
حصون المدينة وعلى المدينة ذاتها . أما القلاع فلم تجب على
الضرب الا بعد الطلقة الثالثة ، بعد خمس دقائق . وكان
الضرب من جانب الاسطول الانجليزى شديدا مروعا ، فكانت

قنابله محكمة المرمى شديدة الفتك ، أما مدافع القلاع فكانت ضعيفة متراخية ، وسقط كثير منها فى البحر دون أن تصل الى البوارج الانجليزية

وكانت البوارج أثناء الضرب تتحرك فى سيرها ، يججها عن الأعين دخان كثيف فلا يستطيع الرماة المصريون احكام المرمى واصابة الهدف منها ، وكل بارجة تحيط بها شبكة من الفولاذ اذا اصابتها قنبلة من قنابل الحصون صدت قوتها بحيث تضعف اذا نفذت الى البارجة ذاتها . وقد ساعد على احكام المرمى من جانب الاسطول أن الاستعداد الحربى من ناحية الانجليز أقوى وأعظم منه من جانب القلاع المصرية اذ كانوا مطلعين على دقائق الاستحكامات ومبلغ ما بها من المدافع والميرة والذخيرة ومخازن القنابل فيها ، بخلاف العربيين فان معلوماتهم عن قوات الانجليز كانت مشوشة ضئيلة ، وكانوا يظنون أن البوارج الانجليزية لا تقوى على هدم القلاع ولا تقف أمام مرمى قنابلها . وقد اتضح عكس ما يظنون ، فان البوارج قد دكت الحصون وعطلت مدافعها ، فى حين أن الاسطول الانجليزى لم يصب بضرر يذكر

استمر الضرب من الساعة السابعة الى الساعة الحادية عشرة على أقصى ما يكون من الهول والشدة ، وقنابل الاسطول تقذف الحراب وتحصد الارواح . ثم سكنت قليلا واستؤنف الضرب بعد هنيهة حتى الساعة الثانية بعد الظهر ، ثم وقف هنيهة أخرى ، ثم استؤنف بعد ذلك الى منتصف الساعة السادسة مساء قبل الغروب بساعة .

وقد تهدمت حصون الفناز ورأس التين والاسبتالية فى منتصف الساعة الواحدة بعد الظهر ، حيث اجتمعت عليها المدرعات الكسندرا وسلطان وسوبرب ، ولما أسكتتها صوبت قنابلها الى قلعة « الاطه » وعاونتها فى ضربها

المدرعتان انفلكسييل وتميرير فقذفت المدرعات الخمس
نيرانها على تلك القلعة فدمرتها بعد أن نسفت مستودع
البارود فيها ، ثم تحولت الى قلعة « قايتباى » وظلت تقذفها
بقنابلها الى الساعة الخامسة مساء فخربتها

وفى المنطقة الجنوبية من الساحل ضربت المدرعات
انفنسييل وبنلوب ومونارك وانفلكسييل وتميرير حصون
المكس وأم قبيبة والدخيلة فأسكتتها فى منتصف الساعة
الثانية عشرة ، واتجهت السفينة كوندور الى قلعة العجمى
فضربتها بالقنابل حتى أسكتتها

وفى نحو الساعة الأولى بعد الظهر شاهد الاميرال سيمور
أن هذه الحصون قد أخلاها الجنود فأرسل عشرين بحارا الى
البر دخلوا قلعة « المكس » وأتلقوا مدافعها ثم عادوا الى
سفنهم آمنين

وفى منتصف الساعة الرابعة شوهدت مدافع طابية
« القمرية » تتأهب للضرب . وعاد الجنود الى قلعة « المكس »
فصوبت البارجتان « بنلوب » و « مونارك » مدافعهما الى الحصن
المذكور وأخذتا فى ضربه حتى منتصف الساعة السادسة
مساء حيث أمر الاميرال سيمور بالكف عن القتال ، فوقف
الضرب بعد أن استمر عشر ساعات متوالية

وقد دافعت الحاميات عن الحصون دفاع المستميت ، وقام
رجالها بواجبهم قدر ما استطاعوا . . ولكن قوة الاسطول
ومدافعه كانت لها الغلبة فى هذا اليوم المشئوم ، فتهدم
معظم الحصون ، وأصاب قنابل الاسطول كثيرا من مساكن
الاهلين فدمرتها وأحرقتها ، كما أحرق جناح الحرم بسرأى
رأس التين

وتفانى الأهلون فى الدفاع عن المدينة ، على رغم أن الحرب
كانت حرب مدافع وحصون وبوارج . فيذلولوا كل ما فى
استطاعتهم من تضحية واقدام

وقتل من المصريين خلال هذه الفظائع نحو ألفين ، ولم
تزد خسائر الانجليز على خمسة من القتلى وتسعة عشر
جريحاً !٠٠

وقد استيقن العرابيون يوم ١٢ يوليه أن الانجليز لابد
محتلون الاسكندرية بعد أن دكوا حصونها ، فاستقر عزمهم
على الانسحاب من المدينة ليستعدوا للمقاومة فى الداخل .
وكان الأحكم أن يقاوموا نزول الجنود الانجليزية الى البر
بأن يوزعوا جزءاً من قواتهم للمرابطة على الشواطئ ومنع
رسو القوارب المقلّة للجنود الانجليزية .٠٠ فانهم بذلك
يعطلون نزولها مدة طويلة ، وبخاصة لان الاسطول
الانجليزى لم يكن قد تلقى المدد من جنود البر . وكانت
قوته مقصورة الى ذلك الحين على جنود البحارة ولم يكن عددهم
يزيد عن ٥٧٠٠ مقاتل ، وهؤلاء لم يكن فى استطاعتهم أن
يتغلبوا على حامية الاسكندرية

حريق الاسكندرية

وكان فى مقدور الحامية أن تصدهم عن النزول الى البر
وتدافعهم لو حاولوا النزول .٠٠ ولكن العرابيين لم يفعلوا
شيئاً من ذلك لانهم لم تكن لديهم قيادة صالحة تدبر الخطط
المحكمة للقتال ، فأثروا الانسحاب من الاسكندرية ، ورأوا
أن يتذرعوا بكل وسيلة لتعطيل احتلال الانجليز للمدينة
واستقرارهم فيها ، فأمر سليمان سامى داود قائد الأتلى
السادس جنوده باضرام النار فى المدينة لكى يحول الحريق
دون نزول الانجليز بها واتخاذها قاعدة حربية لزحفهم ،
فشبت الحرائق الهائلة يوم الاربعاء ١٢ يوليه سنة ١٨٨٢
وبدأ اضرام النار فى نحو الساعة الثانية بعد الظهر ،
وأخذ يمتد حتى صارت الاسكندرية شعلة من النار مساء
ذلك اليوم ، واستمرت النار تضطرم فيها الى اليوم التالى

كان هذا الحريق من الوجهة العسكرية عملا عقيما لانه لم يعطل نزول الجنود الانجليزية الى البر فقد نزلوا في صبيحة اليوم التالي ، واشترك في الحريق بعض الاوربيين وبخاصة من الاروام والمالطين الذين بقوا في المدينة بعد هجرة معظمهم، وكانوا يقصدون من ذلك المطالبة بالتعويضات بعد انتهاء الحرب ، كما اشتركوا أيضا في النهب

ويقول جون نينيه عميد الجالية السويسرية وكان شاهد عيان لهذه الحوادث ان الحرائق الاولى شبت في الاحياء الاهلية من قنابل الاسطول الانجليزي يوم الضرب . وكان الحريق الذي امر به سليمان سامي داود على غير رأى عرابي والوزراء، فانفرد باحداثه سليمان داود قائد الالاي السادس الذي كان مشهورا بالتهور والحمق، وكان يعتبر نفسه عرابي آخر بالاسكندرية ، وقد صمم على ألا ينسحب الجيش من الاسكندرية الا بعد أن يجعلها خرابا . وهذا يدل على تشعب آراء العرابيين وعدم وجود وحدة في قيادتهم ، لأن عملا خطيرا كحريق الاسكندرية ما كان يجب أن يحدث الا اذا صدرت به الاوامر مجمعة من قيادة الجيش . ولكن الواقع أن عرابي لم يكن له دخل فيه ولما وقع لم يستطع أن يمنعه

واستقر رأى عرابي وصحبه على الانسحاب من الاسكندرية ثاني يوم الضرب ، فأخذ الجيش يخليها يوم الاربعاء ١٢ يوليه . وفي مساء ذلك اليوم غادرها عرابي ووصل الى « حجر النواتية » على ترعة المحمودية بعد الغروب . وقضى الليلة هناك . وفي الصباح ركب راقصا سار به في الترعة حتى وصل به الى «عزبة خورشيد» ومنها الى «كنج عثمان» بالقرب من كفر الدوار . وهناك أمر بانشاء الاستحكامات وهي التي اتخذها الجيش المصري فغسكروا له ، وعرفت بمعسكر كفر الدوار . واتخذ عرابي عزبة « كنج عثمان » مقرا لقيادة الجيش . وفي صباح يوم ١٣ يوليه تحقق

الأميرال سيمور انسحاب العربيين وأنه لم يبق منهم أحد في المدينة فأنزل كتيبة من جنوده البحارة ، واحتلوا سراي رأس التين وشبه جزيرة رأس التين

أوروبا وضرب الإسكندرية

انسحبت فرنسا من الميدان ، وأمرت أميرال أسطولها بمغادرة الإسكندرية قبل الضرب . . فبارحها مساء ١٠ يولييه سنة ١٨٨٢ . ومعنى ذلك أن الحكومة الفرنسية تركت انجلترا تفعل ما تشاء وتعتدى ذلك الاعتداء الفشوم على المدينة فتدك حصونها وتهدم مبانيها وتحصد أرواح أهلها دون أن تبدي حراكا . . قابلت فرنسا هذا الاعتداء الوحشي بالجمود ، ولو أرادت منعه لكان لها من مركزها الممتاز في المسألة المصرية ما يحول دون وقوعه . . وكذلك فعلت دول أوروبا العظمى فانها ظلت جامدة لا تحرك ساكنا امام هذه المأساة . . ولو وقع مثل هذا الاعتداء على أمة أوربية كالليونان أو الجبل الأسود أو بلغاريا لاهتزت الحكومات الأوربية وتوعدت وانذرت المعتدى بالضرب على يده . .

ولعلك تذكر موقفها حيال مصر ذاتها حين لبث نداء تركيا في محاربة الثوار اليونانيين وما فعلته أوروبا اذ انتمرت بأسطولها فأحرقته غدرا وخيانة في « نافارين » سنة ١٨٢٧ . . ولا تنس ما فعلته مع مصر فقد حرمتها ثمرة انتصاراتها على الترك في عهد محمد علي الكبير وانتمرت بها وانقصت المزايا التي نالتها بحد السيف . أما في سنة ١٨٨٢ فقد تركتها لبطش الانجليز دون أن تحرك ساكنا !

وليس من العسير علينا أن نفهم سبب هذا التباين في المعاملة . . فأوروبا لا تنظر الى مصر بالعين التي تنظر بها الى الأمم الغربية ، ولا تراها جديرة بالعطف الذي حث به أمثال اليونان وبلغاريا . ومما يدل على مشاركة أوروبا

لانجلترا في مسئولية حوادث سنة ١٨٨٢ انه لم يكذب الجيش الانجليزي ينتصر على العربيين في واقعة التل الكبير حتى يادر المسيو تيسو سفير فرنسا بلندن الى مقابلة اللورد جرانفيل وزير خارجية إنجلترا وهناك باسم الحكومة الفرنسية على هذا الانتصار . وكان جواب جرانفيل على تهنته : « ان واقعة التل الكبير هي انتصار أوربي » ولو انهزم الجيش الانجليزي لكان ذلك كارثة على كل الدول التي تحسب حسابا للتعصب الاسلامي !

وقد هنا المسيو دكلرك رئيس وزارة فرنسا السفير البريطاني في باريس بهذه الواقعة قائلا : « ان انتصار الانجليز على العرب في مصر ينتج ثمرة طيبة لفرنسا في تونس والجزائر ! »

وقبول نبا الضرب في «مؤتمر الاستانة» بالفاتور والجمود ، ولم يكن المؤتمر قد انفض بعد ٠٠ ولو كانت الدول الاوربية حريصة على الدفاع عن حقوق مصر بل عن الحقوق عامة ، لكان لضرب الاسكندرية صدى عاجل في المؤتمر يحفزه الى وضع حد لهذا الاعتداء . ولكنه على العكس قابله بالضممت والبرود ، ولم يبد اي اعتراض على إنجلترا في نقضها عهودها ، وخاصة عهودها في ذلك المؤتمر بالذات . . لم يكن لهذا الاعتداء اي اثر فعلى في نفوس المؤتمرين وهم سفراء الدول الاوربية الكبرى في الاستانة ، وكل ما فعله مندوب روسيا ان نفى يده من المؤتمر وامتنع مؤقتا عن حضور جلساته ، وهو عمل سلبي لا يمنع الاعتداء ولا يحول دون استمراره

وفي ١٥ يولييه سنة ١٨٨٢ اجتمع المؤتمر لأول مرة عقب ضرب الاسكندرية ، وتحرك الى دعوة تركيا لارسال جيش عثمانى الى مصر تنفيذا لقراره الذي اصدره في جلسته السابقة - ٦ يولييه - ولم يكن قد ابلغه اليها من قبل ، ورضى

السلطان - أخيراً أيضاً - بالاشتراك في المؤتمر للمباحثة في اقرار الوسائل الكفيلة باعادة الأمور الى نصابها . . بدأت إذن تركيا تشترك في المؤتمر بعد أن أصبح لا عمل له ، وأرسلت وزارة الخارجية العثمانية في ١٩ يوليه تبلغه انها تقبل الاشتراك فيه ، وعينت مندوبيها به وهما سعيد باشا وزير الخارجية وعاصم باشا وزير الاوقاف ، فحضرأ جلسة ٢٤ يوليه - الجلسة العاشرة - وتولى سعيد باشا رئاسة المؤتمر بصفته وزير خارجية الدولة التي انعقد المؤتمر في عاصمتها ، وصرح بأن الحكومة العثمانية قبلت مبدأ ارسال جنود الى مصر ، وبجلسة ٧ اغسطس أعلن أن حكومته قبلت شروط التدخل التي قررها المؤتمر في ١٥ يوليه . . . وكانت هذه الأقوال مهزلة أخرى ، إذ لم تكن تركيا قد أعدت جيشاً ما . . وابطأت في انفاذ عزمها حتى انتهت الحرب بهزيمة العربانيين ودخول الانجليز القاهرة قبل أن يتحرك الجيش العثماني الى مصر !

قناة السويس

وكل ما عني به المؤتمر انه بحث بجلسته التاسعة يوم ١٩ يوليه سنة ١٨٨٢ في حماية قناة السويس من أن تصيبها الحرب بسوء . وذلك بناء على ما تظاهرت به انجلترا من الخوف على القناة ان يسدها العربيون بعد ضرب الاسكندرية ، وكان هذا الخوف مع الأسف لا محل له ، لأن مرابي لم يفكر جدياً في سد القناة ، الا بعد احتلال الانجليز الاسماعيلية اى في ٢٠ اغسطس ، ولكن انجلترا بادرت بمبادلة الدول تخوفها من هذه الناحية لكي تنتحل لنفسها حق حماية القناة اذا لم تتفق الدول على حمايتها دولياً . . . وقد عرض سفيراً انجلترا وفرنسا في المؤتمر بجلسة ١٩ يوليه رأى حكومتيهما في أن يكل المؤتمر الى من يختار من

الدول حماية القناة اذا أصابها اعتداء ، ولم يلق هذا الاقتراح قبولا من المؤتمر ، فانفقت انجلترا وفرنسا على أن يصرح سفيراهما في المؤتمر بأنهما مستعدتان عند الحاجة الى حماية القناة ، وقد صرح السفيران بذلك في جلسة المؤتمر الحادية عشرة التي انعقدت يوم ٢٦ يوليه ، فلم يعترض المؤتمر ولم يبد احتجاجا

وأبلغ الباب العالي أعضاء المؤتمر في ٢٤ يوليه ثم في ٢٧ منه أن جنوده على أهبة السفر الى مصر وأنه مستعد للتدخل فيها ، ولكن بلاغه لم يقتربن بأى عمل ، وعرضت وزارة المسيو دي فريسينيه على البرلمان الفرنسي فتح اعتماد لاعداد القوات الكفيلة بجعل القناة في مأمن من كل اعتداء وحماية السفن المارة فيها ، ولكن لإلبرمان قرر في ٢٩ يوليه رفض الاعتماد المطلوب . . مما أدى الى استقالة وزارة فريسينيه واضطرار الوزارة التي خلفتها - وزارة دكلرك - الى ان تنفض يدها من المسألة المصرية نزولا على قرار البرلمان . . فكان هذا القرار من فرنسا إعلانا بنقض يدها بل بافلاس سياستها في المسألة المصرية ، والسبب الذي حدا بالبرلمان الفرنسي الى رفض الاعتماد هو الخوف من توزيع قوات فرنسا في وقت كانت تخشى فيه على كيانها في القارة الاوربية من تحفز المانيا ، فهو نفس السبب الذي حدا بالوزارة الفرنسية الى الاحجام عن مشاركة بريطانيا في تدخلها الحربى حين عرضت عليها ذلك في يوليه سنة ١٨٨٢ قبل ضرب الاسكندرية

وفي الوقت الذي اصدر البرلمان الفرنسي هذا القرار قرر البرلمان البريطانى في ٢٧ يوليه الاعتماد المطلوب من الحكومة الانجليزية للحملة على مصر ، وذلك بأغلبية ٢٧٧ صوتا ضد ٢١ صوتا أى بأغلبية تشبه الاجماع ، وبلغ الاعتماد الذي قرره ٢٣٠٠٠٠٠٠ جنيه

يتضح مما تقدم أن المؤتمر لم يكن يعنيه رد الاعتداء عن مصر ، بل كل ما همه وشغل باله أمر قناة السويس . .
وقد انتهى من مباحثاته العقيمة الى ترك الانجليز يتصرفون
كما تهوى اطماعهم الاستعمارية

اجتمع المؤتمر للمرة الاخيرة يوم ١٤ اغسطس سنة
١٨٨٢ ، وكانت الجنود البريطانية قد زحفت في داخل
البلاد وظهرت بوادر انتصارها على العرايين . . فلم
يجد المؤتمر عملا يشغله سوى تأجيل انعقاده الى أجل
غير مسمى ، ولم يجتمع بعدها اذ كانت قوات الانجليز قد
تغلبت على العرايين ، وبذلك انطوت صفحة المؤتمر بدون
أن يعمل عملا ما في صون حقوق مصر ، ورد عادية الانجليز
عنها ، وأخفق اخفياقا جعله مضرب الأمثال في المهازل
السياسية الخالية من روح النزاهة والصراحة والاخلاص



الحرب

بين عراقى والانجليز

بين الخديو وعرابي

تربص الانجليز في الاسكندرية حتى يعدوا العدة للزحف ، ويتلقوا الامداد التي جاءتهم بعد ذلك من انجلترا . . واخذوا في الايام الاولى ينظمون الاحتلال مستعينين بالخديو ونفوذه الشرعى . واذاع الاميرال سيمور يوم ١٧ يولييه منشورا بالمحافظة على الامن علق في شوارع المدينة ، وهو اول منشور اعلن الانجليز فيه انهم مكلفون من جانب الخديو بالمحافظة على النظام

واستكتب الاميرال سيمور راغب باشا رئيس مجلس الوزراء خطابا بتاريخ ١٧ يولييه سنة ١٨٨٢ يبلغ فيه الاميرال مخالفة عرابي لاوامر الخديو فيما يقوم به من وسائل الدفاع ، وعزم الخديو على عزله من منصبه . . وهذا الخطاب يبدو غريبا من راغب باشا الذي كان حتى ضرب الاسكندرية يعضد العرابيين ويؤيدهم ، ويقاوم التدخل البريطانى . والخطاب يناقض أيضا قرار مجلس الوزراء الذي اشترك راغب باشا في وضعه بوصفه رئيسا للنظار والذي رد فيه على انذار الاميرال سيمور قبيل ضرب الاسكندرية . وارسل الخديو من سراى رأس التين يوم ١٧ يولييه تلغرافا الى عرابي بكفر الدوار يأمره فيه بالكف عن الاستعدادات الحربية ويحمله تبعة ضرب الاسكندرية . ويدافع فيه عن حسن مقاصد الانجليز ويأمره بالحضور الى سراى رأس التين ليتلقى منه تعليماته

فاجاب عرابي على هذه الرسالة ببرقية شرح فيها وجهة نظره ، وابان الاسباب التي توجب استمرار الدفاع ، وهى

طلبات الاميرال سيمور ، وقرار مجلس الوزراء برياسة الخديو
برفضها ولو ادى ذلك الى القتال . واعتذر عن الحضور الى
الاسكندرية لأن الانجليز يحتلونها ، وطلب الى الخديو أن
يؤفد اليه الوزراء أو رئيسهم في مركز الجيش بكفر الدوار
للمداولة في الموقف . ولما تحقق عرابي انحياز الخديو الى
جانب الانجليز خشى أن يصدر من الأوامر ما يشل حركة
الاستعدادات الحربية ، فأرسل عرابي الى جميع المديرات
والمحافظات تلغرافات شديدة اللهجة اتهم فيها الخديو بممالة
الانجليز وحذر الجميع من اتباع أوامره التي تخالف حالة
الحرب

وأرسل الى يعقوب سامى باشا وكيل وزارة الحربية
بالقاهرة كتابا بتاريخ ١٧ يوليه سنة ١٨٨٢ ، دعا الى وجوب
عقد جمعية عمومية من الذوات والأعيان والعلماء يعرض
عليها الموقف ويطلب منها إصدار قرار في شأن الخديو وفيما
يجب عمله لصالح الأمة «وصلاحية مثل هذا الوالى عليها» ،
وختم كتابه بالمثابرة على التجهيزات الحربية وأنه تحرر منه
بذلك الى جميع حكام البلاد . .

وإذاع منشورا أرسله الى المديرات والدواوين كافة
بإعلان انضمام الخديو الى جانب الانجليز وخلع طاعته

كان يعقوب سامى باشا من الموالين لعرابي ، كما كان في
خاصة نفسه يرى بحق وجوب الدفاع عن البلاد إزاء عدوان
الانجليز . . فلما جاء تلغراف عرابي اجتمع يوم وروده مع
خاصته المناصرين له في وزارة الحربية «قصر النيل» واستقر
رايهم على عقد مجلس بديوان وزارة الداخلية في مساء ذلك
اليوم مؤلف من وكلاء الوزارات وبعض كبار الضباط والموظفين

فاجتمع المجلس المذكور وقرر دعوة العلماء والأعيان
والرؤساء الروحانيين والوجهاء وكبار موظفي الحكومة
بديوان الداخلية ليلا في هيئة جمعية عمومية لاتخاذ ما يلزم

من القرارات بالنيابة عن الامة . واخذ هذا المجلس يتولى سلطة الحكم .. وظل كذلك خلال الحرب ، وقد سمي في الوقائع المصرية « المجلس العرفي » وسنجرى على هذه التسمية الأخيرة في سياق الحديث

وفي مساء يوم الاثنين ١٧ يوليه سنة ١٨٨٢ اجتمع المدعوون الى حضور الجمعية العمومية بوزارة الداخلية ، وبلغ عددهم اربعمائة عضو ، منهم الامراء الموجودون بالعاصمة وشيخ الاسلام وقاضي قضاة مصر ومفتي الديار المصرية وكبار العلماء والرؤساء الروحانيون والنواب ووكلاء الدواوين والمدبرون والقضاة والتجار والاعيان

وعرضت عليهم الرسائل التي تبودلت بين الخديو وعرابي ، وبين هذا الاخير ووكيل الحربية ، وتداولوا في الموقف .. فأجمعوا على وجوب مداومة الاستعدادات الحربية مادامت بوارج الانجليز في السواحل وجنودهم في الاسكندرية ، وعلى استدعاء الوزراء من الاسكندرية للاستفهام منهم عن حقيقة الامر ، واصدروا قرارا بهذا المعنى ..

وعلى اثر اطلاع الخديو على قرار الجمعية العمومية اصدر امرا في ٢٠ يوليه سنة ١٨٨٢ بعزل عرابي من وزارة الحربية ، وعين عمر باشا لطفى محافظ الاسكندرية بدلا عنه . وبنى امر العزل على مخالفة عرابي لاوامره ومداوّمته على الاستعدادات الحربية ، وقد صدر هذا الامر بناء على قرار من مجلس الوزراء ، وكان بعضهم مخالفا لفكرة العزل ، ولكن الخديو اصر عليها ، وابلغه هذا الامر في كتاب بعث به اليه

واذاع الخديو في الوقت نفسه منشورا علق في شوارع الاسكندرية فصل فيه الاسباب التي دعت الى عزل عرابي من منصبه ، واخذ فيه على عرابي اخلاء الاسكندرية دون مقاومة ، ثم دافع عن نيات الانجليز واحتلالهم الاسكندرية

وسوغه بأن الغرض منه المحافظة على الامن !

وكان عرابي مرابطا في معسكره بكفر الدوار حين اصدر الخديو امره بعزله من منصبه ، فلم يكثر له واستمر يعد عدة الدفاع ليصد تقدم الانجليز ، وارسل الى يعقوب سامي باشا يدعو الى عقد الجمعية العمومية ثانية للنظر في امر العزل . . فقرر المجلس العرفي دعوة الجمعية العمومية الى الانعقاد ، واجتمعت بوزارة الداخلية يوم السبت ٢٣ يوليه سنة ١٨٨٢ ، وهذه هي المرة الثانية لاجتماعها ، ولم تجتمع بعد ذلك ، وكان الحاضرون في المرة الثانية اكثر عددا من المرة الاولى اذ حضرها نحو خمسمائة من الاعضاء ، منهم ثلاثة من الامراء ، وشيخ الأزهر وقاضي قضاة مصر ومفتيها وتقيب الاشراف وبطربرك الاقباط الأرثوذكس ، وحاخام اليهود ، والنواب والقضاة والمفتشون ومدبرو المديرات والاعيان وكثير من العمدة ومشايخ البلاد ، فلما اجتمعت الجمعية تليت عليها الاوامر الصادرة من الخديو ، والمنشورات التي اصدرها عرابي ، وتولى هذه التلاوة الشيخ محمد عبده (الاستاذ الامام) بناء على امر حسين باشا الدرمللي وكيل الداخلية ، والقي على باشا الروبي خطبة تناول فيها الخديو بالظعن والقدح ، وتليت فتوى شرعية من الشيخ محمد عlish والشيخ حسن العدوي والشيخ محمد ابو العلا الخلفاوي بمروق الخديو من الدين لانحيازها الى الجيش المحارب للبلاد . وتداول الاعضاء في الموقف الحربي وفيما يجب عمله ، فانفتحت آراؤهم على عدم قبول عزل عرابي ، وبعد ان صدر هذا القرار قال يعقوب سامي باشا وكيل وزارة الحربية : « حيث قرر هذا المجلس المحترم عدم عزل عرابي باشا من نظارة الجهادية والبحرية وراى لزوم بقاءه في الوظيفة . . فارجو من المجلس ان يرى رايه في اوامر الخديو التي تصدر الى من جنبه ، وكذلك ما يصدر من حضرات

نظاره المقيمين معه هل يلزمنى قبولها وتنفيذها ام لا ؟ »
فتداولت الجمعية العمومية في هذه المسألة وأصدرت قرارها
بوقف أوامر الخديو ونظاره وعدم تنفيذها

الحرب بين العرابيين والانجليز

عسكر عرابي بجيشه في كفرالدار وأقام بها الاستحكامات
النيعة ، وأخذت طلائع العرابيين تناوش الانجليز في ضواحي
الاسكندرية . . ولم يكن الجيش الانجليزى قد أمن بعد على
مركزه في الثغر ، بل كان يتوقع أن يهاجمه العرابيون بعد أن
يلموا شعثهم عقب الهزيمة الاولى ، فأخذ الانجليز يحصنون
استحكامات المدينة ووضعوا الحراس على مداخلها

وكانت طلائع المصريين ترابط في الرمل وتستعد لمناوشة
الأعداء . . واستمر الانجليز يلزمون خطة الدفاع في
الاسكندرية وينتظرون وصول الأمداد . وفي ١٧ يوليه
جاءهم مدد من ٢٧٠٠ مقاتل ، وجاء الاسكندرية الجنرال
اليزون Alison فتولى قيادة الجيش البريطانى في المدينة
حتى يحضر القائد العام الجنرال ولسلى . وكان عدد الجيش
البريطانى في الاسكندرية ٣٦٨٦ مقاتلا - عدا جنود
الأسطول - ثم جاءهم مدد آخر عدده ١١٠٨ من مالطة
وجبل طارق . . فاحتل الانجليز الرمل في ٢٣ يوليه ، ثم
أخذ المدد الأكبر يتحرك من ميناء ولوتش Woolwich

بانجلترا في أواخر يوليه قاصداً مصر . وأصدرت الملكة
فيكتوريا أمرا في ٢١ يوليه بتعيين الجنرال السير جارت
ولسلى Sir Garnet Wolsley قائدا عاما لجيش الحملة على مصر
ولم يصل الى الاسكندرية الا في منتصف أغسطس

وكان المظنون لدى عرابى وصحبه أن لا يتخذ الانجليز
قناة السويس ميدانا للزحف أو للحركات الحربية ، احتراماً
لحيدة القناة . . ولكن العارفين بالحقائق كانوا على يقين من أنهم

لا يرفعون للقناة حرمة ، كما لم يرفعوا حرمة المعاهدات في ضربهم الاسكندرية ، فكانت خطتهم أن يهاجموا مصر من ناحية الاسماعيلية متجهين من طريق الرقازيق الى القاهرة

خطة العرابيين في القتال

عين عرابي محمود باشا فهمي رئيسا لأركان حرب الجيش المصري عقب ضرب الاسكندرية ، فوضع خطة سديدة للدفاع عن البلاد لو اتبعت باحكام لصدت تقدم الانجليز وانقذت مصر من غارتهم . . وكان محمود فهمي من أكفأ المهندسين الحربيين ، وخالصة خطته انه عين خمسة مواقع رئيسية للدفاع : الاول في كفر الدوار ، والثاني في رشيد ، والثالث بين رشيد وبحيرة البرلس ، والرابع في دمياط ، والخامس في الصالحية والتل الكبير لصد الهجوم من ناحية قناة السويس . وقد أشار في بداية الحرب بسد ترعة الاسماعيلية لمنع وصول المياه العذبة الى بور سعيد والاسماعيلية والسويس وسد قناة السويس ذاتها لمنع الانجليز من اتخاذها قاعدة عسكرية

ولو سدت قناة السويس في بداية القتال لامتنع الاتصال بين القوات الانجليزية الآتية من البحر الابيض المتوسط والقوات الآتية من الهند . واستحال عليها الوصول الى الاسماعيلية من طريق القناة ، وفي هذه الحالة يضطر الجنرال ولسلي الى المغامرة بجيشه في الصحراء الشرقية حيث لا ماء ولا كلاً ، أو يهاجم مصر من طريق الدلتا فتعوق الترع والجسور زحفه وخاصة في أيام الفيضان (أغسطس - سبتمبر) ، ولكن عرابي لم يستمع لنصيحة محمود باشا فهمي وخشى عواقبها . وظن أن الانجليز يحترمون حيناذ القناة فلا يتخذونها قاعدة للزحف ، فكان هذا الخطأ أكبر عامل في اخفاق خطة الدفاع التي وضعها محمود فهمي .

واكتفى عرابى باقامة معسكر فى التل الكبير على بعد نحو
خمسین كيلومترا من الاسماعيلية و ١١٠ كيلومترات من
القاهرة حشد فيه جانبا من الجيش ، ولكنه وزع معظم قواته
فى كفر الدوار وعلى سواحل البحر الابيض المتوسط . . فكان
الجنود السودانيون وهم من خيرة الجنود مرابطين فى دمياط ،
بقيادة عبد العال حلمى . ورباط فى رشيد فيلق كبير ،
واستقر معظم الجيش بقيادة طلبة عصمت فى كفر الدوار .
ومع أن الانجليز استعجلوا الحركات العدائية فى قناة السويس
وكانت هذه الحركات نذيرا كافيا لعرابى بما اعتزمه من
خرق حياذ القناة ، فان عرابى جبن عن العمل بنصيحة
محمود فهمى فى سدها

ولقد بكر الانجليز فى خرق حرمة قناة السويس واتخاذها
ميدانا للحركات العدائية . . وتدل الظروف والملابسات على
انهم كانوا مصرين على اختلاق الذرائع لاحتلالها ، كما
اختلفوها لضرب الاسكندرية . فقد تعللوا بأن ثمة ترميمات
تجرى فى طابية « الجميل » على مدخل بحيرة المنزلة غربى
بورسعيد . واصدرت الحكومة البريطانية فى ٢٢ يولية سنة
١٨٨٢ تعليماتها الى الاميرال سيمور باحتلال بور سعيد
والاسماعيلية . وفى ٢٦ يولية سنة ١٨٨٢ اقتحمت السفينة
الحربية الانجليزية « اوروبون » بقيادة الكبتن « فتزورى »
القناة عند بورسعيد ، واقت مراسيها يوم ٢٧ منه فى بحيرة
التمساح على بعد ثمانمائة متر من الاسماعيلية . ولم يكد
يمضى على دخولها القناة يومان حتى وصل الاميرال
« هويت » الى السويس والاميرال « هوبكنس » الى
بور سعيد ، واستقر كل منهما فى موقفه ينتظر التعليمات
الخاصة باحتلال القناة . .

وهذه الحركات الحربية المبكرة فى ناحية القناة كانت تنم
عما اعتزمه الانجليز فى بداية القتال من الزحف من طريق

قناة السويس .. ولكن عرابى مع ذلك ظل غافلا عن هذه
النية !

واحتل الانجليز مدينة السويس في ٢ اغسطس ، وظل
عرابى برغم احتلالها يعتقد حرمة قناة السويس بحجة أن
القناة إنما تبتدىء من « بور توفيق » ضاحية السويس -
والتي لا تبعد عنها الا بثلاثة كيلومترات - وكان احتلال
السويس نذيرا آخر باتخاذ الانجليز لها قاعدة للزحف على
العاصمة ، وقد تحرك المدد من الهند بعد سبعة أيام من
احتلالها

وقائع الميدان الغربى

نقصد بالميدان الغربى ما بين الاسكندرية وكفر الدوار ..
تميزا له عن الميدان الشرقى من الاسماعيلية الى التل الكبير
لقد وجه عرابى كل عنايته الى تحصين مواقعه فى الميدان
الغربى ، وأهمل الميدان الشرقى اهمالا تاما ، مما كان السبب
الاكبر فى الهزيمة .. فانشأ الاستحكامات المنيعة فى مواقع
الدفاع مما يلى الرمل جنوبا الى كفر الدوار بين بحيرة
ابو قير وملاحه مريوط . ووضع محمود باشا فهى تصميم
هذه المواقع بمعاونة الامير الاى محمد بك شكرى وهو من اكفأ
ضباط اركان حرب الجيش المصرى .. فكانت مؤلفة من
ثلاثة خطوط للدفاع يبعد كل واحد عما يليه بأربعة او خمسة
كيلومترات ، وأمام كل خط خندق عمقه خمس عشرة قدما ،
وأقيمت المعاقل على جميع المرتفعات والاكام ، وركبت فيها
المدافع وعددها خمسون مدفعا

وقعة الرمل

تحرك الانجليز يوم السبت ٥ اغسطس سنة ١٨٨٢
يريدون التقدم من جهة « الرمل » بأورطتين من المشاة

وأورطتين من الفرسان .. فلما صاروا على بعد ألف وخمسمائة متر من موقع المصريين التقى بهم البكباشى احمد أفندى البيار والبكباشى مصطفى أفندى حسان ومعهما أورطتان من المشاة وأورطتان من الفرسان ، وصدوهم عن التقدم .. ثم جاء خورشيد باشا طاهر قومندان خط الدفاع فى أبو قير ومعه ثلاثة بلوكات من الفرسان ، فهجم المصريون على الانجليز هجوما شديدا واضطروهم الى التقهقر اذ ولوا الادبار منهزمين بعد ان دام القتال ثلاث ساعات ونصفا ..

ويقول الكولونل « سبتان » عن هذه المعركة ان الجنرال « اليزون » كان يقود الانجليز فيها وان عددهم كان ألفى مقاتل وان الجنرال « اليزون » كان لا يفتأ يناوش العربيين حول الاسكندرية كل يوم لكى يوهمهم ان الجيش البريطانى قد اتخذ الاسكندرية قاعدة للزحف ، فى حين ان خطته الحقيقية هى الزحف من ناحية الاسماعيلية . وبذلك يشغلهم عن تحصين التل الكبير ومواقع الدفاع فى الشرق

وقعة عزبة خورشيد

وهاجم الانجليز مقدمة الجيش المصرى فى كفر الدوار يوم ٧ أغسطس اذ تقدم جناحهم الأيسر من الرمل على جسر ترعة المحمودية وتقدم الجناح الأيمن بطريق السكة الحديد من القبارى .. وجاء القلب من طريق كوبرى المحمودية ، فلما التقوا بالمصريين صمد هؤلاء لقتالهم ودافعوهم دفاعا مجيدا ، اذ انبرى للميسرة البكباشى محروس أفندى يقود أورطته وأبلى فى قتالهم بلاء حسنا ، وجرح اثناء المعركة . وضمد للقلب والميسرة البكباشى محمد أفندى فودة ومعه أورطة أخرى من الجنود ، واشتد القتال فى هذه الناحية واستمرت المعركة نحو أربع ساعات انتهت بتقهقر الانجليز منهزمين ، وسار المصريون على أثرهم حتى حجبههم الظلام عنهم .. وقتل من

المصريين في هذه الواقعة تسعة من الجنود وصف الضباط
وضابط واحد وجرح منهم اثنا عشر جنديا وضابطان ٠٠
أما خسائر الانجليز فكانت أكثر عددا من خسائر المصريين

الاستعداد للمعارك الكبرى

وبعد وقوع معركة ٥ و ٧ أغسطس سنة ١٨٨٢ المتقدم
ذكرهما ، استمر ورود الامداد الى الانجليز في الاسكندرية
آتية من مالطة وقبرص وجبل طارق وانجلترا ٠٠ فاجتمع
حوالي ٩ أغسطس سنة ١٨٨٢ في المدينة وضواحيها نحو
أربعة عشر ألفا من المشاة وثلاث فصائل من الفرسان و ٩٤٠
جنديا من المدفعية و ٥٤٠ من المهندسين وكثير من القائمين
على خدمة الجسور والتلغراف والسكك الحديدية . وظل
المدد يرد على الاسكندرية والسويس حتى بلغ عدد الجيش
البريطاني قبيل معركة التل الكبير ٥٠٦٠٠ مقاتل

أما الجيش المصرى النظامى فلم يكن يزيد على ١٩٠٠٠
مقاتل موزعين بين مختلف المواقع ، منهم ٨٠٠٠ في كفر
الدوار ، و ٣٥٠٠ بأبوقير ، و ٢٥٠٠ في رشيد ، و ٥٠٠٠
في دمياط ، وقد انضم الى هذا الجيش عدد من المتطوعين
والعربان ، ولكن الوقت لم يكن يسمح بتدريبهم على الحركات
النظامية ، فلم يكن منهم فائدة ، ويقول جون نينيه الذى
شهد هذه الحوادث : « ان وجود جموع العربان من مشاة
وركبان في كفر الدوار لم يكن له فائدة ما للجيش بل كان
ضررهم أكثر من نفعهم لعدم اعتيادهم حركات الجيوش
النظامية » وقال المستر بلنت : « ان الجيش المصرى بأكمله
لم يكن يزيد على ١٣٠٠٠ جندي نظامى منهم ٨٠٠٠ في
كفرالدوار ، أما المجندون الجدد فلم يكونوا بعد أكفاء للقتال »
ويقول جون نينيه أيضا : « ان الصحف الانجليزية كانت
تبالغ في عدد الجيش المصرى بكفرالدوار وتبلغه الى ٤٧٠٠٠

مقاتل على حين أنه دون هذا العدد بكثير ،

فالإحصاء الصحيح هو ما ذكره جون نينيه ، وفي الحق أن الوقت لم يكن يتسع لزيادة عدد الجيش إلى أكثر من هذا العدد ، فقد كان سنة ١٨٨١ لا يزيد على ١١٣٠٠ جندي (عدا الجنود المرابطة في السودان) ثم زيد نظريا في سنة ١٨٨٢ إلى ١٧٧٠٠ ، لكن عدده الحقيقي كان أقل من ذلك كثيرا

ويقول عرابي في مذكراته : « ان الجيش المصري عند ابتداء القتال كان مؤلفا من ثمانية الآيات من المشاة ، وثلاثة الآيات من الفرسان ، والايين من الطوبجية البرية ، وثلاثة الآيات من طوبجية السواحل - المنوط بهم حماية الثغور - وفرقة من رجال الهندسة ، وأن مجموع ذلك في حالة استكمال الفرق والآيات ٣٦٠٠٠ » وهو إحصاء نظري لا يمكن التعويل عليه لأن المعروف أن الفرق والآيات لم تستكمل قط عددها ، بل كان بعضها لا يبلغ نصف عدده الرسمي

والظاهر أن عرابي كان يميل بعد هزيمة التل الكبير وفي خلال محاكمته إلى المبالغة في عدد الجيش المصري لكي يتخذ الدفاع عنه من ذلك دليلا على رغبته في حقن الدماء مع وجود العدد الوافر لديه من الجند لاستمرار القتال . وسجل عرابي في مذكراته انه كان بالقاهرة قبل ابتداء القتال مصنع للأسلحة ، ومعمل للبارود ، وآخر في بولاق لصب المدافع ، ودار صناعة عظيمة لعمل البنادق والمدافع أنشئت في طرة . . ولكنها لم تكمل قبل نشوب الحرب

يتضح لك من هذا البيان أن عدد الجيش الإنجليزي كان يزيد على ضعف عدد الجيش المصري . . وهذا وحده كان نذيرا بسوء العاقبة . وقد جعل الفريق راشد باشا حسنى قائدا لحطوط الدفاع في الشرق ، وخورشيد باشا طاهر على

رشيد وأبو قير، وعلى باشا الروبي على مريوط ، وعبد العال
باشا حلمي على دمياط ، ومحمود سامي باشا البارودي
قائدا لمواقع الصالحية ، وطلبة باشا عصمت قائدا لفرقة
كفر الدوار تحت امرة عرابي

واعتزم عرابي زيادة عدد الجيش ، فرأى أن أقرب
الوسائل الى هذه الزيادة تجنيد الحفراء في سائر المديريات
لمراتهم على الحركات العسكرية من قبل ، فأصدر منشورا
في ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ بتجنيد ٢٥ ألفا يؤخذون من
الحفراء ويحل محلهم غيرهم في المحافظة على الأمن ، ووزع
هذا العدد على المديريات كافة ، وأرسل الى المديرين
يستحثهم على سرعة تجنيد هذا العدد ، وبين حاجة الدفاع
الى ذلك

ولا شك في أنه لو كان لدى مصر الوقت الكافي لجندت
هذا العدد وأكثر منه ٠٠ ولكن الوقت لم يكن يتسع لتجنيد
الخمسة والعشرين ألفا ولا غيرهم ، ويقول نيتيه : « انه كان
يمكن لعرابي بعد ثمانية أشهر أو عشرة حشد خمسين ألف
مقاتل أو ستين ألفا ، فقد كان يشرف على حركة التجنيد
يعقوب سامي باشا وكيل وزارة الحربية وكان كفوا في
الادارة ، ولكن الوقت لم يتسع لهذا العمل »

ولما شنت الحرب لم يكن في خزانة الحكومة مال ، لأن
السير كلفن المراقب المالي الانجليزي أخذ الاموال الموجودة
في خزانة المالية وانزلها بالاسطول الانجليزي ، قبل اعلان
الحرب بأيام ٠ وكذلك الاموال الموجودة بصندوق الدين
حملها أعضاء القومسيون الى السفن الحربية بالاسكندرية ،
فأرسل عرابي الى المديرين يدعوهم الى جمع الاموال والاعانات
من مديرياتهم للجيش، وحرر من المجلس العرفي للمديريات
بتحصيل الاموال من الاهالي بنسبة عشرة قروش عن كل

فدان على أن تحسب الاموال لمن يدفعونها من ضرائب الاطيان
التي تستحق عليهم فى المستقبل

وتطوع الكثيرون فى الجيش جنودا مقاتلين يوجدون
بارواحهم فى سبيل الدفاع عن الوطن . وبدأت حركة
التطوع فى القاهرة والاقاليم عقب ضرب الاسكندرية

والحق أن الاهلين قد تطوعوا لامداد الجيش بكل
ما يستطيعون من نفس ومال وغلال وعتاد ومؤونة وميرة
وخيول وماشوية ، وجادوا بكل ما فى مقدورهم معتقدين
بحق أن هذا واجب تفرضه عليهم الوطنية والدين

قلنا ان الحكومة البريطانية عهدت بقيادة جيش الحملة على
مصر الى الجنرال السير « جارنت ولسلى » أحد القواد
الارلنديين فى الجيش البريطانى . فوصل الى الاسكندرية
يوم ١٥ أغسطس سنة ١٨٨٢

لم يكن الجنرال ولسلى من القواد الذين اشتهروا بالكفاية
العالية فى القيادة ، ولا ممن امتازوا فى معارك سابقة
بالنبوغ فى الفنون الحربية . بل كل ما عرف عنه أنه
اشترك من قبل فى حرب القرم وفى بعض الحملات
الاستعمارية الانجليزية . وكان لم يزل برتبة قائم مقام جنرال
حين تولى قيادة الحملة على مصر سنة ١٨٨٢ ، فلما انتهت
بهزيمة العراقيين فى التل الكبير واحتلال العاصمة انهالت
عليه ألقاب الشرف والتكريم ، فنال لقب لورد « فيكونت »
ولسلى أوف كيرو « القاهرة » ورتبة جنرال وغير ذلك من
دلائل التقدير ، على أنه تولى فيما بعد - سنة ١٨٨٤ -
قيادة الحملة على قوات المهدي فى دنقلة ، فانهت باخفاقها
ومقتل غردون باشا ، وتولى سنة ١٩٠٣ قيادة الجيش
الانجليزى فى حرب البوير بالترنسفال ، فباء بالهزيمة
والحسران . وعدته حكومته مسئولا عن النكبة التى حلت

بالجيش الانجليزى ، فنحته عن قيادته وعينت بدله الجنرال
اللورد روبرتس

من هذا البيان يتضح لك أن قيادة الجيش الانجليزى
وذات الجيش الانجليزى الذى هاجم مصر سنة ١٨٨٢ لم
يكونا كافيين للظفر بها واحتلالها ، لولا الانقسام الذى
أضعف قوة الدفاع عنها . فانسل الانجليز فى أرض
معبدة ، ولم يلقوا المقاومة التى لقيها الجنرال «فريزر» حين
نزل الاسكندرية سنة ١٨٠٧ على رأس جيش بريطانى أراد
احتلال مصر فباء بالحيبة والحسران . . .
ولم يكد يستقر بالجنرال ولسلى المقام فى الاسكندرية
حتى أذاع الاعلان الآتى فى المدينة :

« بأمر الحضرة الحديوية - اعلان للمصريين - يعلن الجنرال
قائد الجيوش الانجليزية بأن مقاصد الدولة البريطانية فى
ارسالها تجريدة عسكرية الى القطر المصرى ليست الا لتأييد
سلطة الحضرة الحديوية ، وعساكرنا يحاربون فقط حاملى
السلح ضد سموه . . . فعموم الاهالى الذين فى سلم وسكينة
تصير معاملتهم بكل تودد وانسانية . ولا يحصل لهم أذى
ضرر بل يحترم دينهم وجوامعهم وعائلاتهم ، والاشياء التى
تلزم الجيش يصير دفع ثمنها ، وعليه ندعو الاهالى لتقديم
ذلك ، وان الجنرال قائد الجيش يسر جدا من زيارة مشايخ
البلاد وخلافهم الذين يودون المساعدة لردع العصيان الذى
هو ضد الحضرة الحديوية الحاكم والوالى الشرعى على القطر
المصرى المعين من لدن الذات الشاهانية ،

تجدد القتال .

بدأت الحركات الحربية بين الاسكندرية وكفر الدوار
عقب احتلال الاسكندرية كما تقدم بيانه ، ثم تجددت عقب
حضور الجنرال ولسلى . . . ففى يوم السبت ١٩ أغسطس

سنة ١٨٨٢ تحركت قوة كبيرة من الانجليز جاء جانب منهم بالقطارات المسلحة من جهة القبارى وجانب آخر من جهة الرمل ومحطة السيوف وحجر النواتية . فلما وصلت القطارات الى مقدمة الجيش المصرى أطلق اليوزباشى أحمد افندى فضلى مدفعا فكان ذلك ايذانا ببدء القتال

ودارت معركة شديدة بينهم وبين المصريين ، فصددهم المصريون عن التقدم بعد أن كبدهم خسائر جمة . ودام القتال ثلاث ساعات حتى غروب الشمس . وكان يتولى قيادة الجيش فى هذه المعركة طلبية باشا عصمت قومندان فرقة كفر الدوار ومعه رضا باشا ومصطفى بك عبد الرحيم وعيد بك محمد وأحمد بك عبد الغفار والقائمقام أحمد بك عفت والقائمقام سليمان سامى داود وبدوى بك حكيدار المدفعية ، وانتهت المعركة بارتداد الانجليز الى الاسكندرية وفى أيام ٢٠ و ٢١ و ٢٢ أغسطس هاجم الانجليز مواقع الجيش المصرى فى كفر الدوار ، فدافع عنها المصريون خير دفاع ، وانجلت هذه المعارك عن ارتداد الجيش الانجليزى . وتعتبر معارك الميدان الغربى فى جملتها فوزا للعرايين ، لان الانجليز ارتدوا عن خطوط الدفاع فى كفر الدوار

فى الميدان الشرقى

تقدم القول بأن عرابى أهمل الدفاع عن البلاد من ناحية الشرق ، فلما جاء الجنرال ولسلى الاسكندرية كان أول عمل حربى له هو تدبير الزحف على العاصمة من ناحية قناة السويس . . ولو أن عرابى بادر عندما نشبت الحرب الى سد القناة لعجز الجنرال ولسلى عن الوصول بجيشه الى الاسماعيلية واتخاذها قاعدة للزحف ، ولكنه لم يفعل . . فكان احجيامه وبالا على مصر . وقد لعب المسيو فرديناند

دلسبس فى هذه المسألة دور الحداع والتغريب لكى يفوت
على العربيين سد القناة

فقد عقد عرابى مجلسا عسكريا فى اواخر يوليه للنظر
فى أمر القناة، فأجمع رأى المجلس على وجوب تعطيلها بحيث
لا يستطيع الجيش الانجليزى اجتيازها والوصول الى
الشاطيء الغربى منها، وخاصة الاسماعيليه . فلما علم
بذلك المسيو دلسبس أرسل الى عرابى أن يمتنع عن
قطع القناة ، وأكد له كذبا فى تلغرافه « أن الانجليز
يستحيل أن يدخلوا القناة . . . يستحيل » ، فانخدع عرابى
بهذا التلغراف رغم تحذير اخوانه اياه ونصحهم له بأن
لا يصغى الى نصيحة دلسبس اذ ليس فى امكانه أن يمنع
دخول الانجليز القناة أو يبر بوعده ، ولا هو صادق فى
نصحه ، وانما كان غرضه صيانة القناة من التعطيل ، ولو
ضحيت فى سبيل ذلك مصالح مصر وسلامتها

وقد استمر على خداعه حتى وصلت البوارج الانجليزية
الى بور سعيد لاحتلال القناة ، فأرسل الى عرابى تلغرافا
آخر يقول فيه : « لا تعمل عملا ما لسد قناتى . . . فانى هنا
ولا تخش شيئا من هذه الناحية اذ لا ينزل جندى انجليزى
واحد الا يصحبه جندى فرنسى ، وأنا المسئول عن كل
ذلك » ، وهنالك فقط شرع عرابى فى سد القناة ، ومع ذلك
كان أمره فى هذا الصدد منطويا على التردد والابهام ، فقد
قال فيه : « وما فعله الانجليز يبيع لنا سد الترعة الحلوة
عن السويس واذا تهدد القنال زيادة على ذلك بأعمال حربية
داخلية أبيع لنا ردمه وسده لتعدى الانجليز على حيادته
فباتحاد سعادتكم مع سعادة رئيس عموم أركان حرب يجرى
ما فيه صالحنا »

ولم يكد يصل هذا الأمر المبهم الى راشد باشا حسنى
قومندان خط الشرق حتى كان الانجليز قد اقتحموا القناة

.. وكان الحزم والحكمة يقتضيان بأن يبادر عرابي الى سد القناة قبل أن تبدأ حركات الانجليز العدائية من ناحية الشرق ، لان الانجليز الذين خرقوا حرمة المعاهدات الدولية ونقضوا عهودهم في مؤتمر الاستانة منذ ابتداء القتال بضرهم الاسكندرية ثم احتلالهم اياها لم يكن من المنتظر أن يحترموا حياد القناة في قتالهم . أما اعتماد عرابي على وعد دلسيس في حماية القناة فأمر يدل على قصر النظر ، وقد كان من عيوب عرابي في ساعة الخطر التردد والاحجام ، فكان خطؤه في مسألة القناة العامل الاكبر ان لم يكن العامل الوحيد لانتصار الانجليز في معارك الميدان الشرقي واحتلالهم العاصمة

ومن عجب أن يصر عرابي على رأيه الخاطيء مع أنه كما يقول جون نينيه كان مقتنعاً كل الاقتناع قبل نشوب الحرب بضرورة منع المرور من القناة وأنه قطع برأيه في هذا الصدد إذ صرح للمستتر كامرون مراسل جريدة إستاندارد بحضور المسيو نينيه قبل ضرب الاسكندرية بقوله : «اننا سنحترم القناة ما دام العدو يحترم استقلال بلادنا» . ولكن اذا نشبت الحرب فاننا عند أول طلقة مدفع سنهدم القناة مؤقتاً ، وسافعل ذلك أسفا لاني عالم بأن القناة طريق تجارى محايد »

وقد كان هذا هو الوقت المناسب لسد القناة .. فليت شعري ما الذي جعله يعدل عن هذا الرأي الصواب ويمتنع عن سدها حتى احتلها الانجليز ؟

احتلال بور سعيد والاسماعيلية

كان أول عمل حربي للجنرال ولسلي عند وصوله الى الاسكندرية هو تدبير الزحف على العاصمة من طريق قناة السويس .. ففي ظهر يوم ١٩ أغسطس ألق العسكر الاسطول

البريطاني من الاسكندرية بقيادة الاميرال سيمور ، وكان مؤلفا من ثماني مدرعات وثمانى عشرة باخرة من بواخر النقل تقل معظم الجيش الانجليزى بقيادة الجنرال ولسلى قاصدا بور سعيد ، فبلغها صباح ٢٠ أغسطس . وأخذت السفن الحربية تقتحم القناة ، ونزلت كتيبة من جنود الاسطول الى بور سعيد واحتلوا المدينة دون مقاومة من الحامية ، وكذلك احتل الانجليز القنطرة والاسماعيلية فى هذا اليوم . ومنعت البوارج الانجليزية مرور البواخر التجارية فى القناة، ومنع الاميرال هوايت من ناحية السويس دخول أية سفينة الى القناة ابتداء من ١٩ أغسطس ، ووضع فى مدخل القناة بارجة حربية تنفيذا لهذا المنع . وقد احتجت شركة القناة على خرق حرمة القناة فذهب احتجاجها سدى . وفى ٢٠ أغسطس احتل الاميرال هوايت «شلوفة» شمال السويس على القناة.

وكانت طلائع العربيين وعددهم نحو ألفين ترابط فى « نقيشة » غربى الاسماعيلية وعلى بعد نحو ثلاثة كيلومترات منها ، فأطلقت البوارج البريطانية قنابلها عليهم ، وكان هذا الضرب نذيرا بزحف الانجليز من هذه الناحية ..

ووصل الجنرال ولسلى الى الاسماعيلية يوم ٢١ أغسطس لتدبير حركات القتال فى الميدان الشرقى . وكان يصحبه الاميرال سيمور والاميرال هوبكنس . ووصلت على أثره بقية البواخر المقلّة للجيش البريطانى ، فنزلوا الاسماعيلية كما وصل المدد من الهند الى السويس . وبذلك انكشفت الجبهة المصرية من ناحية القناة ، فى حين انه لو سدت القناة فى بداية القتال لما استطاع الجنرال ولسلى أن يصل بجنوده الى الاسماعيلية ويتخذها قاعدة للزحف ، ولقضى عدة أشهر قبل أن يهاجم خطوط الدفاع فى الدلتا

وفى يوم ٢٢ أغسطس وضع الانجليز أيديهم على سكة

الحديد بين الاسماعيلية والسويس وعلى ترعة المياه العذبة
بين المدينتين ..

ولما تم للانجليز احتلال القناة رخصوا لشركة القناة
بإدارة أعمالها السابقة وعادت السفن التجارية تجتاز القناة .
ويتبين من ذلك أن اعتراض الشركة على خرق الانجليز حيدة
القناة لم يكن سوى اعتراض شكلي كان الغرض منه منع
العربيين من سد القناة حتى لا يتعطل انتفاع الشركة منها
وهكذا جعل الانجليز من القناة قاعدة حربية سهلت لهم
مهمة الزحف على مصر ، ولولاها لما استطاعوا أن يصلوا الى
الاسماعيلية بحرا وأن يزحفوا منها على العاصمة من طريق
التل الكبير والزقازيق ، فوصول البوارج الانجليزية الى
الاسماعيلية واتخاذهم اياها قاعدة زحفهم ما كان ليحدث
لو لم تكن قناة السويس موجودة ، وكذلك كانت القناة
شؤما على مصر في جميع ادوارها ..

احتلال نفيشة

واحتل الانجليز نفيشة بعد احتلالهم الاسماعيلية ..
ولهذا الاحتلال أهميته لان نفيشة هي أول محطة غربي
الاسماعيلية ومنها تتفرع ترعة الاسماعيلية الى فرعين
أحدهما الذاهب الى بور سعيد والثاني الى السويس .
وقد سد العربيون ترعة الاسماعيلية في نقطة «المجفر»
غربي الاسماعيلية ليمنعوا ورود المياه العذبة الى الجيش
البريطاني ، فهاجم الجنرال ولسلي «المجفر» يوم ٢٤ أغسطس
واحتلها بجنوده

وتابع الانجليز زحفهم فاستولوا على « المسخوطة » يوم
٢٥ أغسطس بعد معركة عنيفة دارت بينهم وبين العربيين ،
وكان يقود الجيش المضرى فيها الفريق راشد باشا حسنى
ووقع محمود باشا فهمى رئيس أركان حرب الجيش

المصرى أسيرا فى يد الانجليز فكان أسره أكبر ضربة أصابت
الدفاع الوطنى

واستولى الانجليز على المحسمة يوم ٢٥ أغسطس ، وهى
محطة تبعد عن نفيشة غربا باثنين وعشرين كيلو مترا ،
وصارت المسافة بينهم وبين التل الكبير لا تتجاوز أربعة
وعشرين كيلومترا ، وقد استولوا فى المحسمة على سبعة
مدافع كروب وكمية كبيرة من البنادق وعلى قطار من الذخيرة
وكان الاستيلاء على المحسمة عملا حريبا على جانب كبير
من الخطر ، لانه الخطوة الاولى التى اتخذها الانجليز للوصول
الى معسكر العرابيين فى التل الكبير ٠٠ ثم احتل الانجليز
القصاصين يوم ٢٦ أغسطس دون مقاومة تذكر ، فصاروا
على مسافة خمسة عشر كيلومترا من التل الكبير

عرابى فى الميدان الشرقى

كان ل'أسر محمود باشا فهمى واحتلال « المحسمة »
وانكشاف نية الانجليز فى الزحف على العاصمة من ناحية
الشرق وقع شديد فى صفوف العرابيين ٠٠ فبادر عرابى
الى الانتقال الى معسكر التل الكبير ٠ وسار بالقطار من كفر
الدوار ومعه جماعة من الضباط وطائفة من الحرس ، وكان
يصحبه عبد الله نديم خطيب الثورة العرابية ٠ فلما وصل
القطار الى الزقازيق خف للقائه جمع حاشد من العمدة
والاعيان وأرباب الطرق والموظفين ، ونزل هنيهة بالمحطة ،
وجلس بكشك هناك ، فاحتشد الناس للتهاتف له وصاروا
ينادون : « الله ينصرك يا عرابى ٠ يا مولانا يا عزيز ٠ اهلك
عسكر الانجليز ٠ يا سيمور يا وش القملة من قال لك تعمل
دى العملة » ٠ وبعد أن جلس هنيهة غادر الكشك وركب
القطار وصار ينادى ويقول : « أنا لها أنا لها »
وسار القطار الى التل الكبير بين هتاف المجتمعين

وصياحهم .. ولما وصل الى التل الكبير أعد عرابي لنفسه بالمعسكر خيمة سعيد باشا والى مصر السابق وكانت من أفخم الخيام . وأقام بها يحوطه الحرس والحدم ، وتشاور وأصحابه فيما يجب عمله ، وجاء على باشا فهمى من القاهرة يقود الآلاى الاول من المشاة مددا للجيش ، ووضعوا خطة القتال التى استدعاها تبدل الموقف . فاتفقوا على مهاجمة مواقع الانجليز فى القصاصين ، وأرسلوا الى طلبة باشا عصمت فى كفر الدوار لكى يرسل لهم المدد من الرجال والعتاد . فجاءهم عيبد بك محمد بألايه ، وأحمد بك عبد الغفار وعبد الرحمن بك حسن بألايات الفرسان . وجاءهم من دمياط خضر بك خضر ومعه أورطتان من العساكر السودانية ، فاستعد الجيش المصرى لاتخاذ خطة الهجوم ، وكانت قوات الانجليز موزعة كالاتى : الجنرال جراهام فى القصاصين، والجنرال درورى لو قائد الفرسان فى المحسمة، والجنرال ويليس فى المسخوطة

وقعة القصاصين الأولى

هاجم المصريون مواقع الانجليز فى القصاصين يوم ٢٨ اغسطس سنة ١٨٨٢ بقيادة الفريق راشد باشا حسنى ، وكان هجوما شديدا .. فاستولوا على المواقع الامامية للانجليز . ولكن الفرسان البريطانيين بقيادة الجنرال « درورى » ما لبثوا ان كروا على المصريين فأجلوهم عن هذه المواقع . وخسر الانجليز فى هذه الوقعة ٨ قتلى منهم ضابط و ٦١ جريحا منهم عشرة من الضباط وامتد فيها القتال الى الليل

موقف تركيا

قدمنا ان موقف تركيا منذ شبت الثورة العرابية كان منطويا على سوء النية والخطل فى الراى ، فقد أرادت ان تتخذ

من هذه الثورة فرصة لاسترداد امتيازات الاستقلال الذي نالته مصر .. فأخذت تغري الفريقين المتخاصمين احدهما بالآخر ، فتنظاهرة تارة بتأييد الخديو ، وطورا بتأييد العربيين ، لتكسب من وراء هذا الاغراء نفوذا وسلطانا ، ولكنها في الواقع لم تكسب شيئا وانما استفادت انجلترا من هذه السياسة الخرقاء ..

وبينما كان الانجليز يتقدمون في داخل البلاد كانت المفاوضات ما زالت مستمرة بين اللورد دفرين سفير انجلترا في الاستانة والباب العالي للاتفاق على خطة ارسال الجيش العثماني الى مصر ، وكانت انجلترا تقصد من هذه المفاوضات اطالة الوقت وتعطيل ارسال جيش من تركيا حتى تقمع الثورة بجيشها فلا يبقى محل لمجيء ذلك الجيش ، وقد تدرعت الى اطالة المفاوضات باشتراطها عدة شروط وهي :

(١) تحديد عدد الجيش العثماني المزمع ارساله الى مصر بحيث لا يتجاوز خمسة او ستة آلاف جندي

(٢) منعه من دخول مصر بطريق البر أو النزول الى الاسكندرية

(٣) عرض خططه الحربية على القيادة الانجليزية

(٤) التعهد بسحب هذا الجيش حين جلاء الجيش الانجليزي عن مصر

وقد رفضت الحكومة التركية هذه الشروط ، فكان ذلك سببا في تعطيل ارسال جيشها ، ولو رضيت بأى شروط تضعها انجلترا وبادرت بارسال جيشها لكان ذلك خيرا واخف ضررا من احجامها عن انفاذه ، لان مجرد وجود جيش تركي أو أى جيش آخر بجوار الجيش الانجليزي يحول دون استقرار الأخير في البلاد ويؤدي لا محالة الى آجلاء الجيشين معا كما حدث حين ارسلت كل من انجلترا وتركيا

جيشا لاجلاء الفرنسيين عن مصر سنة ١٨٠١ ، فان وجودهما معا ادى الى جلائهما عن البلاد في ذلك الحين

وقد اعلنت انجلترا على لسان اللورد دفرين انها لا تقبل اشتراك الجيش العثماني مع الجيش الانجليزى في اخماد الثورة الا اذا وقع الباب العالى على الاتفاقية المتضمنة شروط هذا الاشتراك

وفي غضون مهزلة المفاوضات التى جرت فى هذا الصدد طلب اللورد دفرين من سعيد باشا الصدر الأعظم أن يعلن السلطان عصيان عرابى وأن يقترن هذا الاعلان بالاتفاق على اشتراك الجيشين فى مصر ، وأخيرا وقع الطرفان على هذا الاتفاق فى ٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وهو يقضى بارسال ثلاثة آلاف جندى عثمانى الى بور سعيد ، وفى الوقت نفسه أعلن السلطان عصيان عرابى فى منشور طويل نشرته صحف الاستانة يوم ٦ سبتمبر

لم تكن انجلترا تقصد بهذا الاتفاق احترامه وتنفيذه ، فانها عجلت باخماد الثورة قبل أن تتحرك تركيا الى ارسال جيشها .. بل كان غرضها اذاعة اعلان السلطان عصيان عرابى اثناء زحفها ، لتتخذ منه وسيلة لاضعاف قوة الجيش المصرى وايقاع الفرقة والانحلال فى صفوفه ، وصرف القلوب عن تأييد عرابى فى القتال . ولو ترك السلطان وشأنه لما فكر فى اصدار هذا الاعلان لأنه فى خاصة نفسه لم يكن يعطف على الخديو توفيق ، ولا كان يميل الى تثبيت سلطته . ولكن السياسة الانجليزية الحت وتهددت واستخدمت كل الوسائط ومنها الرشوة لدى رجال المابين حتى اصدر السلطان اعلانه المشؤم ..

ولما هزم عرابى فى واقعة التل الكبير بادر اللورد «دفرين» الى ابلاغ الباب العالى انه بهزيمة العرابيين لم يعد ثمة موجب

لارسال جيش عثماني ، لان الجيش الانجليزى قد انتهى من مهمة اخماد الثورة !

فاعلان عصيان عرابى والحرب قائمة هو تدبير منطوق على المكر والخبث ، وضعت انجلترا لاضعاف قوة المقاومة فى مصر وتمكين جيشها من احتلال البلاد ، وهى التى طلبت من السلطان ذلك الاعلان كما تقدم بيانه

وقد ابتهج به الخديو وعهد الى سلطان باشا توزيع نسخ من جريدة « الجوائب » التى نشرته ، والاتصال بضباط الجيش المصرى لاطلاعهم عليه ، ووزع عليهم منشورات بهذا المعنى ، وتنقل سلطان باشا فى البلاد لدعوة العمدة والاعيان الى مساعدة الانجليز ، ولا جرم احدثت المنشورات تأثيرا كبيرا فى حالة الضباط المعنوية

وقعة القصاصين الثانية

فى صبيحة يوم السبت ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وقعت معركة كبيرة بين المصريين والانجليز ، تعد اكبر وقائع الحرب العرابية . . هجم فيها المصريون بقيادة الفريق راشد باشا حسنى - المعروف بابى شنب فضة - على مواقع الانجليز فى القصاصين يريدون استردادها للمرة الثانية ، واحتدم القتال نحو ثلاث ساعات ولكن المعركة انتهت بتراجع المصريين بعد ان كادوا يوقعون بالجيش الانجليزى

وكان القائد العام لجيش المصريين هو الفريق راشد باشا حسنى وتقرر ان يتحرك محمود باشا سامى البارودى من الصالحية ليلا فيصل الى خط القتال عند مطلع الفجر للاحداق بميمنة العدو وقد عمل بترتيب الهجوم رسم سلمت منه نسخة لكل امير من القواد ، وفى الثلث الاخير من ليلة ٩ سبتمبر قام الجيش على هذا الترتيب ، فلما وصل قريبا من العدو اخذ كل مكانه على خط النار ، ولكن العدو

كان عالما بما استقر عليه الرأي اذ اطلعهم عليه الامر الاى على يوسف خنفس (الخائن) فبادر الجيش المصرى باطلاق المدافع ، واحتدم القتال بين الجيشين ، اما جيش الصالحية بقيادة البارودى فانه تأخر عن الميعاد المحدد له . ولما قرب من مكان الواقعة كان العدو متاهبا لقتاله ، فاطلق عليه مدافعه قبل ان يصل الى مكانه ، فتشتت وولى الادبار ، فمنهم من عاد الى الصالحية ومنهم من ذهب الى معسكر رأس الوادى ، واما راشد باشا حسنى وعلى باشا فهمى ومن معهما من الجيش فقد ثبتوا ثبات الأبطال حتى آخر النهار وجرح راشد باشا حسنى برصاصة فى قدمه . . وجرح على باشا فهمى فى ساقه ، وخسر كل من الجيشين خسارة كبرى من ضرب المدافع والبنادق التى كانت مقدوفاتها كالطر فى الميدان . وكانت هذه الواقعة اشد حرب نشبت بين العربيين والانجليز اذ كانت قوة الجيشين عظيمة وثباتهما نادر المثل

ويقول جون نينيه عن هذه الواقعة : « ان اصابة القائدين الباسلين راشد باشا حسنى وعلى باشا فهمى فيها كانت خسارة كبرى منى بها الجيش المصرى لا تقل فى فداحتها عن أسر محمود باشا فهمى »

ويذكر المستر بلنت نقلا عن رواية المصريين له عن المعركة ان الانجليز فوجئوا بهجوم الجيش المصرى ، وكاد الدوق اوف كنوت يقع اسيرا ، ولكن حدث نقص فى تنفيذ خطة الهجوم ، وذلك انه كان على محمود باشا سامى البارودى ان يتحرك من الصالحية فى الفى مقاتل ليلا ويهاجم فى الصباح ميمنة الانجليز ، ولكنه ضل الطريق ، فلم يصل فى الميعاد ولم يشترك فى المعركة ، وثمة نقص آخر ذكره المستر بلنت وهو ان عربى كان واجبا عليه ان يشترك فى هذه المعركة ولو فى مؤخرة الجيش ان لم يكن فى المقدمة ، ولكنه جمد فى التل

الكبير ، ولم تظهر في الميدان جميع قوة الجيش التي كان يجب استخدامها ، وكان من عوامل الهزيمة خيانة الضابط على يوسف خنفس

كانت هزيمة الجيش المصري في وقعة القصاصين الثانية ضربة شديدة كشفت الموقف الحربى ودلت على ضعف الجبهة المصرية أمام الهجوم الانجليزى . . وقد ظهر الاضطراب على زعماء العربيين وبخاصة عرابى ومحمود سامى البارودى ، وبدا اليأس يتسرب الى قلوبهم . وأدرك عرابى بعد فوات الفرصة انه لو سد قناة السويس عند ابتداء الحركات العدائية لما بلغ الانجليز الاسماعيليه بهذه السرعة ، وما تقدموا في داخل البلاد بهذه السهولة . فاخذ يعالج الموقف في كثير من التردد واليأس ، وبدا بعد وقعة القصاصين في ارسال الجرحى الى العاصمه اذ اقلتهم القطر الخاصه الى العباسية ، ومنهم القائدان الباسلان راشد باشا حسنى ، وعلى باشا فهمى . واستدعى على باشا الروبى قومندان موقع مريوط ليتولى قيادة جيش رأس الوادى . فحضر عصر يوم الثلاثاء ١٢ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، واخذ يتفقد مواقع الجيش في التل الكبير الذى اصبح بعد وقعة القصاصين هدف الانجليز في هجومهم

معركة التل الكبير

تقع شرقى محطة التل الكبير على الضفة اليسرى لترعة الاسماعيليه هضبة تملو السكة الحديد بثلاثين مترا وتمتد باتجاه خفيف نحو « الصالحية » ونحو « القصاصين » ، وكانت خطوط الدفاع المصرية في « التل الكبير » تبتدىء من السكة الحديدية ، وتمتد بطول ستة كيلومترات متجهه من الجنوب الى الشمال . ويحمى معاقل الجند خنادق جافة عرضها من مترين الى ثلاثة وعمقها متر أو متران . ووراء

المخطوط الامامية خطوط اخرى تمتد الى معسكر التل الكبير الواقع على السكة الحديدية . ولم يكن عرابي قد اتم خطوط الدفاع قبل نشوب المعركة ، ولم تكن هي ذاتها محكمة الوضع ، لانها اقيمت على عجل ، وليس بها العدد الكافي من الجند لصد هجمات الاعداء

وكان الجيش المصرى فى التل الكبير كما قدره الجنرال ولسلى مؤلفا من ٢٤ طابورا وثلاثة الايات من الفرسان وستة آلاف من البدو . وكان عرابي يشرف على حركات القتال . . ولكنه لم يتول القيادة الفعلية التى عهد بها الى على باشا الروبى ، وبلغت مدافع هذا الجيش من ٦٠ الى ٧٠ مدفعا

ويقول المستر بلنت : « ان جيش عرابي بالتل الكبير لم يكن يزيد على عشرة آلاف او اثنى عشر ألف جندى ، والباقون كانوا من المجندين الاحداث الذين لم يسبق لهم اطلاق بندقية واحدة . اصف الى ذلك ان خيرة الجنود لم يكونوا بالتل الكبير بل كانوا فى كفر الدوار بقيادة طلبه باشا عصمت ، او فى دمياط بقيادة عبد العال باشا حلمى ، وهؤلاء لم يشتركوا قط فى المعركة »

وكان من حسن التدبير ان يستدعى عرابي على الاقل الايالى المرابط فى دمياط لانه كان يحتوى على خيرة الجند المدربين ، ولكنه لم يفعل . . ولم يات من هذا الايالى سوى اورطتين مع مسيس الحاجة اليه . وعهد عرابي بالقيادة فى معركة التل الكبير الى على باشا الروبى ، ولم يكن على حظ ما من الكفاية الحربية . . اصف الى ذلك انه كان الى ما قبل المعركة قائدا لفرقة مربوط واستدعاه عرابي الى التل الكبير بعد اصابة راشد باشا حسنى فى القصاصين ، فحضر قبل الواقعة بيوم واحد ، وهو وقت لا يكفى لتعرف مواقع القتال فى تلك الناحية ووضع المخطط الصالحة للدفاع

وزحف الجنرال ولسلى على التل الكبير فى احد عشر الفا

من المشاة و ٢٠٠٠ من الفرسان ومعه ستون مدفعا ، وكان الهجوم من الناحية الشمالية للتل الكبير اذ كانت اصلح للزحف من الجهة الجنوبية المكونة من اراض زراعية تخترقها الترع والأقنية وتعوق سير الجنود . واعتزم الزحف ليلا لكي يوفر على جنوده عناء المسير في شمس النهار المحرقة وسط رمال الصحراء وفي ارض مكشوفة . وقد رجح عنده الزحف في الظلام ما لاحظته حين كان يستطلع مواقع المصريين في التل الكبير من انهم لا يضعون الطلائع امام الاستحكامات الا من الساعة الخامسة صباحا ، وهذا نقص كبير في الدفاع . فأراح ولسلى جيشه يوم ١٢ سبتمبر . .

وفي مساء هذا اليوم تاهب للزحف ، ولما جن الليل بدا الجيش الانجليزي يتحرك من القصاصين في منتصف الساعة الثانية صباحا ، وكان الظلام حالكا . وأصدر الجنرال ولسلى تعليماته بأن تطفأ كل الأنوار أثناء السير ، حتى لا يشعر العربيون بزحفه . وكان يتقدم الجيش بعض ضباط الأسطول الذين لهم دراية بالاسترشاد بالنجوم لمعرفة خط السير في الصحراء . ولكن هؤلاء لم يكن في استطاعتهم الاهتداء الى مسالك الصحراء ، بل كان المرشدون الحقيقيون بعض عربان الهنادى ممن اشترى الانجليز ذممهم واتخذوهم عيوناً لهم وجواسيس

ومن العجيب ان يقطع الجيش الانجليزي المسافة بين القصاصين والتل الكبير - وهي تبلغ خمسة عشر كيلومترا - دون ان تصادفهم طلائع المصريين ، ولو كان الدفاع محكما لما فات عربى ان يجعل جيشه طلائع على مسافات بعيدة ينبئونه بحركات الجيش الانجليزي ، واستمر الانجليز في زحفهم حتى مطلع الفجر وعندئذ صارت كتابتهم على مسافة ١٥٠ ياردة من التل الكبير . وقد فوجئ المصريون بالهجوم اذ كانوا نائمين بعد ان سهروا في سماع ذكر ارباب

الطرق ، فاستيقظوا على صوت البنادق . ولم يكده هؤلاء
يضربون نغير الحذر حتى امر الجنرال ولسلى جنوده بالهجوم ..
فابتدا في الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة والأربعين صباحا ،
وكان على شكل نصف دائرة أحاطت بمعسكر العربيين ،
فاقتحمت الجنود الانجليزية الاستحكامات الامامية ، واطلق
رماتها القنابل والبنادق عليهم ، وقتل منهم في هذه الهجمة
نحو مائتين قبل أن يصلوا الى الخنادق

ولكن الهجوم كان فجائيا شديدا ، فاستولى الانجليز على
الاستحكامات الامامية .. وبعد هنيهة هجموا على خط
الاستحكامات الثاني ، واتجهت فرقة منهم تجوس خلال
الاستحكامات ففتكت بنادقهم بالمصريين فتكا ذريعا ، وهجم
فرسان الجيش البريطاني بقيادة الجنرال درورى لو على
ميسرة العربيين متجهين صوب محطة التل الكبير ، فأحدقوا
بها . واخذ المصريون على غرة في الميمنة والميسرة ، وصمد
للدفاع الاiban من السودانيين بقيادة الامير الاى محمد بك عبيد
وظلوا يدافعون الانجليز حتى استشهد معظمهم وقتل
قائدهم البطل محمد عبيد . واستبسل ايضا في القتال الاى
من القيادة بقيادة احمد بك فرج ، والاى عبد القادر بك
عبد الصمد ، وكذلك ابلى اليوزباشى حسن افندى رضوان
(الفريق حسن باشا رضوان فيما بعد) بلاء حسنا في
الوقعة اذ كان قومندانا للطوبجية . فلما فوجيء المصريون
بهجوم الجيش الانجليزى اختل نظامهم .. لكن اليوزباشى
حسن رضوان صمد للمهاجمين وأخذت مدافعه تصلى
الانجليز نارا حامية وكبدتهم خسائر جسيمة ، وجرح هو
في تلك الوقعة . وقد أعجب الجنرال ولسلى ببسالته وترك
له سيفه احتراما له ، ولم يزد عدد الجنود الذين اشتركوا في
المعركة على ثلاثة آلاف ، أما الباقون فقد تولاهم الذعر فالتوا
اسلحتهم ولاذوا بالفرار . ولم تدم المعركة أكثر من عشرين

دقيقة لم تزد خسائر الانجليز فيها على ٥٧ قتيلاً منهم ٩ ضباط و ٤٨ صف ضابط وجنديا و ٤٠٢ جرحى منهم ٢٧ من الضباط ، اما خسائر المصريين فقد تراوحت بين ١٥٠٠ قتيل او ٢٠٠٠ ، وغنم الانجليز مدافع المصريين واستولوا على جميع مهمات الجيش وذخائره ومؤوته . .

كانت معركة التل الكبير سلسلة فضائح انتهت بهزيمة الجيش المصري ، لم يحصل فيها قتال بالمعنى الصحيح الا من ثلاثة آلاف من الجنود . وكانت فيما عدا ذلك أشبه بمهزلة أو مأساة ، فهي صفحة محزنة من تاريخ مصر الحربى والقومى ، وقد خلت من البطولة التى كان يمكن أن تغير من مصير المعركة أو تخفف من غصاصة الهزيمة وتقوى روح المقاومة فى البلاد



كاشة الاحتمال

الهزيمة

بلغ عرابي العاصمة ظهر يوم الهزيمة - الاربعاء ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢ - ، وكان أعضاء المجلس العرفي مجتمعين منذ ساعات طويلة في « قصر النيل » ينتظرون أنباء المعركة ، وبقي يعقوب باشا سامي ملازما مكتب التلغراف دون أن يكشف أحدا بما كان يتلقاه من الاخبار، الى أن أنبا الحاضرين أن ناظر الجهادية « عرابي » قادم على عجل الى العاصمة ، فأيقنوا أنها الهزيمة لا محالة

وبعد قليل جاء عرابي يصحبه على الروبي ، وكان وجهه مكفهرا وعلائم الاضطراب بادية عليه . فجلس على مقعده وظل صامتا لا يتكلم مدة عشرين دقيقة ، ثم عقد مجلس حافل في قصر النيل من أعضاء المجلس العرفي وبعض الأُمراء والكبراء ، وأخذ عرابي يشرح لهم أسباب الهزيمة وكيف فوجيء بهجوم الانجليز ونسب الى الجند عدم اطاعة أوامره في القتال . ثم استشار الحاضرين فيما يجب عمله، وهل يجب الاستمرار في المقاومة أم أن الصواب في التسليم . فاختلقت الآراء ، وكثر اللفظ ، وتشعبت أفكار القوم ، ثم قام الأمير ابراهيم باشا أحمد ابن عم الحديو وحث على الاستمرار في المقاومة قائلا : « ان القاهرة غاصة بالجند ومخازن الحربية ملاءى بالسلاح والذخيرة والميرة ، ووسائل الدفاع متوافرة، والواجب هو الدفاع ما دام فينا بقية . فاستحسن الحاضرون قوله ظاهرا ، ولكن نفوسهم كانت قد دب اليها اليأس وجنحت الى التسليم، واستقر الرأي في هذا الاجتماع على انشاء خط دفاعي في ضواحي العاصمة

وانفاذا لهذا الراى ذهب عرابى الى العباسية يصحبه محمد مرعشلى باشا باشمهندس الاستحكامات ومحمد رضا باشا قائد لواء الفرسان واللواء حسن باشا مظهر لاختيار الموقع الملائم لحط الدفاع . وطلب من محمد مرعشلى باشا وضع تصميم لانشاء خط دفاعى امام المطرية شرقى عين شمس ليستند يمينا الى الجبل ويمتد شمالا الى ترعة الاسماعيلية ثم ينعطف الى النيل عند قم رياح ترعة الاسماعيلية بالقرب من شبرا، ثم ذهبوا الى مركز الطوبجية قال عرابى فى هذا الصدد : « و اردنا استعراض العساكر الموجودة هناك فلم نجد الا ألف رجل من خفراء البلاد بغير ضباط ، ونحو أربعين نفر سوارى فى مركز عساكر الخيالة مع الميرالاي أحمد بك نير ، فقال الميرالاي المذكور أنه يقف فى وجه العدو ويقاتله برجاله الاربعين حتى يموت معهم ولكن ما الفائدة وليس لدينا جيش يقوى على الدفاع ، فلما شاهدنا ذلك علمنا أن الاولى حقن الدماء وحفظ القاهرة من غوائل الحرب والدمار »

ثم رجع عرابى ومن معه الى المجلس العرفى بقصر النيل وأخبر الحاضرين بما شاهده . فاستقر رأى الحاضرين على التسليم وكتابة عريضة الى الخديو يلتمسون فيها العفو عنهم ويقدمون له الخضوع ويعتذرون عن أفعالهم الماضية . فحرروا العريضة وأمضاها عرابى ومن معه ، وأرسلوها مع وفد مؤلف من محمد رؤوف باشا حاكم دار السودان السابق ، وبطرس غالى باشا وكيل الحقانية ، وعلى باشا الروبى، ويعقوب سامى باشا . ورؤوف باشا هو الذى تولى فيما بعد رئاسة المحكمة العسكرية التى حكمت على عرابى وصحبه بالاعدام

احتلال العاصمة

لم تكد تنتهى معركة التل الكبير بما انتهت اليه حتى

أمر الجنرال ولسلي فرقة الفرسان بقيادة الجنرال « دروري لو » أن تبادر بالزحف على القاهرة لاحتلالها . وأمر الجيش الهندي بقيادة الجنرال مكفرسن باحتلال الزقازيق لمنع الجيش المصري من استخدامها قاعدة لمواصلات السكك الحديدية . فسار الفرسان نحو بلبليس واحتلوها ظهر يوم الخميس ١٣ سبتمبر ، وحجز بها الجنرال دروري لو التلغرافات التي أعدها عرابي الى مديريات الوجه البحري بحشد الجنود لمقاومة زحف الجيش البريطاني ، واحتل الجنرال مكفرسن الزقازيق في ذلك اليوم دون مقاومة واستولى فيها على خمسة قطرات مشحونة بالذخيرة والمؤن واستأنف الجنرال دروري لو الزحف قاصدا العاصمة يوم الخميس ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، فتحرك من بلبليس في منتصف الساعة الخامسة صباحا في قوة لا يمكن أن تكفي في الاوقات العادية لاحتلال العاصمة ، ولكن هزيمة البتل الكبير قد قضت على روح المقاومة

بلغ الجنود الانجليز العباسية في نحو الساعة الرابعة مساء وعسكروا في ثكنات الفرسان بها . وأرسل الجنرال دروري لو الى محمد رضا باشا قائد الجند بالعباسية يطلب اليه تجريد الجنود المصريين من أسلحتهم . وكان عرابي وصحبه مجتمعين في دار علي باشا فهمي الذي كان لم يزل جريحا ملازما بيته بعد اصابته في معركة القصاصين ، فتلقى في نحو الساعة السادسة مساء تلغرافا من قائد العباسية بوصول طلائع الانجليز ، فأرسل عرابي يأمره بالتسليم للقائد البريطاني

ولما انقض الاجتماع خرج عرابي يصحبه طلبه باشا عصمت ومحمود سامي باشا البارودي والمسيو جون نينيه . فأشار عليهم المسيو نينيه بأن يسلموا أنفسهم كأسرى حرب للقائد البريطاني ، فعمل عرابي وطلبه بتصريحته ،

وتهدى الاثنان للذهاب إلى العباسية لكي يسلموا نفسيهما
للجنرال درورى لو . أما محمود سامي البارودي فلم يقبل
هذه النصيحة وقال : « انى ذاهب الى منزلى فاذا أرادونى
فانهم يعرفون أين يجدوننى » ، وذهب عرابى الى منزله
يصحبه طلبه باشا والمسبو نينيه ، وأخذ يتأهب لتسليم
نفسه ، فلبس رداءه العسكرى وأخذ سيفه . وفى نحو
الساعة التاسعة مساء ركب عربية يصحبه طلبه باشا ، وأمر
سائقها بالتوجه الى ثكنات الجيش بالعباسية ، فلما بلغها
جىء بهما الى الجنرال درورى لو ، فسلما سيفيهما اليه ،
فأمر باعتقالهما فى غرفة من غرف الثكنة . وسارت كتيبة
من الفرسان البريطانيين ليلا الى القلعة من طريق الجبل
واحتلتها وسلمت الحامية المصرية

وتولى تسليم القلعة الاميرالاي على يوسف خنفس ذلك
الحائن الذى فتح لهم الطريق فى وقعة التل الكبير
واحتل الانجليز أيضا قصر النيل وقشلاق عابدين ،
وسلم الجنود الذين كانوا بهما أسلحتهم . فكان ذلك ايدانا
باحلال العاصمة

وقد خرج بعض الاهلين من سكان باب الشعرية
والحسينية يحملون الهراوات بقصد محاربة الانجليز . ولكن
محافظ العاصمة ابراهيم بك فوزى رأى فى هذه الحركة
عملا لا يجدى ولا يؤدى الا الى سفك الدماء ، فردهم وأخذ
يرقب حركاتهم منعا لوقوع الاحتكاك بين الانجليز والاهلين
واحتل الانجليز بعد ذلك مواقع الدفاع الاخرى دون
مقاومة . ففي كفر الدوار حين علم ضباط الجيش فى
مواقع الدفاع الاخرى بسقوط التل الكبير واستسلام عرابى
استسلموا مثله . وقد علم طلبه باشا عصمت فى كفر الدوار
بالهزيمة يوم وقوعها ، فسافر على عجل الى العاصمة فبلغها

مساء ١٣ سبتمبر ، والتقى بعرابي وسلم نفسه معه الى القائد درورى لو

ولما علم الجند بسفره تركوا أسلحتهم لضباطهم وتشتتوا ذاهبين الى بلادهم ، وكذلك فعل العربان ، وحضر السير افلن وود أحد قواد الجيش البريطاني - الذى عين فيما بعد سردارا للجيش المصرى - فى ١٦ سبتمبر على رأس كتيبة من الجند الى موقع الحصن المنيح الذى أنشأه عرابي وكان أول خطوط الدفاع ، ويعرف بعزبة « أصلان » فاحتله . . وكان يصحبه الى ذلك المكان ضابط من أركان حربه وآخرون من قبل الحديو ، وأمر بنسف الحصن . . فنسف وسلم الضباط المصريون أسلحتهم ، وأعلنوا طاعتهم للحديو ، واستولى الانجليز فى كفر الدوار على ما بها من المدافع والبنادق والذخائر

وحين علم محمود سامي باشا البارودى قائد موقع الصالحة بالهزيمة ، تركها ومن معه من الضباط والجنود وركبوا قطرات السكة الحديدية الى المنصورة ومنها الى طنطا ثم الى ايتاي البارود فكوم حمادة فبولاق الدكرور ، وانحل نظام الجند ، وتوجه كل منهم الى بلده . وارتأى البارودى وجوب استمرار الدفاع مع اخلاء القاهرة والانسحاب بالجيش الى الصعيد ثم الى السودان اذا أعجزهم الدفاع . وأرسل الى عرابي تلغرافا من المنصورة يطلب منه اغراق مديرتي القليوبية والشرقية لتعطيل زحف الجيش الانجليزى ، ثم الاستيلاء على جميع المراكب فى النيل وشحنها بالذخيرة وتوجيهها الى الصعيد مع الجيش . ولكن عرابي رفض العمل بهذا الراى وأصر على التسليم ، وسجن البارودى بالقاهرة ضمن من سجن من العرابيين

وتسلم الانجليز حصون رشيد ، وتوقفت حامية أبو قير

عن التسليم فأرسل إليها الخديو يوسف شهدي باشا
فسلمت ، وسلمت كذلك حامية مريوط ، ثم حامية دمياط

تأليف وزارة شريف باشا (الرابعة)

تبين في غضون الحوادث السابقة أن وزارة اسماعيل
راغب باشا لا قبل لها بمواجهة المشاكل التي استهدفت
لها البلاد وأنها أضعف من أن تقوم بأعباء الحكم وسط هذه
العواصف المختلفة ، فاستقالت لذلك ، واستدعى الخديو
رياض باشا من أوروبا فقدم إليها في أواسط شهر أغسطس
سنة ١٨٨٢ ، وبعد قدومه عهد إلى شريف باشا تأليف
الوزارة ، فلبى دعوته وألف الوزارة على النحو الآتي :

شريف باشا للرياسة والحارجية • رياض باشا للداخلية •
عمر باشا لطفى للحربية والبحرية • علي حيدر باشا للمالية •
علي باشا مبارك للاشغال • أحمد خيرى باشا للمعارف •
حسين فخري باشا للحقانية • محمد زكى باشا للإوقاف

والوزارة كما ترى مؤلفة من أعضاء تجمعهم فكرة تأييد
سلطة الخديو ومخالفة العرابيين ، فشريف باشا قد انفصل
عنهم من عهد استقالته من الرياسة في فبراير سنة ١٨٨٢ ،
ورياس باشا معروف بكرهيته لهم ، وكذلك عمر باشا
لطفى ، وعلي باشا مبارك كان وزيراً في وزارة رياض باشا
الأولى التي أسقطتها الثورة في سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وبقيت
الوزراء من الموالين للخديو

The first part of the paper discusses the
 importance of the study and the objectives
 of the research. It also outlines the
 methodology used in the study and the
 results of the data analysis. The second
 part of the paper discusses the implications
 of the findings and the conclusions drawn
 from the study. The paper concludes with
 a summary of the main findings and the
 recommendations for further research.

The first part of the paper discusses the
 importance of the study and the objectives
 of the research. It also outlines the
 methodology used in the study and the
 results of the data analysis. The second
 part of the paper discusses the implications
 of the findings and the conclusions drawn
 from the study. The paper concludes with
 a summary of the main findings and the
 recommendations for further research.

محاکمة العربین

المحاكمة

اعتقل زعماء الثورة العراقية ، واعتقل أيضا كثيرون من الضباط والاعيان ، وألقوا في السجون رهن التحقيق والمحاكمة ، وكثرت السعيات والشايات، فأخذ المغرضون يشمون بخصومهم بتهمة أنهم كانوا من الخارجين على الحديو، حتى امتلأت السجون بالمتهمين ، وبلغ عدد المقبوض عليهم أكثر من ٣٩.٠٠٠ نفس

ووضعت الحكومة يدها على جميع زعماء الثورة ، ما عدا السيد عبد الله نديم ، فانه اختفى عن الانظار ولم تستطع عيون الحكومة أن تعرف مقره ، وقبض على كبار الضباط المعروف عنهم التشيع لعراقي أو الذين اشتركوا في حوادث الثورة ، وغصت السجون بكبار المعتقلين ٠٠ نذكر منهم : عرابي باشا ومحمود باشا سامي البارودي ومحمود فهمي باشا ويعقوب سامي باشا وعبد العال حلمي باشا وعلي فهمي باشا وطلبة باشا عصمت (السبعة الزعماء) وحسن باشا الشريعي وزير الاوقاف في وزارتي راغب والبارودي، وعبد الله باشا فكري وزير المعارف في وزارة البارودي الخ وقد حوكم عرابي وصحبه امام محكمة عسكرية مصرية بتهمة عصيان الحديو ، واهتم بأمره منذ القبض عليه المستر ولغرد بلنت المستشرق الانجليزى الذى ناصره منذ ابتداء الحركة والمشهور بمناصرتة لمصر والمصريين ، وسعى جهده فى انقاذ عرابي من الاعدام ، ولم يكن هذا المسعى من صالح عرابي فى شئ ، لان حياته فى الواقع لم تكن لها قيمة بعدالهزيمة، وقد اختار له المستر بلنت باتفاقه مع السلطات الانجليزية

اثنين من المحامين الانجليز وهما المستر برودلى والمستر نابيه للدفاع عنه أمام المحكمة العسكرية

واستقر رأى الانجليز على أن يقدم عرابى وصحبه أمام المحكمة العسكرية بتهمة عصيان الحديو ، واستبعاد تهمة مذبحه الاسكندرية وتهمة احراقها ، وأن يعترفوا بجرمهم، وأن يستبدل الحديو بحكم الاعدام النفى المؤبد ، وأن يصدر بعد ذلك مرسوم بمصادرة أملاكهم مع عدم المساس بأموالهم زوجاتهم وأن تقرر الحكومة لكل منهم معاشا يفي بحاجتهم مع حرمانهم رتبهم وألقابهم، فارتضى العرابيون هذا المصير . وعلى ذلك جرت المحاكمة ، وكانت بعد الاتفاق المتقدم ذكره محاكمة صورية عرفت نتائجها قبل انعقاد المحكمة . ولم تدم سوى يوم واحد . . . اذ انعقدت المحكمة العسكرية برئاسة محمد رؤوف باشا يوم ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢ بوزارة الاشغال بقاعة مجلس النواب - مجلس الشيوخ الآن - الساعة التاسعة ونصف صباحا لمحاكمة عرابى أولا . ولم يكن الجمهور يعلم بالموعد المحدد لانعقادها ، فلم يحضر الجلسة سوى نحو أربعين من النظارة ، منهم عشرون من مراسلى الصحف ، وكان مقررا أن يتولى الاتهام أمام المحكمة العسكرية المسيو بوريللى رئيس قلم قضايا الحكومة . ولكنه تنحى عن الجلوس فى مركز المدعى العمومى ، اذ رأى أن المحاكمة مهزلة متفق عليها من قبل . فجلس بدله قومندان الحامية الانجليزية فى التحقيق ، وأخذ مجلسه قريبا من المكان الذى أعد لعرابى ، وبعد أن أخذ أعضاء المحكمة مجالسهم مرتدين ملابسهم الرسمية جىء بعرابى من السجن وكان قبل مجيئه قد وقع على وثيقتين . . . الأولى يعترف فيها بارتكابه جريمة العصيان ، ويتعهد فى الثانية بأن لا يبرح الجهة التى تعينها الحكومة الانجليزية لمنفاه .
دخل عرابى قاعة الجلسة مرتديا بذلة عادية ، وجلس فى

المقعد الذي خصص له ، وجلس محاميه الى جواره ٠٠ فتلا عليه رؤوف باشا رئيس المحكمة ورقة الاتهام مخاطبا اياه بما يأتي :

أحمد عرابي باشا ٠٠ أنت متهم أمام هذه المحكمة بناء على طلب لجنة التحقيق بجريمة العصيان ضد الجناب الحديوي مخالفا للمادتين ٩٦ من القانون العسكري العثماني و ٥٩ من قانون الجنايات العثماني فهل تقر بالتهمة أم لا ؟

فأجاب عرابي : « ان محامى سيحيبان بالنيابة عنى » فتلا المستر برودل بالفرنسية ورقة أمضاها عرابي وفيها يعترف بجريمة العصيان ، وتلا كاتب الجلسة صيغتها العربية

وعندئذ قرر رؤوف باشا بأن المحكمة ستختل للمداولة وان الجلسة أوقفت على أن تنعقد فى الساعة الثالثة بعد الظهر

وانعقدت المحكمة فى الموعد المذكور، وكان عدد الحاضرين فى هذه المرة كبيرا ٠٠ فلما فتحت الجلسة أمر رؤوف باشا كاتب الجلسة بتلاوة الحكم ، فتلاه ٠٠ وهو يقضى على عرابي بالاعدام ٠ وتلا ، عقب صدور الحكم ، الأمر الحديوي بابدال الاعدام بالنفى المؤبد ٠ واستغرقت تلاوة الحكم وأمر الحديوي بتعديله عشر دقائق ، ثم انقضت الجلسة

وحوكم زملاء عرابي الستة وهم : محمود باشا سامى البارودى ومحمود باشا فهمى ويعقوب سامى باشا وعبد العال حلمى باشا وعلى باشا فهمى الديب وطلبة باشاعصمت بالطريقة التى حوكم هو بها ، أى انهم اعترفوا بجريمة العصيان ٠ وقد رفض على باشا الروبى أن يدافع عن نفسه بواسطة المستر برودل ، ورفض الاقرار الذى كتبه عرابي

فلم يحاكم معهم ٠٠ و صدر الأمر بنفيه عشرين سنة فى
مصوع

وفى ٧ ديسمبر اجتمعت المحكمة لمحكمة كل من : طلبة
باشا عصمت ، وعبد العال باشا حلمى ، ومحمود سامى
باشا البارودى ، وعلى فهمى باشا الديب فحكمت عليهم
بالاعدام ، وتلا رئيس المحكمة أمر الحديو بتعديله الى النفى
المؤبد أيضا

وفى يوم ١٠ ديسمبر حوكم محمود باشا فهمى ويعقوب
سامى باشا فحكم عليهما أيضا بالاعدام ، مع تعديل الحكم
الى النفى المؤبد

وأصدر الحديو أمرا فى ١٤ ديسمبر بمصادرة أملاك
الزعماء السبعة المحكوم عليهم وأموالهم ، وحرمانهم حق
امتلاك أى ملك فى الديار المصرية بطريق الارث أو الهبة أو
البيع أو باى طريقة ما ، مع ترتيب معاش سنوى لهم بقدر
الضرورى لمعيشتهم . وقضى هذا المرسوم ببيع أملاكهم ،
وما ينتج من هذا البيع من صافى الثمن يخصص لسداد
التعويضات التى ستعطى لمن أصيبوا فى حوادث الثورة

وفى ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ صدر أمر خديوى آخر
بتجريد السبعة الزعماء من جميع الرتب والالقب وعلامات
الشرف التى كانوا حائزين لها

تنفيذ الحكم فى عرابى وزملائه

اختارت الحكومة الانجليزية جزيرة « سيلان » بالهند
منفى للزعماء السبعة . فاجتمعوا فى سجن الدائرة السنية
يوم ١٣ ديسمبر ليتداولوا فى تجهيز معدات الرحيل ، وفى
٢٥ ديسمبر نفذ فى الزعماء حكم التجريد من رتبهم وألقابهم ،
بأن جمعوا فى الساعة الثانية بعد ظهر ذلك اليوم فى
ساحة « قصر النيل » ، وتلا عليهم على غالب باشا وكيل وزارة

الحربية أوامر التجريد ، وأعدت الحكومة لرحيل الزعماء
الباخرة مريوتس « مريوط » وهى باخرة انجليزية حمولتها
١٤٠٠ طن استأجرتها خصيصا لنقل الزعماء وذويهم
وحاشيتهم الى جزيرة سيلان، وأنزلتهم فيها بالدرجة الاولى .
وعهدت الى الكولونل موريس بك وهو ضابط انجليزى كان
فى خدمة الحكومة أن يرافقهم حتى يصلوا الى منفاهم

ففى مساء ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨٢ أعدت لهم قطارا
خاصا فى ثكنة قصر النيل لنقلهم الى السويس ، فركبوه
هم ومن اختاروهم من الأهل والخدم، وودعهم المستر برودى
محاميهم على رصيف القطار ، وحضر سفرهم السيرشارلس
ويلسن مندوب السلطة الانجليزية ، وتحرك بهم القطار فى
الساعة العاشرة مساء ورافقهم الى السويس المستر نابيه،
وكان يحرسهم رهط من الجنود المصريين وآخرون من الجنود
الانجليز ، فبلغوا ميناء السويس الساعة الثامنة من صبيحة
يوم ٢٨ ديسمبر ، وهناك ركبوا الباخرة «مريوتس» وأقلعت
بهم فى الساعة الواحدة بعد الظهر الى ثغر كولومبو ميناء
سيلان فوصلوا اليه مساء ٩ يناير سنة ١٨٨٣ ، ونزلوا الى
البر فى صبيحة اليوم التالى

الزعيم في المنفى

فى جزيرة سيلان

أقام عرابى وزملاؤه الستة فى جزيرة «سيلان» ، وكانت حياتهم فى المنفى حياة ألم وحزن ، وبؤس وشقاء ٠٠ اذ انقطعت صلتهم بالناس ، وطال اغترابهم عن الوطن ، وبعدت الشقة بينهم وبين أهلهم وذويهم ، ولم يكثر لهم أحد ، ولم يعطف عليهم أحد

وجادت قريحة البارودى بشعر مؤثر فى الحنين الى الوطن والحزن لفراقه ، مما يعد آية فى البلاغة ، ويدلنا على مبلغ ما عاناه المنفيون من الآلام ، وهو وان كان يصور آلام نفسه وما يجيش به صدره ، لكنه فى شعره يصور لنا حالة الزعماء المنفيين من العربيين عامة

قال يصف الرحيل عن أرض الوطن :

محا البين ما أبقت عيون المها منى
فشبيت ولم أقض اللبانة من سننى

عناء ويأس واشتياق وغربة
ألا شد ما ألقاه فى الدهر من غبن

فان أك فارقت الديار فلى بها
فؤاد أضلته عيون المها عنى

بعثت به يوم النوى اثر لحظة
فأوقعه المقدر فى شرك الحسن

الى أن قال :

ولما وقفنا للوداع وأسبلت
مدامعنا فوق الترائب كالمنز

أهبت بصبري أن يعود فيزني
 وناديت حلمي أن يثوب فلم يغن
 وما هي الا خطرة ثم أقلعت
 بنا عن شطوط الحى أجنحة السفن
 فكم مهجة من زفرة الشوق في لظى
 وكم مقلّة من غزرة الدمع فى دجن
 وما كنت جربت النوى قبل هذه
 فلما دهنتى كدت أقضى من الحزن
 ولكننى راجعت حلمى وردنى
 الى الحزم رأى لا يحوم على افن
 ولولا بنيات وشيب عواطل
 لما قرعت نفسى على فائت سنى

وتعاقبت السنون على عرابى وزملائه فى مفاهم بتلك
 الجزيرة النائية . . فضاقت صدورهم لطول الغربية ، وعدم
 العمل اطلاقا ، ورداءة المناخ ، وافتقارهم لمن يعطف عليهم
 أو يسأل عنهم ، فسامت لذلك حالتهم المعنوية، ووقع الحصام
 بينهم . . وأقبل بعضهم على بعض يتلاومون ، وبدأ الحصام
 أول ما وقع بين عرابى وطلبة وعبد العال

وفى سنة ١٨٩٠ انتقل محمود باشا سامى البارودى
 بعائلته بعد أن تزوج من كريمة يعقوب سامى باشا الى مدينة
 « كندى » التى تبعد ٧٤ ميلا عن كولومبو . وترك عرابى
 وبقية زملائه بكولومبو متنافرين متخاصمين ، وتبعه يعقوب
 سامى باشا وقطن كندى . . وكذلك فعل طلبة باشا عصمت ،
 وفى سنة ١٨٩٢ انتقل اليها عرابى ثم على باشا فهمى

مصر عرابى وزملائه

توفى عبد العال باشا حلمى يوم ١٩ مارس سنة ١٨٩١
 بكولومبو ودفن بها . وذهب محمود باشا فهمى الى كندى

— عاصمة الجزيرة — لتبديل الهواء . . وهناك أدركته الوفاة ليلة ١٧ يوليه سنة ١٨٩٤ ودفن بها

وفى فبراير سنة ١٩٠٠ رخصت الحكومة المصرية لطلبة باشا عصمت بالعودة الى مصر اذ ساءت صحته . وقررت جمعية من الاطباء انه اذا لم يعد الى بلاده فانه لا يعيش أكثر من خمسة أشهر ، وصادق على هذا القرار حاكم الجزيرة . . فعاد الى مصر ، ولكنه لم يعيش أكثر من المدة التي توقعها الاطباء، وتوفى فى ذلك العام ودفن فى قرافة الامام الشافعى وفى شهر اكتوبر سنة ١٩٠٠ توفى يعقوب باشا سامى ودفن بجوار قبر محمود باشا فهمى بكندى، وكان قد صدر العفو عنه ورخص له بالعودة الى مصر ، ولكن وافاه القدر قبل أن يبلغه الحاكم أمر العودة

وأصيب محمود باشا سامى البارودى بارتشاح فى القرنيتين أفقده نور عينيه . . وقررت جمعية الاطباء لزوم عودته الى مصر لمعالجته فى المناخ الذى ولد فيه وألفه . وصادق على ذلك حاكم الجزيرة ، فأصدر الحديو عباس حلمى الثانى أمرا بعودته الى مصر . فرجع فى شهر سبتمبر سنة ١٩٠٠ ، وعفا عنه الحديو ومنحه حقوقه المدنية ورد اليه أملاكه الموقوفة وحصل على متجمد ريعها من ديوان الاوقاف ، ولكن لم يعد اليه بصره ، وتوفى فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٠٤

وفى ١١ يونيه سنة ١٩٠١ صدر عفو الحديو عباس أيضا عن عرابى وعلى فهمى . . فبارح على باشا فهمى الجزيرة فى شهر أغسطس سنة ١٩٠١ وجاء القاهرة فى أول سبتمبر . . وجاءها عرابى فى أول أكتوبر سنة ١٩٠١ ، وكانت البلاد تغل سخطا على الاحتلال وسياسته لما بدا من الحكومة البريطانية من نقض عهودها فى الجلاء ووضع يدها على حكومة البلاد ومرآفها



عرايى باشا بعد عودته من المنفى

وكانت عودة عرابي بوساطة الانجليز ، وادلاؤه بعد رجوعه بتصريحات فيها تأييد للاحتلال وسياسته ، سببا في استقبال الأمة له بالفتور والسخط . وبدا الفرق بينه وبين البارودي من هذه الناحية . فقد لزم البارودي العزلة بعد عودته وامتنع عن الحوض في الاحاديث السياسية . وكان ذلك منه عين الحكمة والصواب ، أما عرابي فقد جلب على نفسه باحاديثه سخط الصحافة والرأي العام ، وكانت وفاته رحمه الله يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٩١١

شخصية عرابي

في شخصية عرابي تجتمع المحاسن والاضداد . . ولقد كان لكل منهما أثره في الدور الذي قام به في تاريخ مصر السياسي . ولا بد لكي تكون لدينا صورة صحيحة لهذه الشخصية الكبيرة أن نعرف مزاياها ونقائصها ، أو ما لها وما عليها . .

إذا حللنا شخصية عرابي نجد أنه كان بلا نزاع ذا شخصية قوية جذابة تؤثر في الأفراد والجماعات . . فله من هذه الناحية أخص صفات الزعماء . . ولولا هذه الموهبة لما استطاع أن يجتذب اليه محبة ضباط الجيش وجمهرة الأمة ، وينال ثقتهم ويملي ارادته عليهم ، وكانت له أيضا موهبة الكلام والخطابة والصوت الجهوري . وهذه أيضا من مزايا الزعماء التي تحببهم الى نفوس الجماهير . . وقد كان لخطبه تأثير السحر في نفوس سامعيه . وكان بلا مرأى يريد الخير لبلاده ، ويريد لها الحرية والاستقلال . وعلى هذا الاساس قامت دعوته

على أنه الى جانب ذلك لم يكن على حظ كبير من الكفاية السياسية وبعد النظر . . ومن هنا جاء شططه في كثير من المواطن ، وعدم تقديره للأمور وملابساتها . وعرابي معذور في ذلك لانه لم ينل حظا كبيرا من الثقافة والالمام بشؤون

السياسة وأطوارها .. فهو لا يعدو أن يكون ضابطا من تحت السلاح ، لم يتخرج في المدارس الحربية ولا المدنية . ولم يعلم نفسه بنفسه تعليما ناضجا ، ولم يكن له من العبقريّة ما يغنيه عن الدرس والاطلاع والتحصيل

وكان علمه محدودا .. فقد تلقى في الأزهر بعض قشور من العلوم الفقهيّة واللغويّة ، ولم يطل مكثه به أكثر من أربع سنوات . ولم يزد محصوله العلمي عن بعض الآيات الشريفة والاحاديث النبويّة ، استظهرها وتفهم معناها .. وبعض المطالعات الأدبيّة من آثار السلف الصالح ، وكتابات الصحف الوطنيّة في ذلك الحين .. وهذا المحصول لا يكفي لتكوين الرأس المدبر للثورات ، التقدير على تذليل المعضلات وحسن التصرف فيما يعرض على البلاد من أحداث وأزمات

حقا ان كثيرا من الزعماء لم يكونوا في محصولهم العلمي يزيدون على عرابي ومع ذلك نجحوا في زعامتهم ودعوتهم .. فالظروف السياسيّة لها دخل كبير في نجاح الزعيم أو اخفاقه . وسنعرض فيما يلي الاسباب لاختفاق عرابي والثورة العرابيّة ..

ان الفرق كبير بين عرابي وبين كافور مثلا في إيطاليا ، أو واشنطن في أمريكا ، أو كوشيسكو في بولونيا ، أو كوشوت في المجر .. ولو وفقت الثورة العرابيّة الى زعيم مثل كافور لسارت في سبيل الفوز ، ولعرف كيف يدير دفة السفينة بمهارة وكفاية

قد يكون لعرابي بعض الشبه بغاريلدي في قلة المحصول العلمي والسياسي .. ولكن غاريلدي كان يترك لرجال السياسة تصريف المعضلات السياسيّة . أما عرابي فكان على جانب كبير من الاعتداد بالنفس ، اذ كان يعتقد في نفسه القدرة على تصريف الشئون السياسيّة كافة .. ولو أنه استعان برجل من معاصريه قدير في شؤون السياسة ،

كشريف باشا، لكان ممكنا أن تسير الثورة في سبيل النجاح الى النهاية . ولكنه على العكس قد عمل على التخلص منه حتى أقصاه عن الوزارة كما بينا في موضعه

ومما يؤسف له أن عرابي كان على جانب كبير من الغرور . . . وقد كان ذلك من العوامل الفعالة في اتجاهه السياسي، فمن ذلك أنه حين تحفزت انجلترا لضرب الاسكندرية أبان له بعض مواطنيه ضرر الحرب وسوء مستقبلها، فكان يقول: « أنا أقوى من دولة الانجليز ودولة فرنسا » ، وقال : « ان الطوابي والعساكر المصرية لا تقاوم الانجليز فقط ، بل جميع الدول مدة ثلاث سنين . . بحيث لا يمكن لأحد الدخول الى مصر »

وكان ظنه أن الانجليز لا طاقة لهم على قتال البر ، وأن قوتهم محصورة في البحر ، وفي ذلك كان يردد هو وأنصاره كلمتهم المأثورة « الانجليز كالسماك . . اذا خرج من البحر هلك » وهذا من الغرور الناشئ عن الجهل لا بحالة وكان يصرح بأنه لن يخضع لاوربا أو لتركيا ، ويقول في هذا الصدد : « فليرسلوا لنا جيوشا أوربية أو هندية أو تركية . . فاني ما دمت وبني رمق فاني سأدافع عن بلادى ، وعندما نموت جميعا يمكنهم أن يمتلكوا البلاد وهي خراب »

ولم يكن هذا من الواقف في شيء . .

ثم انه لم يكن أيضا على حظ كبير من الكفاية الحربية ، لانه لم يتلق تعليما عسكريا نظاميا ، ولم يتمرن على ضروب القتال ، ولا خاض غمار الحروب في ماضيه قبل الثورة ، ولا في حروب الثورة نفسها ، فانه لم يتول خلالها أية قيادة فعلية . . بل كان يندب غيره من القواد ليحمل عبئها في ميادين القتال . .

ففي ضرب الاسكندرية لم يباشر الدفاع عن الحصون كما

رأيت مما أوضعنا ، ولما انسحب الى كفر الدوار عهد بقيادة الجيش المرابط بها الى طلبة باشا عصمت . ولما تخرجت الحال في الشرق وانتقل الى رأس الوادي لم يتسلم زمام القيادة في معركة القصاصين التي كانت أشد معركة نشبت بين المصريين والانجليز ، بل عهد بها الى الفريق راشد باشا حسنى واللواء على باشا فهمى ، وترك القيادة في معركة التل الكبير الى على باشا الروبى

ومع أنه كان مثال الشجاعة والجرأة في الدور الاول من الثورة ، فان هذه الشجاعة لم تلازمه مع الأسف في وقعة التل الكبير ، ولا في التسليم والمحاكمة

فشخصية عرابى كانت تجمع بين المحاسن والأضداد ، حقا ان الرأى فى شخصيته قد يتغير لو كتب له الفوز والنجاح . . . فلو أن الثورة قد انتصرت لتضاءلت عيوبه الى جانب مزاياه ومحاسنه، وهكذا شأن الحوادث والاحداث، لها دخل كبير فى تقدير الرجال والاشخاص والناس من يلق خيرا قائلون له ما يشتهى ، ولأم المخطئ الهبل

أسباب اخفاق الثورة

فلنتكلم الآن عن أسباب اخفاق الثورة العرابية ، فلعلها تلقى بعض الضوء على شخصية عرابى والظروف التي اكتنفت الثورة والاسباب التي أدت الى اخفاقها ، ولعل هذه الاسباب تخليه من مسئولية هذا الاخفاق

ان لاختفاق الثورة العرابية عوامل عدة ، بعضها داخلى وبعضها خارجى . . . وأول العوامل الداخلية هو الانقسام الذى وقع فى الصفوف بين العرابيين والحديو توفيق باشا . فان هذا الانقسام جعل من البلد معسكرين متحاربين ، معسكر الثورة ومعسكر الحديو ، فوقع الاصطدام بينهما ،

وتفانم أمره . وانتهم الانجليز فرصة وجوده ، وما أدى إليه من ضعف وتخاذل ، فحققوا أغراضهم الاستعمارية بالتدخل فى شؤون البلاد ثم احتلالها ، ولو عولجت أسباب الفرقة والانقسام بالحكمة وحسن السياسة لسارت الثورة على صراطها المستقيم ونجت البلاد من الاحتلال

صحيح أن الثورة فى ذاتها بدأت بالتصادم مع الحديو ، فما وقعة قصر النيل ثم وقعة عابدين ، الا مظاهر لهذا التصادم وذلك الانقسام . فكيف يمكن اذن تحليل اخفاق الثورة بالانقسام وهو منشأ الثورة ؟

نقول نعم . . ان الثورة ظهرت أول ما ظهرت بالتصادم مع الحديو . وهى وليدة هذا التصادم أو هذا الانقسام ، ولكن الحكمة كانت تقتضى بعد اجابة مطالب عرابى وصحبه فى وقعة عابدين ونزول الحديو على ارادتهم أن يعالجوا الشؤون العامة بالانابة والتزيت ، ويعملوا على راب الصدع وتوحيد الكلمة وازالة أسباب الفرقة والخلاف بينهم وبين الحديو ، ولكنهم على العكس لم يابهاوا لهذه الناحية . . وداخلهم الشئ الكثير من الغرور ، وعدم النظر فى العواقب ، فأخذ الخلاف يتسع ويتفانم ، حتى كان من أمره أن اعتزم العرابيون خلع الحديو ، وتحذثوا فى ذلك علنا ، وهذا أقصى مظاهر التنازع والشقاق بين أبناء البلد الواحد

كان لهذا الانقسام من العواقب الوخيمة مالا يغيب عن البال ، فقد أدى الى التخاذل فى ساعة الخطر ، وتضعف قوة المقاومة . . بل هو السبب المباشر للاحتلال البريطانى ، اذ أن الانجليز تذرعو الى هذا الاحتلال بدعوى تأييد سلطة الحديو وحماية العرش ، فجاسوا خلال الديار وحاربوا العرابيين ، وكان فى صف الانجليز معسكر الحديو والحكومة . وكان يجدر بعرابى وزملائه زعماء الثورة أن يتداركوا هذه الحالة ، ويتلافوا أسباب الانقسام تفاديا من التدخل الاجنبى .

ولم يكن لهم عذر في أن يجهلوا المطامع الاستعمارية التي تكتنف مصر . . . فان حوادث ذلك العصر والعصر الذي سبقه كانت تكشف عن نيات انجلترا في تطلعها الى احتلال وادي النيل . ولقد تجلت هذه النيات منذ حاربت نابليون في مصر سنة ١٧٩٨ ، وحين أسس محمد علي الدولة المصرية الحديثة فجردت سنة ١٨٠٧ تلك الحملة التي باءت بالحبيبة والخذلان . وما فتئت تعمل على تحقيق أغراضها الاستعمارية في عهد محمد علي وخلفائه . وكان شراؤها أسهم مصر في قناة السويس سنة ١٨٧٥ الخطوة الاولى نحو الاحتلال . . . فهذه الحوادث وغيرها كان من شأنها أن تبصر العربيين بالخطر الذي يتهدد البلاد ، وتدعوهم الى تلافى أسباب الانقسام الذي لا شك في أنه يوهن قواها في ساعة الخطر . وكان لهم من احتلال فرنسا تونس سنة ١٨٨١ نذير بما تستهدف له مصر من مطامع الاستعمار الاوربي عامة . . . ولكنهم لم يتبصروا في العواقب ، فمهدوا السبيل الى اخفاق الثورة ووقوع الاحتلال

فالانقسام هو أول العوامل في اخفاق الثورة . . .

يليه تأثير الزعماء في تطور الحوادث . . . فلقد كانت تنقصهم الخبرة السياسية ، وهذا النقص وحده يكفي لاختفاق أية ثورة في مختلف البلدان وقد حرمت الثورة أيضا الكفاية الحربية ، مما بدا أثره في المعارك التي نشبت بين الانجليز والمصريين ، ولو كان على رأس الثورة قائد كفء لتغير مصير الوقائع الحربية فيها . ولكنها مع الأسف لم توفق الى قواد أكفاء ، وقد تجلى عدم الكفاية الحربية في احجام عرابي وصحبه عن سد قناة السويس عند ابتداء القتال . وهذا المثل وحده يدل على جهل تام بفتون الحرب ، لان سد القناة كان أول ما يجب عمله بلا تردد لكي يضمن الدفاع عن مصر كما تقدم

بيانه • ولو سدت القناة في الوقت المناسب لطلال أجل
الحرب ووجدت مصر الوقت الكافي لتنظيم وسائل الدفاع ،
لان الامة كانت مستعدة لبذل كل تضحية للدفاع عن كيانها
•• ولكن الخطأ يرجع الى زعمائها السياسيين والحريين

وثمة عامل آخر كان له اثره الكبير في اخفاق الثورة ،
وهو قلة البطولة والتضحية •• فقد رأيت كيف كان موقف
عرابي فني وقعة التل الكبير ، وكيف ترك الميدان دون جهاد
أو نضال ، وكيف سلم نفسه للانجليز وكيف كان موقفه
أثناء المحاكمة وبعدها

كان هذا التسليم والخضوع من أكبر العوامل في اخفاق
الثورة وانحلالها ، لان الامم تتأثر حتما بنفسية زعمائها
ومواقفهم •• فمواقف التضحية والبطولة تبعث في الامة
روح التضحية والبطولة ، ومواقف التسليم والخضوع تقضي
على هذه الروح حتى في النفوس التي كانت مشربة بها ، أو
مستعدة لها

فالزعامة تطبع الامة بطابعها ، ان خيرا فخير وان شرا
فشر •• ولذلك لا تعجب من ضعف المقاومة التي لقيها
الانجليز حين احتلالهم مصر ، فان زعماء الثورة كانوا أول
من استسلم في ساعة الخطر • وقد ظهر ضعفهم النفسي في
المحاكمة ، اذ أخذ كل منهم يتنصل من تبعة الثورة ، وتبين
من موقفهم انه كان ينقصهم الايمان والعقيدة •• وهما أساس
النجاح لكل دعوة وكل عمل • ولو أنهم ضربوا للامة المثل
العليا في التضحية والشجاعة والاقدام لكانت الثورة العراقية
في دورها الثاني صفحة مشرفة من تاريخ مصر القومي •
كما كانت في دورها الأول • ولكن أية مقاومة تنتظر بعد
أن ترى الامة زعماءها يتركون ميدان القتال ويلقون أسلحتهم
خاضعين مستسلمين !؟

لا شك أن هذا الموقف وحده من أهم الاسباب في اخفاق

الثورة العرابية .. ولو أن عرابي وصحبه قاوموا وقتلوا في التل الكبير لكان لهذه الواقعة ولو انتهت بالهزيمة صبغة أخرى غير الصبغة التي طبعت بها . ولو أنهم أدوا واجبه لاستمرت المقاومة عهدا طويلا ، ولبعثوا في البلاد من أقصاها إلى أقصاها روح البذل والتضحية

قد تقوم في بعض البلاد ثورات تنتهي بالهزيمة .. برغم ما يبذل فيها من جهود وتضحيات . ذلك حين تتغلب عليها القوة وتقمعها . فأمثال هذه الهزيمة لا تعد اخفاقا ، بل هي صفحة مشرفة من كفاح الأمة في سبيل حريتها واستقلالها ، وهي بما يتخللها ويزينها من البطولة والشجاعة والتضحية ، تبعث في الأمة دما جديدا ، يجدد من حيويتها ، ويزيدها قوة ومرانا على الكفاح والمقاومة . وتظل صفحة جهادها مثلا عاليا تحتذيه الاجيال المتعاقبة في اقتداء الوطن بالنفس والمال ..

ومن العوامل الداخلية في اخفاق الثورة سياسة الحديو توفيق .. فهو لم يكن مؤمنا بالشورى ولا موقنا بحق الأمة في الدستور . وعلى ما كان عليه من الضعف والتردد ، فانه كان يميل الى الحكومة المطلقة يستأثر فيها بالسلطة هو وحاشيته والمقربون اليه . ولم يكن يعترف لغير هؤلاء بالنفوذ والسلطان ، اللهم الا لمثلئ الدول الأجنبية ، فانه كان يحرص على كسب ودهم وثقتهم ..

ومن هنا جاء خضوعه لرغبات معتمدى انجلترا وفرنسا ، ولو كان صادق الرغبة في احترام حقوق الأمة لما اتخذت منه الدولتان تكأة لمحاربة الثورة . فقد استغلنا ميوله الخاصة وكرهيته للثورة ففاجأتا البلاد بمذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ التي تقدم الكلام عنها . ولما اشتد الخلاف بينه وبين وزارة البارودي في حادثة مؤامرة الضباط الأشراسة بدأ انحيازه الى التدخل الانجليزي الفرنسي بشكل واضح .

ولما انسحبت فرنسا من الميدان استمر انحيازه الى جانب
التدخل الانجليزى

وكان للعوامل الخارجية أثر كبير فى اخفاق الثورة العرابية
.. وأهمها المطامع الاستعمارية الاوربية ، وبخاصة
الانجليزية ، ففرنسا وانجلترا كانتا تطمعان فى توسيع
نفوذهما فى مصر . ومن هنا جاء سحقهما على الثورة
وكراهيتهما قيام حكومة دستورية فى البلاد . ولقد رأيت
كيف انتمرتا بالحركة الوطنية، ووضعتا العقبات والعراقيل
فى سبيلها ، وكيف بدأت نياتهما السيئة نحوها بمذكرة
٧ يناير سنة ١٨٨٢ ، تلك المذكرة التى تنطوى على اثاره
العداوة والبغضاء بين الحديو والامة ، وكيف أعقبتا تقديمها
بالمعارضة فى تخويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية ،
مما أدى الى سقوط وزارة شريف باشا .. ثم انتهزهما
فرصة الانقسام الذى وقع بين الحديو والعرابين وارسالهما
أساطيلهما الى مياه الاسكندرية ، ثم تدخلهما بالفعل
وتقديمهما بلاغهما النهائى باقالة وزارة البارودى وابعاد
زعماء الثورة ، ورفض العرابيين هذه المطالب، وقبول الحديو
اياها .. مما أدى الى استقالة وزارة البارودى وانفجار
بركان السخط على الحديو

فالسياسة الاستعمارية الانجليزية والفرنسية كانت
من أكبر العوامل فى اثاره الانقسام بين الامة والحديو ..
وأعقب هذا الانقسام انسحاب فرنسا من الميدان وانفراد
انجلترا بالتدخل لتحقيق مطامعها الاستعمارية فى مصر ،
وقد رأيت كيف نفذت برنامجهما الاستعماري بضرب
الاسكندرية وانزال جنودها الى البر .. فكان ذلك بدء
الحملة التى قضت على الثورة وعلى الاستقلال

أضف الى ذلك جمود أوربا حيال الاعتداء البريطانى ،
وسوء نية تركيا نحو مصر منذ قيام الثورة، وسعيها الاخرق

في استرداد الاستقلال الذي نالته مصر . وما ظهر منها من
التذبذب والنفاق ، والتظاهر تارة بمناصرة العربيين ، وطورا
بتأييد الحديو ، وانضمامها أخيراً الى جانب الانجليز باعلانها
عصيان عرابي والحرب قائمة . . فكان هذا الاعلان ضربة
شديدة للثورة ، وعضدا كبيرا للحملة البريطانية

كل هذه العوامل التي اجتمعت على مصر كان لها الاثر
البالغ في اخفاق الثورة . . وكان لضعف السياسة الفرنسية
وتردها حيال المسألة المصرية وترك الانجليز يتدخلون
وحدهم في شؤون البلاد أثر كبير في تطور الحوادث ، اذ
انتهزت انجلترا هذه الفرصة وانفردت باحتلال مصر واتحاد
الثورة وتشيت قدمها في البلاد

وليس من السهل على أمة تثور للحرية أن تغلب على كل
هذه العوامل مجتمعة ، ما لم تؤت قوة الجبابة ، أو عقول
العباقره . . وانك لتري أن أكثر الأمم التي نارت من أجل
حريتها واستقلالها كان لها ، على العكس ، من العوامل
الخارجية ما ساعدها على تحقيق آمالها . فالثورة الامريكية
لم تدرك ما نالته من النجاح ولم تحقق استقلال الولايات
المتحدة الا بعد أن عاونتها فرنسا بجيشها وأسطولها .
وايطاليا لم تحقق وحدتها وتحرر من النير النمساوي الا
بمعاونة فرنسا العسكرية . واليونان لم تتحرر من النير
التركي الا بمعاونة روسيا وفرنسا وانجلترا . وكذلك
الأمم البلقانية عامة لم تنفصل عن تركيا وتحقق استقلالها
الا بمساعدة أوروبا

أما مصر فانها لم تحرم المعاونة من الخارج فحسب . بل
تألت عليها العوامل الخارجية وعاونت انجلترا على تحقيق
أطماعها الاستعمارية

ويقينا ان العوامل الخارجية كانت أقوى من العوامل
الداخلية في اخفاق الثورة العرابية

10

STATION
100-1000
11054

فهرس

صفحة

مقدمة	٥
نشأة الثائر وأسباب الثورة	٩
الثورة في مرحلتها الأولى	٣٣
عرايى الزعيم القومى	٥١
ثورة عرايى فى مرحلتها الثانية	٩٣
مذبحة الاسكندرية	١٠٩
ميثاق النزاهة	١٢٧
ضرب الاسكندرية	١٣٧
الحرب بين عرايى والانجليز	١٥٩
كارثة الاحتلال	١٩١
محاكمة العرايين	١٩٩
الزعيم فى المنفى	٢٠٥

كتاب الهلال

سلسلة كتب شهرية قيمة بثمن زهيد

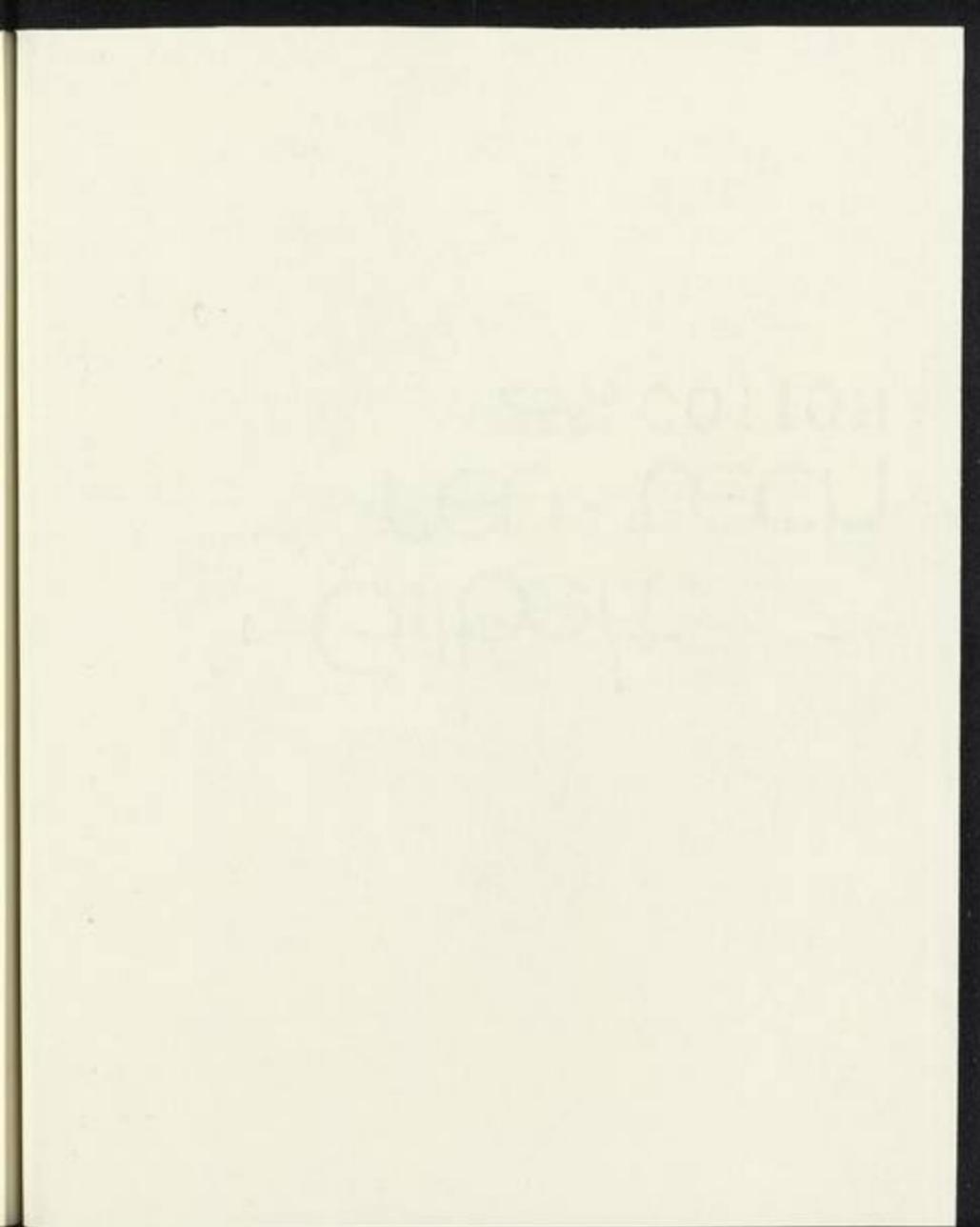
هي خطوة ثقافية كبيرة قامت بها دار الهلال لتيسر القراءة المفيدة للجميع .. ففي الخامس من كل شهر يصدر كتاب قيم لأحد كبار الكتاب في الشرق والغرب ، في اخراج أنيق وطباعة متقنة ، وبثمن زهيد لا يرهق أحدا من عشاق القراءة والاطلاع . وقد صدر من هذه السلسلة حتى الآن الكتب الآتية :

العدد الكتاب	المؤلف	الموضوع
١ عبقرية محمد	عباس محمود العقاد	تحليل لشخصية النبي محمد صلى الله عليه وسلم
٢ ماجلان : قاهر البحار	ستيغان زفايج	قصة طواف ماجلان حول الأرض
٣ هرون الرشيد	احمد امين بك	الحياة العامة والخاصة للخليفة هرون الرشيد
٤ أبو الشهداء	عباس محمود العقاد	قصة استشهاد الامام الحسين رضى الله عنه
٥ جنكيز خان	ف . يان	الحياة الحربية والسياسية لجنكيز خان
٦ قلب النسر	اوكتاف اوبرى	قصة غرام نابليون وجوزفين

الموضوع	المؤلف	العدد الكتاب
قصة حياة أول زعيم شعبي لمصر الحديثة	محمد فريد أبو حديد بك	٧ السيد عمر مكرم
قصة أشهر زعيم سياسي روحي في الشرق	لويس فيشر	٨ فاندى : النائر القديس
قصة الثورة في حياة الزعيم الخالد سعد زغلول	عباس محمود العقاد	٩ زعيم الثورة : سعد زغلول

ويمكنك الحصول على ما ينقص مجموعتك من هذه الكتب من دار الهلال شارع محمد بك عز العرب (المبتديان) بالقاهرة ، وشركة الصحافة المصرية بشارع النبي دانيال بالإسكندرية ، ومن شركة الصحافة المصرية بميدان المحطة بطنطا ، ومن السيد محمود حلمي صاحب المكتبة المصرية شارع المتنبي ببغداد ، ومن شركة فرج الله للمطبوعات بشارع بيكو طريق المالكى ببيروت ، ومن المكتب العام لتوزيع المطبوعات لصاحبه السيد علي نظام ببنية العابد بدمشق ، ومن جميع المكاتب الشهيرة ، واكتشاك الصحف





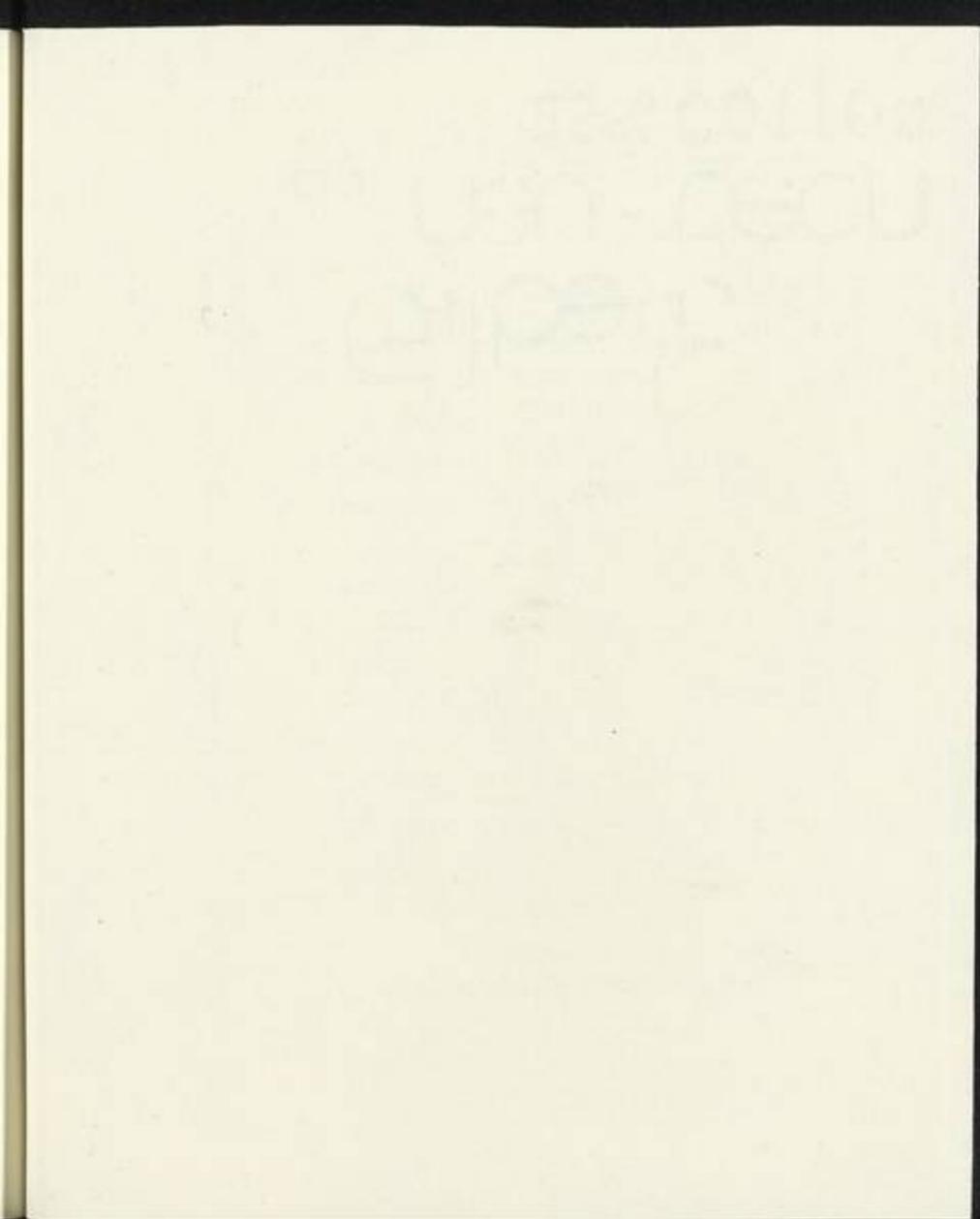
رسالة دار الهلال

لدار الهلال غاية تسعى اليها ، كما أن لها
خطة مرسومة تسير عليها . فأما الغاية
فالمساهمة في رفع المستوى الثقافي في مصر
والأقطار العربية ، وأما الخطة فالتوفيق بين
قديمنا وحديثنا والجمع بين محاسن الشرق
ومحاسن الغرب : فلا جود ولا طفرة ، بل هو
تمش وئيد في سبيل الرقى الوطيد

ودار الهلال تؤدي واجبها بهدوء وعزيمة
معا ، مطمئنة الى ما قد أنتجت ، متطلعة الى
اتقان ما تنتج ، لا تداهن فريقا ولا تتملق
كبيرا ، ولا تتساهل قيد شعرة فيما تعتقده
حقا وصوابا

ودار الهلال تؤمن ببقاء العمل الصالح ،
واخفاق ما عداه . وهي لذلك لا تحفل
بالسفساف والصغائر ، بل ترحب بكل فكرة
نزيهة وتعضد كل جهد شريف

وشعارها على الدوام : الى الامام ..



وكلاء مجلات دار الهلال

بيروت ولبنان : السيد خليل طعمه - السور - العسيلي
المدخل الشمالي ص ٠ ب ٥٤٣ بيروت

حلب : الشيخ طاهر النعساني

حماه : السيد سعيد نجار

اللاذقية : السيد نخلة سكاف

حمص : السيد عبد السلام السباعي - ص ٠ ب ٤٩

هكة المكرمة : السيد هاشم بن علي نحاس - ص ٠ ب ٩٧

البحرين والخليج
البحرين : السيد مؤيد أحمد المؤيد - مكتبة المؤيد -
البحرين

Snr. Jorge Suleiman Yazigi.
Rua Varnhagem 30.
Caixa Postal 3766.
Sao Paulo, Brasil : البرازيل

The Queensway Stores, P.O. Box 400.
Accra, Gold Coast, B.W.A. : ساحل الذهب

Mr. M.S. Mansour, 110, Victoria Street,
P.O. Box 652, Lagos, Nigeria, W.C.A. : نيجيريا

مكتب توزيع المطبوعات العربية : انجلترا

Arabic Publications Distribution Bureau
15 Queensthorpe Road, London, S.E. 26.

هذا الكتاب

في الوقت الذي تجمع فيه مصر حكومة وشعبا على التخلص من الاحتلال الانجليزي، نقدم للعبرة والتاريخ قصة أحمد عرابي باشا. فقد كان زعيم الامة المصرية في فترة من فترات التاريخ الحديث . وكان لزعامتة والاحداث التي وقعت أثناء هذه الفترة تأثير عظيم في حياة مصر السياسية والقومية

وقد تحرى الاستاذ الجليل عبد الرحمن الرافعي بك في هذا الكتاب الحقائق التاريخية الصحيحة ، ولم يكن كبعض الرواة مادحا مع المادحين ، أو قادحا مع القادحين . بل درس سيرة عرابي وحللها تحليلا نزيها . واتخذ من أعماله حكما عليه ، فسجل محاسنه وماآخذة . وخير التراجم وأصدقها ما أبرز حياة الزعماء ورجال التاريخ بما لهم وما عليهم

ولا ريب أن من حق الجيل الحاضر أن يقف على سيرة عرابي باشا بما فيها من محاسن واضداد ، وأن يقدمها اليهم مؤرخ وطني صادق، تخصص في دراسة الحركة القومية منذ الحملة الفرنسية حتى الآن ، ووضع عنها عدة مجلدات . وقد ألف هذا الكتاب بأسلوب سهيل شائق لينتفع به كل قارئ من مختلف الطبقات



